المكتبة اللغوية

القضايا الصرفية والنحوية

في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد

دراسة تحليلية في ضوء دلالة النص

تأليف

الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي .

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد ـ القاهرة
ت/ ٢٥٩٢٢٦٢٠ ـ ٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضي ،احمد محمد
القضايا الصرفية والنحوية في حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد دراسة تحليلية في ضوء دلاله النص / تأليف احمد محمد عبد الراضي
ـ ط ١ ـ القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٧.
٣٢٠ص، ٢٤سم
تدمك : 977-341-339-x
١ـ اللغة العربية ـ النحو ٢ ـ اللغة العربية ـ الصرف
أ ـ البيجوري، ابراهيم بن محمد بن احمد، ١٧٨٤ـ ١٨٦٠
ب ـ العنوان

ديوى : ٤١٥,١

رقم الايداع : ٢٠٠٧/١٤٦٢٩

إهداء

إلى الذي ملأ حبه جنبات نفسي

إلى نبضة قلبي (السيد) نجلي

أهدي هذا الجهد المتواضع -الذي أبتغي به وجه الله تعالى مهنئًا إياه بفضل الله تعالى عليه أن نجاه، وعافاه من الانتكاسة الشديدة التي حدثت له بعد العملية الجراحية التي أُجريت له لزرع كُلية في الرابع عشر من سبتمبر سنة ألفين وأربعة، سائلًا ربي عزَّ وجلَّ أن يُتمَّ عليه نعمة الشفاء، ونعمة العافية، ونعمة الصحة، ونعمة العلم.



تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإن دراسة النحو العربي لا تؤتي أُكُلها -إلا إذا كانت من خلال النظر والتأمل في النصوص العربية الفصيحة نظمًا كانت، أو نثرًا، وانطلاقًا من الإيمان بهذه الحقيقة -فإني اتجهت إلى دراسة آراء الباجوري الصرفية والنحوية في حاشيته على جوهرة التوحيد -التي أسماها: (**تحفة المريد على جوهرة التوحيد**)، وهذه الجوهرة أرجوزة نظمها الشيخ إبراهيم اللقاني في علم التوحيد، فتناول فيها العقائد المتعلقة بالإلهيات، والنبوات، والسمعيات، وشأنه في ذلك شأن غيره من العلماء ممن وضعوا المتون والمنظومات في الفنون المختلفة: كالنحو، والصرف، والمواريث، وعلم الكلام، والمنطق، وغيرها.

وقد هيّأ الله تعالى لهذه المتون، والمنظومات من يكشف عنها الحجاب، ويخرجها إلى النور بشرحها، وحل ألغازها، مما يجعلها أكثر فائدة ونفعًا.

وكان أصحاب هذه المتون والمنظومات في كثير من الأحيان يقومون بشرحها إحساسًا منهم بما يجب عليهم من إتمام رسالتهم في إيصال علمهم إلى الناس، وقد فعل اللقاني ذلك؛ حيث قام بشرح منظومته أكثر من مرة، وكانت هذه الشروح مما اعتمد عليها الباجوري في حاشيته، وكان يشير إليها ناقلًا منها، موافقًا لها، أو معارضًا إياها.

وقد تصدى الإمام الباجوري لشرح هذه المنظومة بما أوتي من قدرة فائقة على التحليل والتوضيح مستعينًا بما تسلَّح به من ثقافة لغوية، وصرفية، ونحوية، وبلاغية، فضلًا عن ثقافته الواسعة في علوم: الكلام، والمنطق، والفلسفة، والفقه.

وإعجابي بشرح الباجوري على الجوهرة -قديم؛ حيث كان من الكتب المقررة علينا ونحن طلاب في الثانوية الأزهرية، فمما كان يلفت نظري تعرض الشيخ -في أثناء تحليله للنظم- لنكات صرفية، ونحوية، ولغوية، وبلاغية -قد تخلو منها الكتب المتخصصة في عرض قواعد اللغة، فكنت أقف أمام ذلك معجبًا ومتعجبًا، وكنت أتمنى لو أتيحت لي الفرصة في جمع هذه النظرات الثاقبة، وتصنيفها وجعلها عملًا مستقلًّا، وظل هذا الإعجاب كامنًا في نفسي، وظلت هذه الأمنية تراودني حتى شاء الله تعالى أن تتحول إلى حقيقة تتمثل في هذا العمل الذي بين أيدينا.

ولا تقوم هذه الدراسة على مجرد استخلاص آراء الباجوري الصرفية والنحوية من بين السطور، ومن بين تعليقاته الفكرية والكلامية، وإنما تقوم أيضًا على تصنيف هذه الآراء وتحليلها، وإبداء الرأي فيها، والتعقيب عليها، والربط بينها وبين ما جاء في كتب الصرف والنحو، والربط بينها أيضًا وبين آراء الدارسين المحدثين، كما أنها تقوم أيضًا على ملاحظة العلاقة الدلالية بين رأي الشيخ، وما يريده الناظم؛ لأن الشيخ لم يكن بطبيعة الحال يستهدف تحليل الظاهرة الصرفية أو النحوية لذاتها، بل كان يربط بينها وبين المعنى المراد بالنص، ولا شك أن قيمة النحو لا تتضح إلا من خلال النص، أو السياق اللغوي الكامل، «وإيمانًا بأن هذا النحو يجتذبه النص أكثر مما تجتذبه الكلمة أو الجملة، وأن تجزئة النص ليست إلا وهمًا أو خيالًا»[1] -فإني

---

(١) نحو النص «اتجاه جديد في الدرس النحوي» للدكتور/ أحمد عفيفي، ص٩.

حرصت على أن أجعل دلالة النص أساسًا للتوجيه النحوي، وفهم العلاقات اللفظية والمعنوية بين أجزاء النص؛ حيث تتضافر هذه الأجزاء؛ لتكون نسيجًا لغويًا مترابطًا يجسد في النهاية جسم المعنى المراد.

ولقد اعتمدت في جمع آراء الباجوري على النسخة التي حققها الدكتور علي جمعة تحت اسم: (**حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد**)، وقد تفضل مشكورًا بالتعليق على غامضها، وعمل الفهارس لها.

ومنهجي في هذه الدراسة يتمثل في تصنيف هذه الآراء، وتقسيمها إلى ظواهر صرفية، وظواهر نحوية، وجعل كل منهما تحت فصل مستقل، يسبقهما تمهيد ألقيت فيه الضوء على صاحبَي الجوهرة والحاشية، مبيِّنًا مكانتهما العلمية ودورهما في إثراء الثقافتين العربية والإسلامية، ثم أعقبتهما بخاتمة لخصت فيها أهم نتائج الدراسة.

ولا أخفي ما عانيته في جمع واستخلاص هذه الآراء الصرفية والنحوية؛ حيث اقتضى ذلك قراءة الحاشية من أولها إلى آخرها قراءة متأنية، ولكن لم يلبث هذا العناء أن يتحول إلى إحساس بالسعادة والطمأنينة بإنجاز هذا العمل مبتغيًا به وجه الله تعالى، سائلًا إياه أن ينفع به كل من قصده وأراده والتمس منه نفعًا، كما أسأله تعالى أن يتجاوز لي عما وقعت فيه من هفوات وزلات؛ إذ لا يدعي باحث لعلمه الكمال؛ فلا كمال إلا لله -تعالى- وحده.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم.

الدكتور/ **أحمد محمد عبد الراضي**



تمهيد

يجدر بنا -قبل الدخول إلى هذه الحاشية لدراسة ما تضمنته من آراء الباجوري الصرفية والنحوية- أن نلقي الضوء على صاحب جوهرة التوحيد؛ وهي الأرجوزة التي صب فيها فكر أهل السُّنَّة في علم الكلام، ثم على صاحب الحاشية على جوهرة التوحيد التي سماها: (تحفة المريد على جوهرة التوحيد)؛ وذلك حتى نقف على ما بذله هذان الرجلان من جهد، وما تركاه من بصمات واضحة في مجال الثقافة العربية والإسلامية بوجه عام، ومجال العقيدة واللغة بوجه خاص.

وفيما يلي نبدأ حديثنا عن صاحب الجوهرة...

أوَّلًا: التعريف بصاحب الجوهرة

هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن علي بن علي بن عبد القدوس ابن الوالي أبو الأمداد الملقب: برهان الدين اللقاني المالكي، وهو منسوب إلى (لقانة) من البحيرة بمصر.

وهو أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الاطلاع في علم الحديث، والدراية والتبحر في الكلام، فكان إليه المرجع في المشكلات والفتاوي في وقته بالقاهرة، وكان قوي النفس عظيم الهيبة، تخضع له الدولة ويقبلون شفاعته، وهو منقطع التردد إلى أحد من الناس؛ حيث كان يصرف وقته في الدرس والإفادة.

وله نسبة هو وقبيلته إلى الشرف والمكانة، ولكنه لا يُظهر ذلك تواضعًا، فكان جامعًا بين الشريعة والحقيقة.

وله كرامات خارقة ومزايا باهرة.

ألف التآليف النافعة، ورغب الناس في استكتابها وقراءتها، وأمتع تأليف له منظومته في علم العقائد التي سماها: (جوهرة التوحيد)، وأنشأها في ليلة بإشارة شيخه في التربية والتصوف صاحب الكرامات والمكاشفات: الشيخ الشرنوبي، ثم إنه بعد فراغه منها عرضها على شيخه المذكور، فحمده ودعا له ولمن يشتغل بها بمزيد من النفع.

وحكى أنه لما شرع في إقرائها كتب منها في يوم واحد خمسمائة نسخة، ثم ألَّف عليها شروحًا ثلاثة، والأوسط منها لم يحرره، فلم يظهر.

وسوف نفصل ذلك عند ذكر مؤلفاته -إن شاء الله تعالى.

شيوخه

ومن مشايخه في الطريق: الشيخ أحمد البلقيني، والشيخ محمد بن الترجمان، وجماعة.

وذكر أنه لم يكثر الأخذ عن أحد منهم مثل ما أكثر عن الإمام أبي النجا السنهوري، ويليه محمد البهنمي؛ لأنه كان يختم في كل ثلاث سنين كتابًا في أمهات الحديث في رجب، وشعبان، ورمضان ليلًا ونهارًا، ويليه الشيخ يحيى العراقي المالكي إمام الناس في الحديث، وشيخ العراق رواق بن معتمر بالجامع الأزهر.

وبالجملة فهو متَّفق على جلالته، وعلو شأنه.

تلاميذه

أخذ عنه كثير من الأخلاء، منهم ولده: عبد السلام العجمي، ومحمد الخرسي، وغيرهما ممن لا يحصى، ولم يكن أحد من علماء عصره أكثر تلمذة منه[١].

مؤلفاته

وله مؤلفات عديدة في شتى العلوم والفنون: كالعقيدة، والفقه، واللغة، والتراجم، وغيرها، وها هي مؤلفاته، كما وردت في هدية العارفين:

١- إجمال الوسائل.

٢- بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل.

٣- البدور اللوامع مع حدود جمع الجوامع للسبكي.

٤- التحفة الدرية على بهلول بأسانيد جوامع أحاديث الرسول.

٥- تعليق الفوائد على شرح العقائد للنسفي.

٦- تفسير القرآن.

٧- تلخيص التجريد لعمدة المريد في شرح جوهرة التوحيد.

٨- توضيح ألفاظ الأجرومية الموضوعة للتدرب في علم العربية.

---

(١) الخطط التوفيقية، علي مبارك (١٥/ ١٦، ١٧)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٨).

٩- جوهرة التوحيد، منظومة في علم الكلام، وهي التي شرحها الإمام الباجوري.

١٠- خلاصة التعريف لرقائق شرح التصريف للتفتازاني.

١١- شرح مختصر الشيخ خليل في الفروع.

١٢- عقد الجمان في مسألة الضمان.

١٣- قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

١٤- كشف المكروب لملاقاة الحبيب والتوسل (قصيدة).

١٥- منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى.

١٦- نثر المآثر فيمن أدركتهم من القرن العاشر[1].

١٧- نصيحة الإخوان باجتناب الدخان.

وزاد صاحب معجم المؤلفين في كتاب له اسمه: (المستدرك على معجم المؤلفين): إن من مؤلفات اللقاني زائدًا على ما سبق:

١- الأقوال الجليلة على الوسيلة.

٢- هدية المريد شرح جوهرة التوحيد.

(١) المستدرك على معجم المؤلفين ص١١.

وفاته

لم تذكر الكتب التي ترجمت له تاريخ ميلاده، وإنما ذكرت تاريخ وفاته فقط، فبعد حياة حافلة بالعطاء العلمي الغزير توفي اللقاني بالقرب من العقبة عائدًا من الحج وكانت وفاته عام ألف وواحد وأربعين للهجرة الموافق لعام ألف وستمائة وواحد وثلاثين للميلاد[١].

ثانيا: التعريف بصاحب الحاشية

هو برهان الدين إبراهيم الباجوري ابن الشيخ محمد الجيزاوي بن أحمد، وُلِد رضي الله عنه سنة ألف ومائة وثمان وتسعين للهجرة، بقرية الباجور بمحافظة المنوفية، وهي موافقة لسنة ألف وسبعمائة وثلاث وثمانين، وقد نشأ بحجر والده، وقرأ عليه القرآن وجوَّده، ثم قدم إلى الأزهر؛ لتلقي العلم سنة ألف ومائتين واثنتي عشرة للهجرة، الموافقة لسنة ألف وسبعمائة وسبع وتسعين للميلاد، وكانت سِنُّه -إذ ذاك- أربع عشرة سنة.

وفي سنة ألف ومائتين وثلاث عشرة للهجرة الموافقة لسنة ألف وسبعمائة وثمان وتسعين للميلاد دخل الفرنسيون مصر، فخرج هو إلى الجيزة، وأقام بها مدة، ثم عاد إلى الأزهر سنة ألف ومائتين وست عشرة للهجرة الموافقة لسنة ألف وثماني مائة وواحدة للميلاد، بعد خروج الفرنسيين كما أفاد ذلك بنفسه[٢].

---

١) انظر: الخطط لعلي مبارك (١٥/ ١٦، ١٧)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٨).

(٢) الخطط التوفيقية، علي مبارك (٩/ ٢)، والأعلام للزركلي (١/ ٧١).

مكانته العلمية

وصفه الشيخ علي مبارك بأنه العالم الإمام الجهبذ، شافعي المذهب، شيخ الجامع الأزهر.

وذكر أنه اشتغل بالعلم، وأدرك الجهابذة الأفاضل من العلماء، فأخذ عنهم العلم، وفي مدة قريبة ظهرت عليه آية النجابة، فدرَّس، وألَّف التآليف العديدة الجامعة المفيدة في كل فن من الفنون، وكان لسانه رطبًا بتلاوة القرآن العظيم، فكان وِرْدُه في كل يوم وليلة ختمة قرآن، أو ما يقرب منها مع اشتغاله بالتدريس والتأليف، وكان من حقه أن يتقدم في المشيخة على الشيخ الصائم، ولكن لم تساعده المقادير، فقال مَن هنَّأه بالمشيخة:

يَا دَهْرُ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيَهَا فَقَدْ ... أَفْرَطْتُ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
وَزَهَتْ بِكَ العُلْيَا وَقَالَتْ أرخوا ... أَبْهَى إِمَامِ شَيْخِنَا البَاجُورِي

شيوخه

لقد أخذ الباجوري العلوم المختلفة عن شيوخ عصره الكبار، ومنهم:

١- العلامة محمد الأمير الكبير المالكي، صاحب الثبت الشهير.

٢- الشيخ عبد الله الشرقاوي الشافعي، شيخ الجامع الأزهر، وصاحب كتاب (فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي لصحيح البخاري).

٣- الشيخ داود القلعاوي.

٤- الشيخ محمد الفضالي، وقد لازمه أكثر من الأخذ عنه، وبقي معه حتى مات رحمه الله تعالى.

٥- الشيخ حسن القويسني، شيخ الجامع الأزهر[١].

ولم تشِرْ المراجع إلى تلاميذ الباجوري، ومَن أخذوا عنه العلم، ولعل ذلك يرجع إلى كثرة تلاميذه ومريديه؛ إذ لا يعقل أن يصل رجل إلى هذه المكانة العلمية العالية وليس له تلاميذ، أو مريدون، ولا سيما أن مؤلفاته التي خلفها في شتى العلوم والفنون -تتسم بالطابع التعليمي من حيث الأسلوب، وطريقة العرض للمادة العلمية، فلا بد أن تكون هذه المؤلفات موجهة إلى طلبة العلم بالأزهر ينهلون منها ما يشبع رغبتهم في التزود من الثقافتين: الإسلامية، والعربية.

مؤلفاته

كان الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى رجلًا موسوعيًّا؛ حيث طرق باب كل علم من العلوم الإسلامية والعربية؛ فقد أَلَّف في: علم الكلام، والفقه، والفرائض، والمنطق، والتراجم، وعلوم اللغة، وفي كل ذلك أجاد وأحسن.

وفيما يلي نذكر مؤلفاته التي تناقلتها المراجع:

١- حاشية على رسالة شيخه الفضالي (في قول: لا إله إلا الله)، وذلك سنة ١٢٢٢ للهجرة (١٨٠٧م)، وهي أول رسالة يؤلفها، وسنه حينئذ أربع وعشرون سنة.

---

(١) خطط علي مبارك (٩/ ٢)، ومقدمة حاشية الباجوري على الجوهرة للدكتور/ علي جمعة.

٢- وفي سنة ١٢٢٣ للهجرة (١٨٠٨م) ألَّف حاشية تحقيق المقام على رسالة (كفاية العوام في ما يجب عليهم في علم الكلام) لشيخه الفضالي أيضًا.

٣- وفي سنة ١٢٢٤ للهجرة (١٨٠٩م) ألَّف كتاب (فتح القريب المجيد شرح بداية المريد في التوحيد) للشيخ السباعي.

٤، ٥- وفي سنة ١٢٢٥ للهجرة (١٨١٠م) ألَّف كتابين هما: (حاشية على مولد المصطفى) لابن حجر الهيتمي، و(حاشية على مختصر السنوسي) في المنطق.

٦، ٧- وفي سنة ١٢٢٦ للهجرة (١٨١١م) ألَّف كتابين هما: (حاشية على متن السلم للأخضري) في المنطق أيضًا، و(حاشية على متن السمرقندية) في فن البيان.

٨، ٩، ١٠- وفي سنة ١٢٢٧ للهجرة (١٨١٢م) ألَّف ثلاثة كتب، وهي: (فتح الخبير اللطيف شرح نظم الترصيف) في فن التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى، و(حاشية على متن السنوسية) في التوحيد، و(حاشية على مولد المصطفى) للشيخ الدردير رضي الله عنه.

١١، ١٢- وفي سنة ١٢٢٩ للهجرة (١٨١٣م) انتهى من كتابين: (فتح رب البرية شرح الدرة البهية في نظم الأجرومية) للعلامة العمريطي، و(حاشية على البردة الشريفة).

١٣، ١٤، ١٥- وفي سنة ١٢٣٤ للهجرة (١٨١٨م) انتهى من: (حاشية الإسعاد على بانت سعاد)، و(كتاب تحفة المريد في شرح جوهرة التوحيد) للقاني، وهو الذي نحن بصدده لدراسة آراءه الصرفية والنحوية، وقد اعتمدنا على الطبعة

التي حققها الدكتور/ علي جمعة، تحت اسم: **(حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد)**، و**(فتح الفتاح على ضوء المصباح في أحكام النكاح)**.

١٦- وفي سنة ١٢٣٦ للهجرة (١٨٢٠م) انتهى من **(التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية شرح المنظومة الرحبية في المواريث)**.

١٧، ١٨- وفي سنة ١٢٣٨ للهجرة (١٨٢٢م) انتهى من كتابين، هما: **الدرر الحسان على فتح الرحمن فيما يحصل به الإسلام والإيمان)** للزبيدي، ورسالة صغيرة في فن الكلام من تأليفه هو.

١٩- **(حاشية على شرح ابن القاسم الغزي على متن أبي شجاع في فقه الشافعية)** انتهى منها سنة ١٢٥٨ للهجرة (١٨٤٢م)، وهي آخر ما أتم تأليفه، وهي من الكتب المقررة بالأزهر الشريف حتى الآن.

٢٠- **(حاشية على الشمائل)**.

٢١- **(المسلسلات في علم الحديث)**[١].

ولم يتوقف الباجوري عن التأليف والدرس حتى إنه ترك مؤلفات لم تكتمل، وهي:

---

(١) انظر مؤلفاته في: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/ ٤٣)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (١/ ١٢٩)، ومقدمة حاشية الباجوري على الجوهرة للدكتور/ علي جمعة، ص١٠، ١١.

١- حاشية على جمع الجوامع في أصول الفقه للتاج السبكي وهو من الكتب العالية في هذا الفن، وصل فيه إلى غاية المقدمة.

٢- حاشية على شرح السعد لعقائد النسفي.

٣- حاشية على متن المنهج في فقه الشافعية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو من الكتب العالية أيضًا، وصل فيه إلى كتاب الجنائز.

٤- شرح منظومة الشيخ النجاري في التوحيد.

٥- حاشية على تفسير الفخر الرازي.

٦- تعليق على تفسير الكشاف للزمخشري.

هذا بالإضافة إلى المخطوطات المودعة في دار الكتب المصرية.

وفاته

وبعد أن أثرى الإمام الباجوري المكتبة الإسلامية والعربية بالذخائر النفيسة في شتى العلوم والمعارف انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الخميس ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٢٧٦ للهجرة الموافق ١٩ من يوليو ١٨٦٠م، وصُلِّي عليه بالأزهر الشريف، وكان

يومًا مشهودًا لم يكن لغيره من المشايخ، ودُفِن بالقرافة الكبرى المشهورة بالمجاورين[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام إبراهيم الباجوري صاحب (**تحفة المريد على جوهرة التوحيد**) -التي سميت (**حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد**)- هو غير إبراهيم البيجوري الذي قد يلتبس الأمر على بعض الدارسين، فيكتبون: إبراهيم البيجوري، وهم يقصدون الأول، وهذا خطأ شائع؛ لأن الثاني -كما ذكره صاحب معجم المؤلفين- هو إبراهيم البيجوري بن أحمد بن سليمان بن سليم المصري، المعروف بالبيجوري (أبو إسحاق) -برهان الدين- فقيه أصولي شافعي، المولود سنة ٧٥٠ هجرية، المتوفى سنة ٨٢٥ هجرية[٢] وبذلك يكون هذا أسبق من صاحبنا بفترة طويلة.

---

(١) انظر: خطط علي مبارك (٤/ ٤٠)، (٩/ ٢، ٣)، وهدية العارفين/ إسماعيل باشا البغدادي (١/ ٤١، ٤٢)، والأعلام للزركلي (١/ ٧١)، ومقدمة حاشية الباجوري على الجوهرة للدكتور علي جمعة، ص١٣.

(٢) معجم المؤلفين (١/ ٧).



الفصل الأول

القضايا الصرفية

مدخل

في هذا الفصل سوف نعرض للقضايا الصرفية -التي تناولها الشيخ الباجوري في ثنايا شرحه لأبيات الجوهرة، وسوف نحاول قدر الإمكان أن نصنف هذه القضايا حسب ورودها في كتب الصرف، فنبدأ بما يتعلق بالفعل من حيث وزن ماضيه مع مضارعه، ومن حيث اتصاله بنون التوكيد الخفيفة الموقوف عليها بانقلابها ألفًا، ثم نتناول همزة القطع في أول الفعل من حيث وصلها لضرورة الوزن.

ثم نأتي إلى القضايا المتعلقة بتصريف الأسماء، من حيث تجرد الاسم الثلاثي، وزيادته، ومن حيث بناء المصدر والمشتقات، كما نتناول المقصور والممدود، وجمع التكسير، والنسب، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحركة التقاء الساكنين، والإدغام، إلى غير ذلك من مسائل صرفية فرعية سوف نعرض لها في حينها إن شاء الله تعالى.

من أوزان الفعل الماضي المجرد مع مضارعه

تذكر كتب الصرف أن للفعل الثلاثي المجرد المبني للفاعل -ثلاثة أوزان باعتبار حركة عينه، وهي: (فعَل) -بفتح العين، و(فعِل) -بكسر العين، و(فعُل) -بضم العين، نحو: (ضرَب)، (قتَل)، (شرِب)، (كرُم)[١]، وللفعل المجرد -باعتبار الماضي مع المضارع- ستة أوزان؛ لأن عين المضارع: إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة. وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، ويمتنع ضم العين في الماضي مع كسرها، أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة، وهي: (فعَل) (يفعُل) -بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، مثل: (نصَر) (ينصُر)، و(فعَل) (يفعِل) -بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، مثل: (ضرب) (يضرِب)، و(فعَل).(يفعَل) -بفتح العين فيهما، مثل: (فتَح) (يفتَح)، و(فعِل) (يفعَل) -بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، مثل: (فرِح) (يفرَح)، و(فعُل) (يفعُل) -بضم العين فيهما، مثل: (شرُف) (يشرُف)، و(فعِل) (يفعِل)، مثل: (حسِب) (يحسِب)- بكسر العين فيهما[٢].

فهذه ستة أبواب للفعل الماضي المجرد مع مضارعه، وقد كثر كلام الصرفيين حول قياسية بعض هذه الأبواب وسماعية بعضها، ولا يعنينا خلافهم في هذا، بل ما يعنينا -أن هذه الأبواب- مستعملة في اللغة بغض النظر عن كثرة بعضها أو قلته.

---

(١) شرح الشافية للرضي (١/ ٦٧)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ١٩٤، ١٩٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٢، ١٥٣)، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي من ص٢٤- ٢٧.

وقد تعرض الشيخ الباجوري لمناقشة بعض هذه الأوزان عند قول الناظم: «وقد خلا الدين عن التوحيد»، فهو لم يبدِ أية ملاحظة على استعمال الناظم للفعل: (خلا)، ولكنه ناقش استعمال الفعل (عرا) مكان (خلا) في بعض النسخ، فقال: «وفيه نظر؛ لأنه يقال: (عرا) (يعرو)، كـ(علا) (يعلو)، بمعنى: (أصاب)، ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْــرُونِي لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ ... كَمَا انْـتَفَضَ العُـصْفُورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ

ويقال: (عريَ يعرَى)، كـ(علِم يعلَم)، بمعنى: (خلا)، والمناسب هنا الثاني لا الأول، إلا أن يوَّجه بأن (عرا) في كلامه بفتح الراء المقلوب عن كسرها، والأصل: (عَرِيَ) -بكسر الراء، كـ(علِم)، قلبت الكسرة فتحة لمناسبة الوزن، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار (عرا): كـ(رأى)»[1].

فالشيخ الباجوري لا يوافق أن يكون الفعل: (عرا) -المذكور في إحدى النسخ- بمعنى: (خلا)؛ لأن (عرا) من باب (نصَر) المفتوح العين في الماضي المضمومها في المضارع، وهذا مختلف عن (خلا) (يخلو) في المعنى؛ إذ (عرا يعرو) -في اللغة بمعنى: أصاب، وليس في اللغة (عرَى يعرَى) -بفتح العين فيهما، أما المطابق للفعل (خلا) -في المعنى- فليس من بابه، بل هو من باب: (علِم يعلَم)، فيقال: (عرِي يعرَى)، ولما كان الوزن لا يستقيم مع استعمال (عرِيَ)، كما لا يستقيم المعنى مع استعمال: (عرا) -لجأ الشيخ الباجوري إلى التوفيق بينهما، فجعل أصل الفعل -وهو (عرا): (عرِيَ) -بكسر العين، فقلبت الكسرة فتحة، فصار: (عرَيَ) -بفتح الراء والياء، فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار: (عرى يعرى)،

(١) حاشية الباجوري على الجوهرة ص٤٠.

مثل: (رأى يرى)، وبذلك يكون الشيخ قد وفَّق بين (عرا)، و(خلا)، وإن كان في هذا التوفيق -تكلف واضح لا حاجة إليه ما دام في اللغة فعل يؤدي معناه، ولا يتعارض مع الوزن.

ولعل اتجاه الشيخ إلى عدم الموافقة على وجود فعل مفتوح العين في الماضي والمضارع، وليست عينه أو لامه من حروف الحلق -وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء- يتفق مع ما قرره علماء الصرف، وعلماء اللغة المحدثون أيضًا، فقد عقد الدكتور إبراهيم أنيس مبحثًا خاصًا في كتابه: **(من أسرار اللغة)** - تناول فيه حركة عين المضارع مع ماضيه، فبيَّن أن المحدثين حينما يعالجون أمر اشتقاق صيغة من أخرى -يبحثونه على ضوء أسس ثلاثة معترَف بها بين علماء اللغات في العالم:

١- المغايرة، ويعني بها: المخالفة بين حركة عين المضارع وحركة عين الماضي مؤيدًا ابن جني في أن ما ماضيه (فعِل) -بكسر العين- إنما بابه -فتح عين مضارعه، نحو: (ركِب يركَب)، (شرِب يشرَب)، فكما فتح المضارع لكسر الماضي، فكذلك أيضًا ينبغي أن يُكسر المضارع لفتح الماضي، وإنما دخلت (يفعُل) -بضم العين- في باب (فعِل) على (يفعَل) من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة[1]، مبيِّنًا أن قول ابن جني -حق تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة والكسرة أصواتًا ضيقة يقابلها الفتحة التي هي الصوت المتسع، وهنا يقول الدكتور/ إبراهيم أنيس: «فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول

---

(١) الخصائص (١/ ٣٢٢).

الضمة أو الكسرة، واخترنا للمضارع الفتحة، أو العكس بالعكس»[1]، يريد أن عين الماضي إذا كانت مضمومة أو مكسورة -كانت عين المضارع مفتوحة، وإذا كانت عين الماضي مفتوحة -كانت عين المضارع مضمومة أو مكسورة، ونلاحظ أن من بين هذه الصور-ما منعه الصرفيون- وهو ضم عين الماضي مع فتح عين المضارع.

٢- وظيفة الفعل في الكلام تؤثر حركة خاصة في الماضي على غيرها من الحركات، وتلتزمها أفعال اللهجة الواحدة، وليس ذلك الأمر في طبيعة هذه الحركة، وإنما هو مجرد مصادفة ملتزمة في اللهجة الواحدة، وتختلف اللهجات في إيثار حركة على أخرى.

٣- أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات، ويشبه هذا ما أكده الصرفيون من إيثار حروف الحلق للفتحة، وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطًا وثيقًا بين النطق بحروف الحلق والفتحة؛ وذلك أن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعًا خاصًا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبرره في القوانين الصوتية الحديثة[2].

ويخلص الدكتور إبراهيم أنيس إلى القول بأن هذه العوامل الثلاثة هي التي تؤثر في اختيار الحركات، وإيثار بعضها على بعض، ثم يقول: «فإذا بحثنا على ضوئها في الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم تلك التي استعملت مرة فيه في الماضي وأخرى في المضارع -نجد أنها لا تكاد تجاوز ١٣٤ فعلًا، وأنها لا تشتمل على ذلك الباب الذي سماه النحاة (فعِل يفعِل) -بكسر عين الفعل في الماضي

(١) من أسرار اللغة ص٤٩.

(٢) المرجع السابق ص٤٩، ٥٠.

والمضارع، كما نجد أنها أيضًا قد خلت من ذلك الباب المضموم العين في الماضي والمضارع إلا في فعلين أثنين هما: (كبُر ويكبُر)، (بصُر يبصُر)، أما باقي الصيغ الثلاثية التي وردت في القرآن الكريم فهي أحد وجهين لا تخرج عنهما في الماضي (فعَل)، (فعِل) -بفتح عين الأول، وكسر عين الثاني، ثم نرى أن الصيغة الأولى هي الأكثر شيوعًا في الأسلوب القرآني؛ لأن به حوالي ١٠٧ من الأفعال التي صيغتها (فعَل) - بفتح العين، وحوالي ٢٤ فعلًا من صيغة (فعِل) -بكسر العين.

والقاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية الشهيرة في اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هي المغايرة فصيغة (فعَل) بفتح العين يقابلها في المضارع (يفعُل)، أو (يفعِل) -بضم عين المضارع أو كسرها، أما صيغة (فعِل) -بكسر العين فيقابلها دائما (يفعَل) -بفتح عين المضارع، تلك هي القاعدة التي يمكن استنباطها من أفعال القرآن الكريم وهي واضحة جلية لا تعقيد فيها، ومن الطبيعي أن تكون كذلك»[١].

فالدكتور إبراهيم أنيس يرى ضرورة المخالفة، أو المغايرة بين حركة عين الماضي، وحركة عين مضارعه، وعدم اتفاقهما في الحركة -إلا ما كان لعلة صوتية، كإيثار الفتحة على عين الأفعال حلقية العين أو اللام، ولذا فإن الأفعال التي وردت في القرآن الكريم مفتوحة العين في الماضي والمضارع -لامها، أو عينها- من أحرف الحلق، وقد شذ عن هذه القاعدة مجموعة من الأفعال خالفت عين المضارع فيها - عين الماضي، وهي (نكح)، (نزع)، (رجع)، (بلغ)، (قعد)، (زعم)، (نفخ)، فهي

---

(١) المرجع السابق ص٥١، ٥٢.

أفعالٌ لامها، أو عينها من حروف الحلق، ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة[١].

ونلاحظ أن الدكتور إبراهيم أنيس -قد قرر خلو القرآن الكريم من أي فعل مكسور العين في الماضي والمضارع، ولم يشر إلى ما جاء في القراءات الصحيحة من كسر عين الفعل المضارع: (يحسِب)، حيث جاء في القرآن الكريم، ولم يختلفوا في كسر عين ماضيه، فقد أجمع القراء على كسر العين في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١]، أما المضارع فقد قرئ بفتح العين وكسرها، فبفتح العين قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، مثل: (علِم يعلَم)، وهي لغة تميم، وبكسر العين -قرأ الباقون، وهي لغة الحجاز[٢].

قال ابن منظور: «وحسب الشيء كائنًا يَحْسُبُه ويَحْسَبُه، والكسر أجود اللغتين».

وفي الصحاح: «ويقال احسِبه بالكسر، وهو شاذ؛ لأن كل فعل كان ماضيه مكسور العين، فإن مستقبله يأتي مفتوح العين، نحو: (علِم) (يعلَم)، إلا أربعة أحرف جاءت نوادر: (حسب) (يحسب)، (يئس) (ييئس)، (نعم) (ينعم)، (يبس) (ييبس)، فإنها جاءت من السالم بالفتح والكسر»[٣].

---

(١) المرجع السابق ص٥٢.

(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ص١٦٥.

(٣) لسان العرب (٢/ ٨٦٦)، مادة (حسب)، ط. دار المعارف، وراجع قراءة ابن عامر صوتيًا وصرفيًا ونحويًا -رسالة ماجستير إعداد المؤلف، دار العلوم- القاهرة ص١٠٤، ١٠٥.

فمعنى ذلك أن كسر العين قراءة جمهور السبعة، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وإن كان الكسر شاذًّا في القياس -فإنه فصيح في الاستعمال؛ لوروده في القراءات الصحيحة المتواترة.

كما أن الدكتور إبراهيم أنيس قرر أن باب (فعُل يفعُل) -بضم العين في الماضي والمضارع- لم يأت منه في القرآن الكريم إلا فعلان: وهما (كبُر يكبُر)، (بصُر يبصُر) مستدلًّا بذلك على قلة هذا الباب في الاستعمال؛ لعدم تحقق المغايرة بين الماضي والمضارع في حركة العين، والحق أن القرآن الكريم أتى بأكثر من هذين الفعلين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وذلك على قراءة الجمهور: بفتح الياء وسكون الطاء، وضم الهاء، على التجريد في مقابل حمزة والكسائي -بفتح الياء، وتشديد الطاء والهاء مفتوحتين على زيادة الفعل بالتاء وتضعيف العين، فعلى القراءة الأولى يكون الفعل من (طهُرت المرأةُ)، (تطهُر)[١].

وقوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩]، فإن المضارع (حسُن) (يحسُن)- بضم العين فيهما، وقوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ٢٥]، فإن مضارعه لا بد أن يكون مضموم العين أيضًا، جاء في اللسان: «بلد سهل، وبلاد سهلة، وقد رحُبَتْ تَرحُبُ، ورَحُبَ يَرْحُبُ»[٢].

---

(١) حجة القراءات لأبي زرعة ص١٣٤، ١٣٥.

(٢) لسان العرب (٣/ ١٦٠٥)، ط. دار المعارف.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ﴾ [النساء: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨]، فمضارع (كثُر) (يكثُر) -بضم العين، ومضارع (خبُث) (يخبُث) -بضم العين أيضًا.

وأفعال هذا الباب كثيرة في القرآن الكريم، وليس من الضروري أن يرد في القرآن من أفعال هذا الباب -الماضي والمضارع معًا من كل فعل، بل قد يرد المضارع فقط، وقد يرد الماضي فقط كما رأينا، بل قد ترد الصفات المأخوذة من أفعال هذا الباب، مثل: (كريم)، (عظيم)، فهما من (كرُم) (يكرُم)، (عظُم) (يعظُم)، ولم يختلف الصرفيون حول هذا الاشتقاق، بل قد يرد في القرآن الكريم من أفعال هذا الباب ما هو مضعَّف العين، مثل: (حرَّم) (كرَّم)، وقد يأتي منه ما هو مزيد بالهمزة، مثل: (أكرم)، (أعظم)، (أحسن)، فلا خلاف بين الصرفيين في أن مجرد هذه الأفعال - مضموم العين في الماضي والمضارع، فينبغي أن نتخذ ذلك كله دليلًا على كثرة استعمال هذا الباب في اللغة بوجه عام، وفي القرآن الكريم بوجه خاص.

قلب نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف

ومما تعرض له الشيخ الباجوري في حاشيته على الجوهرة من قضايا الفعل - الوقف على نون التوكيد الخفيفة بإبدالها ألفًا، وذلك عند قول الناظم:

(أ) ومثل ذا لرسله فاستمعا.

(ب) ولم يكن مؤثرًا فلتعرفا.

(ج) وعصمةُ الباري لكلٍّ حتِّما.

(د) فيرزق الله الحلال فاعلما.

فقد ذكر الشيخ أن نون التوكيد الخفيفة المتصلة بأفعال الأمر -وهي (فاستمعا)، (فلتعرفا)، (حتِّما)، (فاعلما)- قد قلبتْ ألفًا عند الوقف عليها[١]، واستشهد بقول ابن مالك:

وأَبْـدِلَنْها بَعْـدَ فَـتْحٍ أَلِفـا وَقْفًـا كَـمَا تَقُـولُ فِي قِفَـنْ قِفـا[٢]

وقد أجمع الصرفيون على أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لا يؤكد بهما إلا الأفعال، ولكن المضارع منها والأمر.

أما الأمر فيؤكد بهما مطلقًا من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائمًا، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة، نحو (قُومَنْ)، والأمر باللام نحو: (ليقومَنْ زيد)، والدعاء نحو: (فأنزِلنْ سكينة علينا)، ولا يؤكد بهما الماضي لفظًا ومعنًى مطلقًا[٣].

ومما تختص به نون التوكيد الخفيفة أنها تعطَى في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]، ونحو قول الشاعر-وهو الأعشى ميمون:

وَإِيَّـاكَ وَالْمَيْتَـاتَ لَا تَقْرَبَنَّهـا وَلَا تَعْبُـدِ الـشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُـدَا

---

(١) حاشية الباجوري على الجوهرة ص٧٥، ١٧٦، ٢٢٢، ٣١٣.

(٢) متن ألفية ابن مالك ص٢٠٦.

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٢٠٣).

والأصل فيهن: (لنسفعنْ)، و(ليكوننْ)، و(فاعبدنْ) بالنون الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا بعد فتحة، كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفًا، نحو: (رأيت زيدًا)، ومن ثَم كتب بالألف.

ويلجأ الناظم إلى استعمال صيغة الأمر المتصلة بنون التوكيد الخفيفة الموقوف عليها بالألف؛ لأنها تعينه على بناء القافية المطلقة التي يريدها، والتي تنسجم مع معجمه اللغوي، وبحره العروضي.

قطع همزة الوصل ووصل همزة القطع -للضرورة

لقد تعرض الشيخ في حاشيته لما وقع فيه الناظم من قطع همزة الوصل، ووصل همزة القطع؛ حتى يستقيم له الوزن.

فالأول: قوله: «ومن نفاها أَنبِذَنْ كلامَه».

قال الشيخ: «أي: اطرحن كلامه، ولا تعوِّل عليه، وأتى المصنف بهمزة الوصل للضرورة، فتكون مكسورة، وليست همزة قطع، كما قد يُتوَّهم؛ فإن الذين في القرآن الكريم ثلاثي، قال تعالى: ﴿ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ [الأنفال: ٥٨]»[١].

والضمير في قول الناظم: (ومن نفاها) -عائد على كرامة الأولياء.

والثاني: قول الناظم: «فخفِّفْ يا رحيمُ واسعفِ».

قال الشيخ: «بوصل الهمزة للضرورة؛ فإنها همزة قطع»[٢].

---

(١) والحاشية ص٢٥٣.

(٢) الحاشية ص٢٨٩.

يريد أن قول الناظم: (وأسْعِفْ) -أمر بمعنى الدعاء من (أسْعَفَ) -المزيد بالهمزة، فالأمر منه: (أَسعف) -بهمزة مفتوحة.

وقد بيَّنت كتب النحو مواضع همزة الوصل، قال ابن هشام في همزة الوصل: «وهي همزة سابقة في الابتداء مفقودة في الدرج، ولا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرف -غير (أل)- ولا في ماضي ثلاثي كـ(أمر)، و(أخذ)، ولا في رباعي كـ(أكرم)، و(أعطى)، بل في الخماسي كـ(انطلق)، والسداسي كـ(استخرج)، وفي أمرهما وأمر الثلاثي كـ(اضرب)، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي كـ(الانطلاق)، و(الاستخراج)، قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسم، است، ابن، ابنم، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ايمن المخصوص بالقسم»[١].

من ذلك يتبين أن مواضع همزة القطع -هي:

(أ) الأفعال المضارعة مطلقًا، أي: سواء أكانت من الثلاثي، نحو: (أعلَمُ)، أو من الرباعي، نحو: (أُكرِمُ)، أو من الخماسي، نحو: (أنطلِقُ)، أو من السداسي، نحو: (أستغفِرُ).

(ب) جميع الحروف غير (أل)، نحو: إلى، إن، أو أم -إلى آخره.

(ج) الأفعال الثلاثية والرباعية، نحو: (أخذَ)، (أكرَمَ).

(د) مصادر الثلاثي والرباعي، نحو: (أخْذ)، (إكرام).

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٢٩٨.

(هـ) جميع الأسماء -إلا الأسماء العشرة المحفوظة السالفة الذكر، ومصادر الخماسي والسداسي، وذلك نحو: (أحمد)، (أبطال)، (أنا)، (أرض)، (أمل) -إلى غير ذلك.

فإذا أثبت المتكلم أو الكاتب -همزة الوصل- في الدرج كان لحنًا، وإذا أثبتها الشاعر -كان إثباتها ضرورة، كقول الشاعر:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ   فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ[1]

فقد قطع الشاعر همزة الاثنين -في الدرج، وهو من الأسماء العشرة التي تبدأ بهمزة الوصل، وذلك لضرورة النظم؛ لأن البيت من بحر الطويل، فما كان له أن يستقيم بدون قطع الهمزة، فليس للشاعر منفذ آخر غير قطع الهمزة، ولذلك يجب على الشاعر أو الناظم -ألا يلجأ إلى هذه الضرورة -إلا إذا أعيته الحيلة في التماس وجه من وجوه العربية، فالشاعر الحاذق المتمكن من أدواته اللغوية والعروضية -لا يقع في مثل هذه الضرورات، بل يستطيع باقتداره اللغوي والموسيقي أن يتحاشى إثبات همزة الوصل في قوله: «ومن نفاها انبذن كلامه» -بإدخال الفاء على الجملة الطلبية الواقعة جوابًا للشرط، أو خبرًا عن اسم الموصول، فيقول: (ومن نفاها فانبذن كلامه)، والقواعد العربية تسمح بدخول هذه الفاء؛ إذ دخولها واجب على جعل (مَنْ) شرطية، وجائز بكثرة على جعل (مَنْ) موصولة؛ فقد أجاز النحاة دخول الفاء على خبر اسم الموصول تشبيهًا للموصول بالشرط، كما في نحو قولهم: (الذي يزورني فله درهم)، وهذا كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة:

---

(١) شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٦٥).

٢٧٤]، قال ابن الشجري: «وقد دخلت الفاء في خبر الموصول -إذا كان اسم (إنَّ)، وهذا أشد من دخولها في خبره -إنما هو تشبيه لصلته بالشرط»[١].

وبذلك يكون الناظم قد وقع في محظورين:

أحدهما: صرفي، وهو قطع همزة الوصل.

والآخر: نحوي، وهو عدم ربط جملة الجواب الطلبية بالفاء.

على أن جعل (مَنْ) هنا شرطية -أولى من جعلها موصولة؛ لأن الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ -قليل، ولم يستدرك الشارح هنا على الناظم ذلك، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى أن قطع همزة الوصل -للوزن.

أما فيما يتعلق بوصل همزة القطع في قول الناظم: «واسعفِ» -فكان من الممكن أن يتحاشى الناظم ذلك أيضًا -بالاستغناء عن الواو بأن يقول: (فخفف يا رحيم أسعفِ)، على أن حذف الواو يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون الفعل (أسعف) معطوفا على (فخفف) -بتقدير حرف العطف، وحذف حرف العطف كثير، وقد حذف الناظم نفسه حرف العطف كثيرًا في منظومته، كما سيأتي.

الثاني: أن يكون قوله: (أسعف) -بيانًا وتفسيرًا لقوله: (فخفف) والجمل البيانية، أو التفسيرية -لا تحتاج إلى عاطف؛ لأنها في معنى الجملة المبيِّنة أو المفسَّرة، والعطف يقتضي المغايرة.

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥١).

الاسم الثلاثي المجرد والمزيد

تذكر كتب الصرف للاسم الثلاثي المجرْد -عشرة أوزان، قال ابن هشام: «وللاسم الثلاثي عشرة: (فَلْس)، (كَتِف)، (عَضُد)، (حِمْل)، (عِنَب)، (إِبِل)، (صُرَد)، (عُنُق)، قيل: و(دُئِل)»[1].

وقد تعرض الشيخ الباجوري في حاشيته لبعض الأسماء الثلاثية المجردة التي لا تخرج عن هذه الأوزان.

فمن ذلك كلمة (حَِبر) في قول الناظم: «فواجب تقليد حَبْر منهم».

قال الشيخ: «قوله: (حَبْر منهم) -بفتح الحاء وكسرها، أي: عالم حاذق»[2]، فهو على (فَعْل)، مثل: (فَلْس)، أو على (فِعْل)، مثل: (حِمْل)، ولكن استعماله بفتح الفاء - أكثر.

وقد اختلف الفقهاء في مفرد (الأحبار)، فبعضهم يقول: (حَبْرٌ) -بفتح الحاء، وبعضهم يقول: (حِبْرٌ) -بكسر الحاء، وقال الفراء: «إنما هو (حِبْرٌ) -بالكسر أفصح؛ لأنه يجمع على (أفعال) دون (فَعْل)، ويقال ذلك للعالِم، وقال الأصمعي: لا أدري أهو الحِبرُ أو الحَبرُ، للرجل العالِم، قال أبو عبيد: والذي عندي أنه الحَبرُ بالفتح، ومعناه: العالِم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه، قال: وهكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح»[3].

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ص١٠٧.

(٢) الحاشية ص٢٥٠.

(٣) لسان العرب لابن منظور (٢/ ٧٤٩)، مادة (حبر).

ويبدو أن مجمع اللغة العربية لم يعتمد إلا رواية الفتح، فقد جاء في المعجم الوسيط: «الحَبْرُ -العالم، جمعها أحبار وحُبُور، ولم يشر إلى رواية الكسر»[١].

ومن ذلك أيضًا -كلمة (عجب) في قول الناظم: (عجب الذَّنَبْ كالروح لكن صححا).

قال الشيخ: «قوله: (عَجْب الذنب) العَجْب -بفتح العين وسكون الجيم، وآخره باء موحدة، وقد تبدل ميمًا، وبعضهم يحكي تثليث أوله فيهما، فلغاته ست»[٢].

والعَجْب -مؤخر كل شيء، وأصل الذَّنَب، وعجب الذَّنَب: الجزء في أصل الذنب عند رأس العصعص، والجمع: عجوب وأعجاب[٣].

وما ذكره الشارح من لغات في (عَُِجب)، وهي تثليث العين -يريد فتحها وضمها وكسرها- لا يخرج عما ذكره الصرفيون من أوزان الاسم الثلاثي المجرد.

وإذا حذف من الاسم الثلاثي -أحد أصوله، أي: الفاء، أو العين، أو اللام- حذف ما يقابله في الميزان، فيقال في وزن (يهَب): (يعَل)؛ لأن الفاء محذوفة، وهي الواو؛ إذ هو من (وهب)[٤]، ولذلك إذا وجدنا كلمة من حرفين -بحثنا عن الأصل الثالث المحذوف، وقد تعرَّض الشارح لكلمة (اسم) -بمناسبة افتتاح الناظم

---

(١) المعجم الوسيط ص١٥١، مادة (حبر).

(٢) الحاشية ص٢٦٦.

(٣) المعجم الوسيط ص٥٨٤.

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٣٥٩).

أرجوزته بالبسملة، فذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق (اسم)؛ لمعرفة المحذوف منه، فهو مشتق عند البصريين من (السمو) -وهو العلو؛ لأنه يعلو مسماه، وعند الكوفيين -من (وسم)- بصيغة الماضي، أي: (علَّم) بصيغة الماضي أيضًا؛ لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال، فقول بعض العلماء: وعند الكوفيين من الوشم، بمعنى العلامة -فيه تسمُّح، ومعناه: ما دل على مسمى، وأما قولهم: كلمة دلت على معنى في نفسها فهو اصطلاح نحوي، وعُلِم من التعريف المذكور أن الاسم غير المسمى وهو التحقيق: نَعَمْ -إن أريد به المدلول- كان عين المسمى، وبهذا يجمع بين القولين[1].

وقد تحرى الشارح -الدقة في نقل المذهبين حول أصل كلمة (اسم)، حيث راعى اتجاه كل مذهب في أصل الاشتقاق؛ فإن أصل المشتقات عند البصريين -هو المصدر، وأصله عند الكوفيين -هو الفعل، وعلى مذهب البصريين يكون وزنه (افْع)، وعلى مذهب الكوفيين -(اعْل)، وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين، واستدل على فساد مذهب الكوفيين -بخمسة أوجه:

الأول: إجماعهم على أن الهمزة في أوله -للتعويض، وهمزة التعويض -إنما تقع تعويضا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، ولذلك عوضوا عن حذف الفاء -بالتاء في (عِدَة)، ولم يعوضوا عنها بالهمزة.

الثاني: أنهم يقولون: أسميته، ولو كان مشتقا من الوسم -لقالوا: وسمته.

الثالث: أنهم يقولون في تصغيره (سُمَيّ)، ولم يقولوا (وُسَيْم).

---

(١) الحاشية: ٢٤.

الرابع: أنهم يقولون في تكسيره: (أسماء)، ولم يقولوا (أوسام)، أو: (أواسيم).

الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في (اسم): سُمَا على مثال (عُلا)، والأصل فيه (سُمَو) -إلا أنهم قلبوا الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (سُمَا)[١].

وعلى الرغم من وجاهة الأدلة -التي ذكرها ابن الأنباري- على صحة مذهب البصريين، وفساد مذهب الكوفيين فإن المتأمل قد يجد التطبيق الصرفي، والدلالي يؤيد مذهب الكوفيين، أما من حيث الدلالة فإن الوسْم بمعنى: العلامة أنسب من إطلاقها على المسمى من السمو بمعنى: العلو.

وأما من حيث الصرف فإن سكون العين كثير في الأسماء الثلاثية؛ فالسين، وهي عين الكلمة ساكنة، ولذلك حينما حذفت الفاء أُتِي بهمزة الوصل توصلًا بها إلى النطق بالساكن، فلو كانت السين هي الفاء فما سبب إسكانها؟ مما جعلهم يأتون بهمزة الوصل.

وهناك احتمال آخر، وهو أن اصل الكلمة: (وِسْم) -بكسر الواو وسكون السين، على وزن (فِعْل)، ثم قلبت الواو المكسورة همزة، فصارت الكلمة: (إسمًا)، وقلب الواو المكسورة في أول الكلمة -همزة -كثير، فقد قالوا: (إرث)، و(إزر)، و(إسادة)، و(إشاح)، والأصل: (وِرث)، و(وِزر)، و(وِسادة)، و(وِشاح)[٢].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٨- ١٥) -المسألة الأولى.

(٢) راجع كتاب سيبويه (٤/ ٣٣١).

وكان من حق الهمزة في (اسم) -أن تكون همزة قطع، لا همزة وصل، ولكنهم وصلوها؛ لكثرة الاستعمال؛ ولأنهم وجدوها همزة وصل في القرآن الكريم، وهو ما جعلهم يقفون حائرين أمامها، فاختلفوا في أصل الاشتقاق، كما وقفوا حائرين أمام كلمة (أشياء) حينما وجدوها في القرآن الكريم غير مصروفة، فأخذوا يلتمسون لها وجهًا لمنعها من الصرف، على أن الهمزة كثيرا ما يتصرفون فيها بالنقل، أو الحذف، أو التسهيل، وليس غريبًا أن يتصرفوا فيها بجعل همزة القطع همزة وصل، وليس ذلك لقياس ظاهر، بل يحكمه السماع والاستعمال، ألا نرى أنهم حذفوا الهمزة من أفعل التفضيل -في كلمتين، وهما (خير)، (وشر)، والأصل: (أخْيَر)، و(أشَرُّ)، ولم يفعلوا ذلك بناء على قاعدة صوتية أو صرفية، بل لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يحذفوا الهمزة في فعل التعجب[1].

فلعل هذا الاحتمال يجنبنا الجدل والنقاش بين البصريين والكوفيين، وما ذكره ابن الأنباري من أوجه تدل على أن الكلمة -محذوفة اللام التي هي الواو -يمكن اعتباره من قبيل القلب المكاني؛ حيث نقلت الفاء إلى ما بعد العين واللام.

على أن المعاجم تذكر كلمة (اسم) -في مادة (سما) (يسمو)[2]؛ وذلك اتباعًا لمذهب البصريين، وهذا لا يمنعنا من طرح ذلك الاحتمال.

وقد يزاد في الاسم الثلاثي -حرف، فيصير رباعيًّا، وقد تعرض الشارح لبعض الأسماء الثلاثية المزيد فيها بالألف، ومن ذلك كلمة (المِحال) في قول الناظم:

---

(١) راجع: شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه (٣/ ٤٣).

(٢) راجع: لسان العرب (٣/ ٢١٠٩)، ط. دار المعارف.

أَلَمْ يَـــرَوْا إِيلَامَـــه الأَطْفَـــالَ وَشـــبهها فحَـــاذِرِ المِحَـــالَا

قال الشارح: «المِحالا -بكسر الميم- بمعنى: العقاب، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ [الرعد: ١٣]، ويصح قراءته بفتح الميم بمعنى: الشك، وبالضم بمعنى: الممتنع، فالمعنى على الأول: احذر عقاب الله النازل على ضلالهم، وعلى الثاني: فاحذر الشك في ذلك، وعلى الثالث: فاحذر الممتنع، وهو وجوب شيء عليه تعالى»[١].

أما بكسر الميم -فقد وردت له معان كثيرة تدور كلها حول القوة والقدرة والمكر والحيلة والعقاب[٢].

واختلفوا في أصالة الميم، وزيادتها، والراجح أنها أصيلة، قال القتيبي: أي شديد الكيد، وأصله من الحيلة، جعل ميمه كميم المكان، وأصله من الكون، ثم يقال: تمكنت، وقال الأزهري: غلط ابن قتيبة أن الميم فيه زائدة، بل هي أصلية، وإذا رأيت الحرف على مثال (فِعال) أوله ميم مكسورة -فهي أصلية، مثل: مِهاد، مِلاك، مِراس[٣].

وقرأ الأعرج: (المَحال) -بفتح الميم، وجاء تفسيره على هذه القراءة عن ابن عباس -أنه الحول، وقد نقل القرطبي عن الصحابة والتابعين في معناه -ثمانية أقوال،

---

(١) الحاشية ص١٨٤.

(٢) راجع لسان العرب لابن منظور (٦/ ٤١٤٨، ٤١٤٩)، مادة (محل).

(٣) تفسير القرطبي (٥/ ٣٦٣٤).

وهي: (العداوة)، و(الحول)، و(الأخذ)، و(الحقد)، و(القوة)، و(الغضب)، و(الهلاك)، و(الحيلة)[١].

أما على ضم الميم -فتكون الميم زائدة؛ لأنه حينئذ اسم مفعول من (أحال) (يُحيل)، ومجرده: (حال) (يحولُ)، وعليه يكون مزيدًا بالميم.

ومما تعرض له الشارح من الأسماء الثلاثية المزيد فيها بالألف كلمة (الصراط) في قول الناظم: (كذا الصراط فالعباد مختلف)، قال الشارح: «الصراط، وهو بالصاد أو السين أو بالزاي المحضة، ومعناه لغة -الطريق الواضح مأخوذ من (صَرَطَه) (يَصْرُطه) -إذا ابتلعه؛ لأنه يبتلع المارة»[٢].

وقال السمين الحلبي: «الصراط: الطريق المستسهل، وهو مشتق من الصرْط، وهو الابتلاع؛ إما لأن سالكه يسترطه، أو لأنه يسترط سالكه، وأصله السين، وقد قرأ به قنبل، حيث ورد، وإنما أبدلت صادًا، لأجل حرف الاستعلاء، وإبدالها صادًا -مطرد عنده، نحو: (صقر) في (سقر)، و(صَلَح) في (سلح)، و(إصبع) في (إسبع)، و(مصيطر) في (مسيطر)؛ لما بينهما من التقارب، وقد تشم الصاد في (الصراط) ونحوه -زايًا، وقرأ به خلف -حيث ورد، وخلاد -الأول فقط، وقد تقرأ زايًا محضة، ولم ترسم في المصحف إلا بالصاد»[٣].

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٦٣٤، ٣٦٣٥).

(٢) الحاشية ص٢٩٤.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٦٣، ٦٤، ٦٥).

فيبين السمين الحلبي -أن سبب قلب السين صادًا- هو تأثرها بالطاء وهو من الحروف المستعلية، فيناسبه حرف الصاد، أما إشمام الصاد زايًا، وهو مزجها بصوت الزاي؛ فلأن الصاد -صوت مهموس، والراء -صوت مجهور، فاكتسب صوت الصاد -زايًا، حتى يتحقق التناسب بين الأصوات المتجاورة[١].

بناء المصدر

ومما تعرض له الشارح من الأبنية -بعض أبنية المصادر، ومن المصادر -ما هو أصلي، ومنها ما هو ميمي، وحينما يتعرض الشارح لنوع من أبنية المصادر -فإنه لا يدرسه من حيث كونه مصدرًا، ومن حيث بيان فعله فقط، بل يتناوله من حيث دلالته أيضًا في النظم.

ويعرِّف الصرفيون المصدر بأنه: هو الاسم الدال على الحدث -الجاري على الفعل: كالضرب والإكرام، فخرج اسم المصدر، فإنه -وإن دل على الحدث- لكنه لا يجري على الفعل، نحو: (أعطيت) (عطاء)؛ فإن المصدر هو (الإعطاء)[٢].

وقد اختلف البصريون والكوفيون حول أصل المشتقات، فجعله البصريون المصدر، وجعله الكوفيون الفعل[٣].

---

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أوائل القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن، رسالة دكتوراة، إعداد المؤلف -دار العلوم بالقاهرة.

(٢) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص١٣٦.

(٣) راجع شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ص٥٨.

ومما تعرض له الشارح من المصادر الأصلية ما جاء في قول الناظم: «الحمد لله على صِلاته».

قال الشيخ: «ثم إن الصِلات -بكسر الصاد- جمع صِلة، وهي العطية، بمعنى: الشيء المعطى كما هو المتبادر، أو بمعنى: الإعطاء، وهو أولى؛ لأنه حمد على صفة المُولي بلا واسطة، والحمد على الشيء المعطَى -حمد على الصفة بواسطة»[(١)].

فهو يبين أن المصدر -وهو (صِلة)- يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه بمعنى: الشيء المعطَى، وبذلك يكون المصدر في معنى اسم المفعول.

والآخر: أنه بمعنى: الإعطاء، أي: يكون دالًّا على مطلق الحدث.

وقد آثر الشارح الاحتمال الثاني؛ لأنه يقتضي حمدًا على الصفة بلا واسطة، على حين يقتضي الاحتمال الأول حمدًا على الصفة بواسطة. وفعل هذا المصدر: (وَصَلَ)، يقال: «وَصَلْتُ الشيء وصلًا وصِلة، والوصل ضد الهِجران»[(٢)].

ومن المصادر الأصلية أيضًا -ما جاء في قول الناظم: «حتى الأنينُ في المرضْ كما نُقِلْ».

قال الشيخ: «والأنين -مصدر: أنَّ الرجل يَئِنُّ أنينًا -إذا صوَّت»[(٣)].

---

(١) الحاشية ص٢٩.

(٢) لسان العرب (٦/ ٤٨٥٠)، مادة (وصل).

(٣) الحاشية ص٢٥٩.

وقد وضع الصرفيون مجموعة من المقاييس والضوابط لبعض مصادر الثلاثي، قال الرضي: «والغالب في الأصوات أيضًا الفُعال -بالضم: كالصُّراخ، والبُغام، والعُواء، ويأتي فيها -أي: في الأصوات- فعيل أيضًا، كالضجيج والنئيم، والنهيت، والنئيم هو الأنين، أو هو صوت خفي، والنئيم أيضًا صوت الأسد»[١].

وإذا كان المصدر -هو الدال على الحدث- الجاري على الفعل -فإن اسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا -من بعض ما فيه فعله دون تعويض: كعطاء، فإنه مساوٍ لإعطاء معنًى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظًا وتقديرًا، ولم يعوض عنها شيء[٢].

فإذا خلا المصدر من بعض حروف الفعل، ولكن عوض عنه بشيء -فليس اسم مصدر، بل هو مصدر أصلي، مثل: (صِلة)، فقد عوض بالتاء عن الواو المحذوفة -التي هي فاء الفعل.

ومما تعرض له الشارح من أسماء المصادر كلمة (الزكاة) الواردة في قول الناظم: «كذا الصيام فادرِ والزكاةُ».

قال الشيخ: «والزكاةُ -هي اسم مصدر، بمعنى: التزكية، وهي لغة -التطهير، والمدح، والنماء»[٣].

---

(١) شرح الشافية (١/ ١٥٥)، مع الهامش.

(٢) شرح ابن عقيل (٣/ ٩٨).

(٣) الحاشية ص٩٩.

وهناك نوع من المصادر تبدأ بميم زائدة تسمى: المصادر الميمية، وهي تبنى من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) -بفتح الميم والعين- قياسًا مطردًا، مثل: (مَقتَل)، و(مَضرَب)[١].

ومن ذلك -ما ورد في قول الناظم: «منه المتابُ واجبٌ في الحال».

قال الشيخ: «المتاب -التوبة، فهو مصدر ميمي، بمعنى: التوبة»[٢]. فهو في الأصل -(مَتْوَب)- بفتح الميم والواو، على وزن (مَفعَل) فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

وقد يأتي المصدر في معنى اسم المفعول، وقد تعرض الشارح لذلك -حينما نقل تعريفين للدين:

أحدهما: مختصر، والآخر: مطول، وهو وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات.

ثم عقب الشارح على هذا التعريف بقوله: «قولهم: (وَضع أي: موضوع، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: شيء موضوع بقطع النظر عن أن يكون حكمًا»[٣].

ومن ذلك أيضًا ما ورد في قول الناظم: «كذا البصرْ بذي أتانا السمعُ».

---

(١) شرح الشافية للرضي (١/ ١٦٨)، والهمع للسيوطي (٢/ ١٦٨).

(٢) الحاشية ص٣١٩.

(٣) الحاشية ص٤١.

قال الشيخ: بذي أتانا السمع، أي: بهذه الصفات الثلاث التي هي الكلام والسمع والبصر -أتانا المسموع، أي: الدليل السمعي»[١]. ووقوع المصدر في موقع اسم المفعول -كثير في اللغة، ومنه قولهم: (قتلته صبرًا)، أي: مصبورًا، بمعنى: محبوس[٢].

بناء اسمي الفاعل والمفعول

وقد تعرض الشارح أيضًا لبعض ما جاء في الجوهرة من المشتقات، فمن ذلك بناء اسمي الفاعل والمفعول -في قول الناظم: «وواجب شفاعةُ المُشَفَّعِ».

قال الشارح: «أي: وواجب سمعًا عند أهل الحق شفاعة المشفَّع -بفتح الفاء، وهو الذي تقبل شفاعته، وأما بكسرها -فهو الذي يقبل شفاعة غيره»[٣].

فهو يبين أن كلمة (المشفَّع) -إذا كانت بفتح الفاء -فهي اسم مفعول، وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه: كمضروب ومُكرَم[٤]، وهو هنا من (شفع) -المزيد بتضعيف عينه، وبناء اسم المفعول من غير الثلاثي: كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخر، نحو: مكرَم ومعظَّم[٥].

---

(١) الحاشية ص١٣٢، ١٣٣.

(٢) راجع أمالي ابن الشجري (١/ ٢٥٢، ٣٦٩، ٣٧٠)، (٢/ ٤٩، ٤٧٥).

(٣) الحاشية ص٣٠٥.

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٩٦، وفي تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين ص١٢٧.

(٥) شذا العرف في فن الصرف ص٨٩.

وإذا كانت بكسر الفاء فهي اسم فاعل، وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى: الحدوث كضارب ومكرِم[١].

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي -على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كمُدحرِج، ومُنطلِق، ومُستخرِج[٢].

وقد بيَّن الشارح أيضًا أن الكلمة تحتمل الصيغتين، ولكل احتمال منهما دلالته في النص، فعلى صيغة اسم المفعول كان المعنى أنه صلى الله عليه وسلم مقبول الشفاعة، وعلى صيغة اسم الفاعل كان المعنى أنه صلى الله عليه وسلم سيكون قابلًا لشفاعة غيره.

من صيغ المبالغة

هي نوع من المشتقات يؤدي ما يؤديه اسم الفاعل، مع زيادة مبالغة في الحدث، ودلالة على التكثير[٣]، والمشهور من هذه الصيغ -خمس وهي: (فعَّال) مثل (كذَّاب)، و(مِفْعال) مثل (مِنْحار)، و(فَعُول) مثل (غَفُور)، و(فَعِيل) مثل (سَمِيع)، و(فَعِل) مثل (حَذِر)[٤].

وهناك صيغ كثيرة في اللغة تدل على المبالغة، وقد تعرض الشارح لصيغتي (الرحمن)، و(الرحيم) -في معرض حديثه عن البسملة- التي افتتح بها الناظم

---

(١) شرح شذور الذهب ص٣٨٥.

(٢) شذا العرف في فن الصرف ص٨٧.

(٣) تصريف الأسماء في اللغة العربية للدكتور شعبان صلاح ص٤٢.

(٤) راجع شرح شذور الذهب ص٣٩٢.

أرجوزته، فقال الشارح: «فالرحمن الرحيم -في حقه بمعنى: المحسن، أو مريد الإحسان، لكن الأول -يريد: (الرحمن)- بمعنى: المحسن بجلائل النعم، أي: النعم الجليلة، والثاني يريد (الرحيم) بمعنى: المحسن بدقائق النعم، أي: بالنعم الدقيقة؛ لأن زيادة المبنَى تدل على زيادة المعنى غالبًا، وإنما جمع بينهما إشارة إلى أنه ينبغي أن يطلب منه تعالى النعم الحقيرة، كما ينبغي أن يطلب منه النعم العظيمة»[1].

فبيَّن الشارح أن الصيغتين تفيدان المبالغة في الرحمة، إلا أنه لم يتناولهما من الناحية الصرفية، بمعنى: أنه لم يربط بين الصيغة، والمادة اللغوية التي اشتقت منها، بل وضح ما تقتضيه الرحمة من حيث إنها: رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارة في الرقة المجردة، وتارة في الإحسان المجرد، وإذا وُصِف به الباري تعالى فليس يراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة[2].

وإن كانت صيغة (الرحمن) -غير داخلة فيما ذكره الصرفيون من صيغ المبالغة- فإن زيادة الألف فيها تدل على المبالغة، فلا مانع من اعتبارها من هذه الصيغ.

ومن صيغ المبالغة التي تعرض لها الشارح -ما ورد في قول الناظم: «سَمِعْ بَصِيرٌ ما يشا يريدُ».

قال الشارح: «(سَمِعْ) -بكسر الميم، وحذف الياء مع سكون العين -للضرورة، أي: وجب له السمع، فهو سميع»[3].

---

(١) الحاشية ص٢٥.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ص٣١.

(٣) الحاشية ص١٣٨.

ونلاحظ أن الشارح لم يعتمد الصيغة التي أتى بها الناظم، وهي: (سَمِع) -بكسر الميم، على الرغم من كونها من صيغ المبالغة، بل خرج قول الناظم على أنه يريد: (سميع)، ولكنه حذف الياء؛ لاستقامة الوزن؛ وذلك لأن صيغة (سمِع) ليست من الصفات المعنوية لله تعالى التي يتحدث عنها الناظم.

دلالة صيغة (فعيل)

قد تحتمل صيغة (فعيل) -في بعض التراكيب اللغوية- الدلالة على اسم الفاعل، والدلالة على اسم المفعول، وقد تجيء صيغة (فعيل) بمعنى: (فاعل)، ولا يقصد بها المبالغة، قال سيبويه: «وتقول: (أعَبْدُ الله أنت له عديل)، و(أعَبْدُ الله أنت له جليس)؛ لأنك لا تريد به مبالغة في فِعل، ولم تقل: مجالس، فيكون: كـ(فاعل)، فإنما هذا اسم بمنزلة قولك: (أزيدٌ أنت وصيف له، أو غلام له)، وكذلك: (آلبصرةُ أنت عليها أمير)»[١].

وقد يقصد بها: المبالغة والتكثير، قال الزركشي: «وأما فعيل فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة، والتكرار كـ(رحيم)، و(سميع)، و(عليم)، و(قدير)، و(خبير)، فإنه محول عن فاعل بالنسبة، وهو إنما يكون كذلك للفاعل، لا للمفعول به، بدليل قولهم: (قتيل)، و(جريح)، والقتل لا يتفاوت»[٢].

وقد تعرض الشارح لصيغة (فعيل)؛ حيث فسرها بمعنى (فاعل)، وبمعنى (مفعول)، وجعلها تحتمل هذين الأمرين؛ لأن قول الناظم يحتملها أيضًا.

---

(١) الكتاب (١/ ١١٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٥١٠).

فمن ذلك قول الناظم: «على نبي جاء بالتوحيد».

قال الشارح: «والنبي -بالهمز وتركه- مأخوذ من النبأ، وهو الخبر؛ لأنه مخبِر - بكسر الباء، فإنه يخبر بالأحكام عن الله تعالى إن كان رسولًا ونبيًّا أيضًا، فإن كان نبيًّا فقط أخبرنا بأنه نبي؛ ليحترم أو مخبَر -بفتح الباء؛ لأن جبريل يخبره عن الله تعالى، أو مأخوذ من النبوة، وهي الرِّفعة؛ لأنه مرفوع الرتبة؛ فإنه ما من نبي إلا وهو أفضل من أمته، أو رافع رتبة من اتبعه، فعلى كلٍّ فـ(فعيل) صالح لاسم الفاعل واسم المفعول[١].

وقد قرأ غير نافع -كل ما جاء في القرآن الكريم من لفظ النبي مفردًا أو مجموعًا- بإبدال الهمزة ياء مدغمًا فيها الياء الساكنة قبلها، بحيث يصيران حرفًا مشددًا في (النبي)، وقرأ نافع بالهمز في ذلك كله[٢]. فعلى القراءة بالهمز -يكون من النبأ، فهو نبيء: (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مفعول)، كما تقدم، وعلى القراءة بترك الهمز -فيحتمل أن يكون مهموز اللام، أي: من النبأ، ثم قلبت الهمزة ياء، وأدغمت فيها الياء الأولى، ويحتمل أن يكون واوي اللام، أي: من النباوة، وهي الرِّفعة، فيكون أصله: (نَبِيو)، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والسابق منهما متأصل في الذات والسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء[٣].

كذلك تحتمل صيغة (فعيل) -أن تكون بمعنى (فاعل)، وبمعنى (مفعول) في قول الناظم: «وَصِف شهيدَ الحربِ بالحياةِ».

---

(١) الحاشية ص٣٣.

(٢) إرشاد المريد إلى مقصود القصيد للشيخ محمد علي الضباع ص١٣٧.

(٣) راجع الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٤٠١، ٤٠٢).

قال الشارح: «وسُمِّي شهيدا؛ لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة، فهو فعيل بمعنى مفعول، ولأن روحه شهدت دار السلام، فهو أيضًا فعيل بمعنى فاعل»[١].

ومن ذلك أيضًا كلمة (حليف) في قول الناظم: «وكن كما كان خيار الخلق حليفَ حِلْمٍ».

قال الشارح: «والحليف بمعنى المحالف والملازم، فهو فعيل بمعنى فاعل»[٢]، فلم تحتمل صيغة (فعيل) -هنا- إلا معنى: (فاعل)، ولكن تحتمل المعنيين في قول الناظم: «من الرجيم ثم نفسي والهوى».

قال الشارح: «من الرجيم، أي: من الوقوع في مكايد الشيطان الرجيم، بمعنى: المرجوم، أي: المطرود عن رحمة الله تعالى، أو بمعنى: الراجم للناس بوسوسته، فـ(رجيم) فعيل، بمعنى: مفعول أو فاعل»[٣]، ولكن نرجح أن يكون (الرجيم) بمعنى: (مفعول)؛ لأنه الطريد من رحمة الله، أي: المطرود.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

ومما تعرض له الشيخ الباجوري من المشتقات -الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي: ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم؛ لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث[٤]، وسميت بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تشبه اسم

---

(١) الحاشية ص٣١١.

(٢) الحاشية ص٣٤١.

(٣) الحاشية ص٣٤٨.

(٤) شرح قطر الندى، وحاشية السجاعي عليه ص١٤٢، وشرح الأشموني على الألفية (٣/ ٣).

الفاعل المصوغ من الفعل المتعدي إلى واحد، في أنها تنصب الشبيه بالمفعول به، غير أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تدل إلا على الثبوت والدوام، ولا تدل إلا على زمن الحال، وتأتي على أوزان مختلفة، مثل: (حَسَن)، (جميل)، (طاهر)، وقد ذكر ابن هشام أحد عشر فرقًا بين اسم الفاعل والصفة المشبهة[١].

ومما تعرض له الشارح من الصفات المشبهة -ما جاء في قول الناظم: «مَنَزَّها أوصافُه سَنِيَّة».

قال الشارح: «ومعنى قوله: (سَنِيَّة)، أنها تشبه السنا بالقصر، وهو النور بجامع الاهتداء، فيهتدي بها، أي: بأثرها؛ لأنه المشاهد لنا، كما يُهتدى بالسنا الذي هو النور، فالنسبة على وجه التشبيه، وليس المراد أنه قام بها السنا وهو النور؛ لأن النور يستحيل قيامه بالصفة، أو معناه رفيعة، فيكون لفظ سنية مأخوذ من السناء بالمد بمعنى: الرِّفعة، والمراد: الرفعة المعنوية[٢]. فهي على كلا الاحتمالين على وزن: (فعيلة)، وهي واوية اللام غير أن الواو في (السنا) -بالقصر- قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[٣]، وفي السناء -بالمد قلبت همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة[٤]، قال ابن

(١) راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٢/ ٥٢٩- ٥٣٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٣).

(٢) الحاشية ص١١٦.

(٣) كتاب سيبويه (٤/ ٢٣٨).

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٩٣).

منظور: «سنت النار تسنو سناء: علا ضوؤها، والسنا مقصور: ضوء النار والبرق»[١].

وقد تأتي الصفة المشبهة على وزن: (فِعْل) بكسر الفاء، وسكون العين كما في قول الناظم: «عن ضدٍّ، أو شِبهِ شريكٍ مطلقًا».

قال الشارح: «قوله: (أو شبه)، والشبه، والشبيه بمعنى كالحِب والحبيب، وذلك المعنى -هو المساوي في أغلب الوجوه، والنظير هو المساوي، ولو في بعض الوجوه، والمثيل هو المساوي في جميع الوجوه، لكن المراد بالشبه هنا: مطلق المشابه، فيشمل كلًّا منهما»[٢].

فهو بعد أن بيَّن الفروق المعنوية بين الشبيه والنظير والمثيل، بيَّن أن المراد بالشبه في قول الناظم -هو مطلق المشابهة، أي: سواء أكانت المشابهة في أغلب الوجوه، أو في بعض الوجوه، أو في جميع الوجوه.

وتتضح قدرة الشارح على التحليل في أنه لا يُعْنى بمجرد بيان الصيغة من حيث نوعها، وبناؤها، واشتقاقها، ولكنه يُعْنَى أيضًا بالربط بين نوع الصيغة، ومقصود الناظم بما تدل عليه من معان محتملة.

---

(١) لسان العرب (٣/ ٢١٢٩)، مادة (سنا).

(٢) الحاشية ص١١٧.

بناء اسم التفضيل

ومما تعرض له الشارح من المشتقات -اسم التفضيل- وهو اسم مشتق على وزن (أفْعَل) يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى زاد أحدهما على الآخر فيه[١].

ويشترط في صياغة اسم التفضيل -ما يشترط في صياغة فعلى التعجب، فهو يصاغ من فعل ثلاثي، متصرف، تام، مثبت، قابل للتفاوت، مبنى للفاعل، لا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء[٢].

ومما تعرض له الشارح من أبنية اسم التفضيل كلمة (أوَّل) في قول الناظم: «واجزم بأن أوَّلًا مما يجب». قال الشارح: «وأصل (أوَّل) (أأْوَل) على وزن (أفْعَل)، قلبت الهمزة الثانية واوًا، ثم أدغمت الواو في الواو، لاجتماع المثلين»[٣].

وليس ما ذكره الشارح من أصل (أول) -هو القول الوحيد، ويبدو أن هذا اختياره؛ لاقتصاره عليه، بل هناك ثلاثة أقوال أخرى في اشتقاق (أول).

أحدهما: وهو مذهب سيبويه أن أصله (وَوَل)، أي: فاؤه، وعينه -واو، وأن مؤنثه: (أُولَى)، والأصل (وُولَى)، فقلبت الواو الأولى همزة وجوبًا، وليس منه فعل لاستثقاله.

---

(١) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن (٣/ ٣٩٥).

(٢) راجع: أوضح المسالك لابن هشام ص١٦٧، ١٦٨، ١٧١.

(٣) الحاشية ص٨١.

الثاني: هو من وَأَل إذا نجا، فأصله: أَوْأَل، فقلبت الهمزة الثانية واوًا على غير قياس، ثم أدغمت فيها الواو الأولى.

والثالث: أن (أول) أصله (وَوَّل) على وزن (فَوْعَل)، فأبدلت الواو الأولى همزة، وهذا القول أضعفها، كما قال السمين الحلبي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الفعل الذي اشتق منه (أول) على القول الذي اختاره الشارح هو (آلَ) (يئُولُ) -إذا رجع[2].

أما تنوين (أول) في قول الناظم وهو ممنوع من الصرف فسوف نعرض له في الدراسة النحوية إن شاء الله تعالى.

وإذا كان اسم التفضيل لا يأتي إلا على وزن: (أفعل) فإن ما دل على التفضيل مخالفًا لهذا الوزن يعد خارجًا عن القياس، ولم يشذ عن هذا الوزن إلا كلمتان: وهما (خير)، و(شر)، وقد تعرض الشارح لكلمة (خير) الواردة في قول الناظم: (وخُصَّ خيرُ الخلقِ أنْ قد تَمّما)، فقال: «قوله: (خير) -أفعل تفضيل، أصله: أخْيَر، كـ(أكْرَم)، حذفت منه الهمزة لكثرة الاستعمال»[3].

وقد استدلَّ النحاة على أصل (خير)، و(شر)، وهو (أفعل) بثبوتها في قراءة أبي قلابة: ﴿ مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ ﴾ [القمر: ٢٦] -بفتح الشين، وتشديد الراء، قال ابن

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٣١٦، ٣١٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣١٧).

(٣) الحاشية ٢٢٣.

جني: الأشرُّ -بتشديد الراء- هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: (هذا خير منه)، و(هذا شر منه) -(هذا أخيرُ منه)، و(هذا أشرُ منه)، فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحذف الهمزة منهما[1].

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لما لمْ يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[2].

الفرق الدلالي بين المقصور والممدود

عرَّف أبو حيان المقصور بأنه: الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، وعرَّف الممدود بأنه الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفًا زائدة[3]، فخرج من هذين التعريفين نحو: (يرضى)، ونحو: (يشاء)؛ لأنهما من الأفعال، كما خرج نحو: (إذا)، ونحو: (الذي)؛ لأنهما من الأسماء المبنية، كما خرج نحو: (فَتَيان)، ونحو: (ماء)؛ وذلك لأن الألف في الأول ليست لازمة، بل تنقلب ياء في حالتي النصب والجر، ولأن الهمزة في الثاني ليست مسبوقة بألف زائدة، بل سبقتها ألف أصلية[4].

ونفهم من ذلك أن كلًّا من المقصور، والممدود مختوم بحرف أصلي؛ حيث تقابل ألف المقصور لامه، كما تقابل همزة الممدود لامه أيضًا؛ إذ لو كانت ألف المقصور

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ٢٩٩).

(٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ١٠٠، ١٠١).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (١/ ٢٣٥).

(٤) راجع: شرح ابن عقيل (٤/ ٩٩، ١٠٠، ١٠١).

زائدة -لكانت ألف التأنيث المقصورة، ولو كانت همزة الممدود زائدة لكانت ألف التأنيث الممدودة، فكلمة (فتى) اسم مقصور، وكلمة (دعاء) اسم ممدود، على حين تكون كلمة (ذكرى) -مختومة بألف التأنيث المقصورة، وتكون كلمة (حمراء) - مختومة بألف التأنيث الممدودة، وعلى هذا يمكن القول بأن الاسم المقصور أعم من المختوم بألف التأنيث المقصورة، كذلك الاسم الممدود.

ولم يتعرض الشارح للمقصور والممدود -من حيث حقيقتهما، وأوزانهما، أو طريقة تثنيتهما، أو جمعهما، ولكن تعرض لهما من حيث الفرق الدلالي بين المقصور والممدود إذا كانا من مادة لغوية واحدة، ففي معرض شرحه لقول الناظم: «واللهَ أرجو في القَبولِ نافعا» قال: «والرجاء بالمد -لغة- الأمل، وأما بالقصر -فهو الناحية، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ﴾ [الحاقة: ١٧]، جمع: رجال بالقصر»[١].

وقال في معرض شرحه لقول الناظم: (كَرَزْقِه الغِنى): «والغِنى -وهو بالكسر وبالقصر- ضد الفقر، وهو كثرة الأموال، وأما بالكسر والمد -فهو إنشاد الشعر، وبالمد مع الفتح -النفع، وأما بالفتح والقصر، وكذلك الضم -فلم يسمع»[٢].

ولا شك أن الفعل (أرجو) في قول الناظم -(من الرجاء)، بمعنى: الأمل، لا من الرجا، كذلك (الغنى) في قول الناظم -فإنه بمعنى: كثرة المال، وهذا ما أراده الناظم، ولكن الشارح أراد أن يبيِّن معطيات المادة اللغوية من الدلالات الممكنة؛

---

(١) الحاشية ص٦٣.

(٢) الحاشية ص١٦٦، وراجع: لسان العرب (٥/ ٣٣٠٩)، مادة (غنا).

حتى يوضح مقصود الناظم من بين هذه الدلالات، فضلًا عن بيان ثراء اللغة بالألفاظ، والدلالات.

أما إشارة الشارح إلى قول الناظم: (وَجا الوضو يُكفرُ) -بأنه بالقصر للوزن[1]، فلا يعني قصر الممدود بمعناه الاصطلاحي الذي وضحناه آنفًا، وإنما ذلك من باب حذف آخر الفعل الذي هو جاء، وآخر الاسم الذي هو (الوضوء)؛ لضرورة النظم.

جمع التكسير

جمع التكسير -هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفرده لفظًا أو تقديرًا، والمراد بالتغيير التقديري -أن المفرد يطابق جمعه في الحركات والسكنات، مثل: (فُلْك)، فهو مفرد وجمع[2].

وقد تناول الشارح بعض جموع التكسير الواردة في قول الناظم، فبيَّن مفرداتها، ولم يكتفِ ببيان المفرد، بل ربط بين استعمال الجمع ومقصود الناظم.

ومما جاء من جموع التكسير قول الناظم: «تجدْ به صنعًا بديعَ الحِكَمِ».

قال الشارح: «والحِكَم -بكسر الحاء وفتح الكاف- جمع (حكمة)، بمعنى: الإحكام، أي: الإتقان، وجمعه لتعدده بتعدد الصنع الذي هو الصنعة الباهرة»[3].

---

(١) الحاشية ص٢٨٥.

(٢) التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد حسن كحيل ص١٣٨، ١٣٩.

(٣) الحاشية ص٨٧.

(٤) شذا العَرْف في فن الصرف ص١٣٥.

ويطَّرد هذا الجمع في كل اسم على (فِعْلة) -بكسر فسكون، كـ(حِجة)، و(حِجج)، و(كِسرة)، و(كِسر)، و(فِرية)، و(فِرى)(٤).

ولم يقف الشارح عند بيان المفرد، كما ذكرته كتب الصرف، ولكنه تجاوز ذلك إلى بيان المقصود من الحكمة في قول الناظم، فليس معناها العلة أو السبب، كما هو المتبادر، وإنما تعني: إحكام الصنعة وإتقانها، كما بيَّن إيثار الناظم الجمع على المفرد، وهو أن الجمع يدل على تعدد الصنعة.

ومن قبيل هذا الجمع ما جاء في قول الناظم: «فاتْبَعْ سبيلَ الحقِّ واطْرَحِ الرِّيَبْ».

قال الشارح: «والرِّيَب جمع ريبة بمعنى: الشبهة التي لم تعلم صحتها ولا فسادها، وهذا بحسب الأصل، وإلا فالقصد هنا: الرد على المعتزلة النافية لصفات المعاني»[1].

وإذا كان (فِعْلة) -بكسر الفاء وسكون العين- يجمع على (فِعَل) -بكسر الفاء وفتح العين -فإن فُعْلَة -بضم الفاء وسكون العين- يجمع على (فُعَل) -بضم الفاء وفتح العين، مثل: (غُرْفة) و(غُرَف)[2].

ومنه ما جاء في قول الناظم: (ومعجزاته كثيرة غُرَر).

---

(١) الحاشية ص١٢٨.

(٢) شذا العَرْف في فن الصرف ص١٣٤.

قال الشارح: «والغرر جمع (غُرَّة)، وهي في الأصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، وتطلق على خيار الشيء، ثم استعملت في كل واضح معروف على وجه الحقيقة العرفية، وهو المراد هنا، فـ(غرر) بمعنى: واضحات مشهورات»[1].

ومن جموع التكسير ما جاء في قول الناظم: (قوم كرام بَرَرَة).

قال الشارح: «(كرام) جمع (كريم)، وهو كريم النفس رفيع النسب، وقوله (بررة) -جمع بار وهو المحسن، من البِر، وهو الإحسان»[2].

ومن جموع التكسير -كلمة (المعاني)، فقد أشار الشارح إلى المفرد عند شروعه في الحديث عن صفات المعاني الواجبة لله تعالى، فقال: «والمعاني جمع (معنى)، وهو لغةً ما قابل الذات، فيشمل النفسية والسلبية»[3]، ووزنه: (مَفعَل) بفتح الميم، والعين، وجمعه (مفَاعِل)، وهذا مطرد في كل ما هو على وزن: مَفعَل -بفتح الميم والعين، أو (مَفعِل) -بفتح الميم وسكون العين، نحو: (مضارب)، و(مساجد)، وقد ذكره ابن هشام فيما يشبه (فَعالِل)[4].

وضع الجمع موضع المفرد

ومن القضايا المتعلقة بجمع التكسير -التي تعرض لها الشارح- قضية التعبير بالجمع عن الواحد للتعظيم، وذلك في معرض حديث عن الميزان يوم القيامة، فقد

(١) الحاشية ص٢٢٩.

(٢) الحاشية ص٢٣٨.

(٣) الحاشية ص١٢٠.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ص٢٧٢.

فسر الجمع بالواحد في قوله تعالى: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ٨]، فقال: «والجمع فيما ذكر، للتعظيم على المشهور من أنه ميزان واحد، لجميع الأمم والأعمال»[١].

وقد ذكر الزمخشري احتمالًا ثانيًا، فقال: «جمع (ميزان)، أو (موزون)، أي: فمن رجحت أعماله الموزونة التي لها وزن وقدر وهي الحسنات، أو ما توزن به حسناتهم»[٢].

فعلى القول بأن (موازين) جمع (موزون)، لا (ميزان) -لا يكون هناك تعارض مع القول بأن في يوم القيامة ميزانًا واحدًا، وعلى احتمال أن يكون المفرد (ميزان) فليس دفعًا أيضًا للقول بالميزان الواحد يوم القيامة؛ لأن إطلاق الجمع، وإرادة الواحد كثير في القرآن الكريم، وقد عقد الزركشي مبحثًا خاصًا لإطلاق الجمع وإرادة الواحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يأيها الرسل كلوا من طيبات واعملوا صالحا ﴾ [المؤمنون: ٥١].

قال أبو بكر الصيرفي: هذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده؛ إذ لا نبي معه، ولا بعده[٣].

---

(١) الحاشية ص٢٩٢.

(٢) الكشاف (٢/ ٨٩).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٦، ٧).

إسكان عين الجمع للتخفيف

ومن القضايا المتعلقة بجمع التكسير -التي تعرض لها الشارح- إسكان عين ما جاء من الجموع على وزن: (فُعُل) بضم الفاء والعين، ومن ذلك ما جاء في قول الناظم: «محمدُ العاقبُ لرُسْلِ ربه».

قال الشارح: «لرسل -بسكون السين للوزن، وإن جاز في غير ما هنا الضم أيضًا»[1].

فقد جعل الشارح تسكين السين من (رسل) -للضرورة، ثم أشار إلى أن الضم جائز في غير ما هنا، والحق أن ضم السين -هو الأصل، وأن تسكينها جائز للتخفيف في سعة الكلام، وليس في نظم الشعر فقط، وقد ورد إسكان عين الجمع في القراءات الصحيحة، قال مكي بن أبي طالب: «(رُسُلنا)، و(سُبُلنا)، قرأه أبو عمرو بإسكان السين والباء، حيث وقع إذا كان بعد اللام حرفان في الخط، على التخفيف؛ لتوالي الحركات؛ ولأنه جمع، وضم ذلك الباقون على الأصل»[2].

وقال القرطبي: «ويقال: (رُسُل)، و(رُسْل) -بضم السين وسكونها -لغتان: الأولى -لغة أهل الحجاز، والثانية -لغة تميم، وسواء أكان مضافًا أم غير مضاف، وكان أبو عمرو يخفف إذا أضاف إلى حرفين، ويثقل إذا أضاف إلى واحد»[3].

---

(١) الحاشية ص٤٩.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٤٠٨).

(٣) تفسير القرطبي (١/ ٥٢٣).

وقد عبر القرطبي عن الإسكان بالتخفيف، وعن الضم بالتثقيل، وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالحرف أو الحرفين رسم الخط، كما أشار إلى ذلك مكي، وليس المقصود المعنى الاصطلاحي للحرف؛ لأن المضاف إليه هنا قد يكون ضميرًا، وقد يكون اسمًا ظاهرًا، كما في قول الناظم.

اسم الجمع

وفي اللغة ألفاظ مفردة، ولكنها تدل على الجمع، وهو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معًا، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه، فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط، مثل: (إبل)، و(قوم)، و(جماعة)، ويدخل في اسم الجمع أيضًا -ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها، ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق، كـ(راكب)، و(رَكْب)، و(صاحب)، و(صَحْب)[1].

وقد وردت كلمة (صَحْب) في قول الناظم: (وآلِه وصَحْبِه وحزبِه).

وكان الشارح متفقًا في الرأي مع القائلين بأنها اسم جمع، حيث قال: «والتحقيق أن (صحبًا) ليس جمعًا لـ(صاحب)، بل اسم جمع وإن كان له واحد من لفظه، وهو (صاحب)، وهو لغة مَنْ طالت عشرتك به»[2].

---

(١) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن (٤/ ٦٨٠، ٦٨١).

(٢) الحاشية ص٥١.

النسب

والمنسوب -هو الملحق بآخره ياء مشددة؛ ليدل على نسبته إلى المجرد عنها، وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقًا[1].

وهذا التعريف ينطبق على قولنا: (مكي)، و(مصري)، و(عربي)، نسبة إلى مكة، ومصر، وعرب.

وللنسب أغراضه، وقواعده، وكيفيته، وكل ذلك مبسوط في كتب الصرف.

وقد تعرض الشارح لظاهرة تتعلق بالنسب وهي زيادة الألف والنون قبل ياء النسب المشددة، وذلك في سياق حديثه عن صفة الوحدانية لله تعالى في قول الناظم: «قيامُه بالنفس وحدانية»، فقال الشارح:

«وهي بفتح الواو نسبة إلى الوحدة، فياؤها للنسب، والألف والنون للمبالغة، كما في (رَقَباني) نسبة للرقبة، و(شَعْراني) نسبة للشعر، وقال يحيى الشاوي: «لا يصح كون الياء للنسب؛ إذ المراد الوحدة نفسها، لا ثبوت منسوب إليها، واختار جعلها المصدر كما في (الضاربية)، وأجاب الأولون أن الشيء ينسب لنفسه مبالغة»[2].

وإذا كان النسب يقتضي زيادة ياء مشددة قبلها كسرة في آخر الاسم المنسوب إليه، كما يقتضي حذف تاء التأنيث من الاسم المنسوب إليه -فإن زيادة حرف، أو أكثر غير الياء المشددة -شاذ، ومن ذلك زيادة الألف والنون قبل ياء النسب، كما في

---

(١) شرح الشافية (٢/ ٤).

(٢) الحاشية ص١١٣، ١١٤.

قولهم: (رباني)، و(تحتاني)، و(سفلاني)، و(فوقاني)، نسبة إلى الرب، وتحت، وأسفل، وفوق[١]، وعليه فإن في قولهم: (وحدانية) نسبة إلى الوحدة شذوذَين: هما زيادة الألف والنون، وعدم حذف التاء، مما جعل بعضهم يذهب إلى أنها من قبيل المصدر الصناعي.

حذف الهمزة بعد نقل حركتها

لقد تعرض الشارح لما صنعه الناظم من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم حذفها، ولم يتناوله الشارح على أنه مظهر صوتي من مظاهر تخفيف الهمزة في اللغة، ولكنه نظر إلى ذلك باعتباره وصلًا لهمزة القطع؛ لضرورة النظم، وإن عبر عن هذه الظاهرة بأنها طرح للهمزة بعد نقل حركتها؛ فإنه يعلل لذلك بضرورة النظم أيضًا، فقال -عند قول الناظم: (شطر والإِسْلامَ اشرحَنَّ بالعمل): «و(الاسلام) بنقل حركة همزته إلى اللام، ثم طرحها للوزن»[٢]، وقال -عند قول الناظم: (وواجب في حقهمْ الَأمانة): «الأمانة -بالنقل والدرج- للوزن»[٣]، وقال -عند قول الناظم: (فأهلُ أُحُدْ فبيعةِ الرضوانِ): «فأهل أحد -بدرج همزة أحد، وتسكين داله- للوزن»[٤]، وقال -عند قول الناظم: (فحاسبِ النفسَ وقلِّلْ الَاملا): «وقلل الاملا -بفتح القاف وتشديد اللام الأولى، وتسكين الثانية، ودرج همزة الاملا الثانية بنقل

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٧).

(٢) الحاشية ص٩٦.

(٣) الحاشية ص٢٠٠.

(٤) الحاشية ص٢٦٠.

حركتها للامه -أي: قَصِّر الأملا»[1]، وقال عند قول الناظم: (واليوم الَاخرْ، ثم هول الموقف): «بدرج الهمزة وتسكين الراء»[2].

فالشارح يفسر صنيع الناظم بالهمزة -بأنه لضرورة النظم، ولم يحاول تفسيره تفسيرًا لغويًّا، على الرغم من أن ذلك سائغ في العربية، وقد يأتي في سعة الكلام لغير ضرورة، فليس نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في (وبالآخرة)، مع حذفها، لمجرد الضرورة، ولكن ذلك قراءة متواترة، فقد قرأ ورش عن نافع بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في (وبالآخرة)، وهي لغة لبعض العرب، واختص به ورش، وسواء أكان الساكن صحيحًا، نحو (من آمن) أو تنوينًا، نحو: «بعادٍ* إِرَم» [الفجر: ٦، ٧]، أو لام التعريف[3].

أما قول الناظم: (فأهل احد)، بحذف الهمزة من (أحد) فليس من قبيل نقل حركة الهمزة، ثم حذفها؛ لأن ما قبل الهمزة -وهو اللام من (فأهل)- متحرك بالضم، فهنا حذف الهمزة بحركتها، وحذف الهمزة المتحركة وقبلها متحرك أيضًا ليس غريبًا في اللغة، وليس للضرورة فقط، بل ورد نظيره في القراءات القرآنية الصحيحة؛ فقد قرأ الكسائي -بحذف الهمزة- وقبلها مفتوح أيضًا من كل ما جاء في القرآن الكريم من لفظ: (أرَاَيْتَ)، (أرأيتم)، (أرأيتكم)[4]، وكل ذلك من مظاهر

---

(١) الحاشية ص٢٤٢.

(٢) الحاشية ص٢٨٨.

(٣) غيث النفع في القراءات السبع لسيدي علي النوري الصفاقسي بذيل شرح ابن القاصح على الشاطبية ص٣٣.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ص٥٦.

تخفيف الهمزة، وربما تصرفت العرب في الهمزة بوجه من وجوه التخفيف، من حذف وتسهيل وإبدال ما لم يتصرفوا في غيرها من الأصوات الصامتة؛ لأنها صوت حنجري انفجاري، وهو يحدث بأن تسد الفتحة بين الوترين انطباقًا تامًّا، فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة، ثم يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثًا صوتًا انفجاريًّا[١].

ولصعوبة النطق بالهمزة كثيرًا ما يخففونها في شعرهم ونثرهم، قال أبو البقاء العكبري: «لأن الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكلفة، فالنطق بها يشبه التهوع»[٢].

ومن مظاهر تخفيف الهمزة -ما أشار إليه الشارح في قول الناظم:

وفي فنا النفس لدى النفخ اختُلِفْ *** واستظهر السُّبْكِي بقاها اللذْ عُرِفْ

فقال الشارح: بتسهيل الهمزة -يريد الهمزة في (بقاءها)[٣]. وليس في كلام الناظم تسهيل الهمزة في الحقيقة، وإنما في كلامه حذف الهمزة؛ لأن الأصل: (واستظهر السُّبْكِي بقاءها).

---

(١) علم اللغة للدكتور محمود السعران ص١٧٠، واللهجات العربية في القرآن الكريم للدكتور عبده الراجحي ص٩٥.

٢) إملاء ما منَّ به الرحمن (١/ ١٤).

(٣) الحاشية ص٢٦٥.

حركة التقاء الساكنين

ومن الظواهر اللغوية الشائعة التي أغفلها الشارح، ولم يفسر بها قول الناظم: حركة التقاء الساكنين، وذلك إذا التقى ساكنان، وكان أولهما حرفًا صحيحًا، حرك الأول بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين[1]، وقد فعل الناظم ذلك، حيث حرك التنوين الملتقي بلام التعريف في قوله: (فأهل بدرٍ العظيمِ الشان)، فقد حرك التنوين في (بدر) بالكسر؛ لأن بعده ساكنًا، وهو اللام من (أل) في (العظيم)، ولكن الشارح علل تحريك التنوين بأنه للوزن[2]، فكيف يكون تحريك الأول من الساكنين ضرورة، وهو قانون لغوي معروف؟ وإذا لم يحرك الساكن الأول، فماذا يفعل؟ وإذا كان ذلك ضرورة -فما الشأن في غير الشعر؟ على أن تحريك التنوين في حكم تحريك غيره من الحروف الصحيحة الساكنة؛ لأن التنوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد[3].

وننبه على أن تحريك الساكن الأول لا يكون بالكسر فقط، بل تحريكه بالكسر هو الأصل، وقد يحرك بالفتح، كما في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١-٢]، فإن قراءة العامة بفتح الميم وصلًا من (الم)، قال سيبويه: «لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين -فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء»[4].

---

(١) راجع: شرح الشافية (٢/ ٢١٠).

(٢) الحاشية ص٢٤٠.

(٣) أوضح المسالك ص٥.

(٤) الكتاب (٤/ ١٥٣).

وقد يحرك بالضم، كحركة واو الجماعة الساكنة، قال الزجاج: «ألا ترى أن واو الجماعة إذا حركت لالتقاء الساكنين ضمت، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقد حركها بعضهم بالكسر، فقال: (اشترِوا الضلالة)؛ لأن اجتماع الساكنين يوجب كسر الأول إذا كانا من كلمتين، والقراءة المجمع عليها: (اشتروُا الضلالة) بالضم، وقد رويت: (اشتروَا الضلالة) بالفتح، وهو شاذ جدًّا»[١].

ومهما يكن من أمر، فإن تحريك الساكن الأول -عند اجتماعهما أمر ضروري؛ حتى يمكن النطق بصامتين متتابعين؛ إذ ليس في العربية تتابع صوتين صامتين دون أن يفصل بينهما بحركة إلا عند الوقف، وعند بعض مظاهر الإدغام، وحينئذ كان ينبغي على الشيخ الباجوري أن يعلل تحريك التنوين عند التقائه بساكن بأنه من أجل التقاء الساكنين، لا لضرورة الشعر.

الإدغام

ومن الظواهر الصوتية التي تعرَّض لها الشارح ظاهرة الإدغام، وذلك في قول الناظم: «وبعدهم ملائكةْ ذي الفضل»، فقال الشارح: «بإسكان التاء، وإدغامها في الذال للوزن»[٢].

---

(١) معاني القرآن للزجاج (١/ ٨٩).

(٢) الحاشية ص٢١٦.

وليس إسكان التاء، وإدغامها في الذال بعدها لمجرد الضرورة أو الوزن، بل هو ضرب من التخفيف؛ لأن الإدغام ظاهرة صوتية شائعة في اللغة، وهو -كما عرفه الدمياطي البناء- اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد[1].

وقد وضَّحت كتب الصرف الفرق بين الإدغام الواجب، والإدغام الجائز، كما أنه قد يكون بين حرفين متماثلين، سواء أكان الأول منهما ساكنًا، أم متحركًا، وقد يكون بين حرفين متقاربين في المخرج، أو متجانسين في الصفة.

فأما في حالة التجانس أو التقارب -فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر، ويمنحه شيئًا من خصائصه، أو كل خصائصه، وذلك ما يعرف في صورتيه -بظاهرة المماثلة[2].

وتقسِّم كتب القراءات الإدغام إلى كبير وصغير؛ فالكبير: يكون في المثلين والمتقاربين، وسُمِّي بالكبير؛ لتأثيره في إسكان الحرف المتحرك قبل إدغامه، والصغير: ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن[3].

فالإدغام الكبير هو ما كان الحرفان المدغم أولهما في الثاني متحركين، على حين يكون أولهما ساكنًا في الإدغام الصغير.

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص٢٢٠.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين ص٢٠٨.

(٣) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي المعروف بشرح ابن القاصح على الشاطبية ص٤٤.

وهذا الإدغام بنوعيه -في علم القراءات- من قبيل الإدغام الجائز الذي يقصد منه التخفيف.

وإدغام التاء المتحركة في الذال جاءت به القراءات القرآنية، فقد ذكر الدمياطي البناء -أن التاء تدغم في الذال، نحو قوله تعالى: ﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ [غافر: ١٥]، وإدغام التاء في الذال مرويٌّ عن أبي عمرو بن العلاء، وشاركه غيره في بعض المواضع[١].

ويتم إدغام التاء المتحركة في الذال -بإسكان التاء، ثم إبدالها حرفًا من جنس الثاني وهو الذال، فينطقان ذالًا مشددة، وحينئذ تكون التاء قد اكتسبت الجهر من الذال؛ لأن التاء صوت مهموس؛ حيث لا يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به، والذال صوت مجهور؛ لأن الوترين الصوتيين يتذبذبان عند النطق به[٢]، وهذا ما يعنيه علماء اللغة والقراءات بتأثير الأصوات بعضها في بعض عند عملية الإدغام، كما أن بين التاء والذال تقاربًا في المخرج؛ لأن الذال من الأصوات الأسنانية، أو مما بين الأسنان، وأن التاء من الأصوات الأسنانية اللثوية[٣].

وكما تم تأثر التاء بالذال في صفة الجهر، فكذلك تم التأثر في صفة الرخاوة أو الاحتكاك؛ لأن التاء صوت شديد، أو انفجاري، والذال صوت رخو، أو

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص٢٣، ٢٤.

(٢) علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور كمال بشر ص٨٧، ٨٨.

(٣) علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور كمال بشر ص٨٩.

احتكاكي[١]، فلكي تتم عملية الإدغام فلا بد من اكتساب التاء من الذال صفتي الجهر والرخاوة.

ونخلص من ذلك كله إلى أن إدغام التاء المتحركة في الذال -في قول الناظم- ليس أمرًا محظورًا ارتكبه الناظم؛ لاستقامة الوزن، وإنما هو ظاهرة صوتية شائعة في اللغة يُقصد بها التخفيف في نطق الأصوات المتجاورة حينما يكون فيما بينهما تماثل، أو تقارب في المخرج والصفات.

وقد اختار الناظم هذه الظاهرة؛ لأنها تناسب الوزن فضلًا عن غرض التخفيف، وللناظم أو الشاعر أن يختار ما يشاء من ظواهر اللغة والأصوات مما يناسب البحر الذي ينظم عليه.

الإبدال

والإبدال في اللغة مصدر: (أبدل) (يبدل)، بمعنى: (غيَّر)، وهو في الإصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا[٢].

فهذا الاصطلاح ينطبق على كل مظاهر تغيير الحروف، بجعل حرف مكان آخر، سواء أكان الحرفان: المبدل أو المبدل منه -من حروف العلة، أم كانا من الحروف الصحيحة، أم كان أحدهما من حروف العلة، والآخر من الحروف الصحيحة.

---

(١) راجع المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص٤٥، ٤٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٣٦٦).

ومن الكلمات التي حدث فيها إبدال كلمة (آل) الواردة في قول الناظم: «وآلِه وصحبِه وحزبِه».

وقد تناول الشارح هذه الكلمة ببيان أصلها، فقال: «وأصل (آل) -(أوَل)، كـ(جمَل)، بدليل تصغيره على (أُوَيْل)، وقيل: أصله (أهْل)، بدليل تصغيره على (أُهَيْل)، وإضافته للضمير في كلام المصنف جائزة خلافًا لمن منعها»[١].

ويبدو أن الشارح يؤيد القول الأول، وهو أن الألف منقلبة عن الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، بدليل إتيانه بالقول الثاني، وهو أن أصل الألف هاء بعد صيغة التضعيف -وهي (قيل).

وقد نسب القرطبي الرأي الأول إلى المهدوي، ونسب الرأي الثاني إلى النحاس، حيث ذهب إلى أن الألف منقلبة عن الهاء، بدليل تصغيره على (أُهَيْل)، كما نقل القرطبي رأيًا ثالثًا ذكره بعد صيغة التضعيف (قيل)، وهو أن أصله هاء أيضًا، غير أن الهاء قلبت همزة، ثم قلبت الهمزة ألفًا[٢]، وهذا الرأي صدَّر به السمين الحلبي هذه الأقوال، ونسبه إلى سيبويه وأتباعه[٣]، غير أن الشارح اقتصر على ذكر انقلاب الألف عن الهاء دون أن يفصِّل ما إذا كانت قلبت همزة أوَّلًا، أو قلبت ألفًا بطريق مباشر.

---

(١) الحاشية ص٥٠، ٥١.

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٤٢٣).

(٣) الدر المصون (١/ ٣٤١).

تعقيب

هذه هي بعض الظواهر الصرفية التي عرض لها الشيخ الباجوري في حاشيته على الجوهرة، ونلاحظ على تناوله لها ما يلي:

١- إيجازه الشديد في تناوله لهذه الظواهر، فلم يتطرق إلى شرح مفهوم الظاهرة، أو توضيح أقسامها، ولعل هذا يرجع إلى أن مهمته الأساسية توضيح المعاني المتعلقة بما جاء في الجوهرة من أمور العقيدة، ولم يأخذ من الظواهر الصرفية إلا بقدر ما يعينه على توضيح ما يريده الناظم.

٢- الربط بين الصيغة الصرفية، وما يرمي إليه الناظم من دلالة دينية، الأمر الذي يجعل حديث الشارح ليس منصبًّا على الظاهرة الصرفية أو اللغوية في حد ذاتها، وهذا دليل على حاجة الشارح لأي نص عربي إلى ظواهر اللغة في توضيح مقصوده.

٣- كان الشارح في كثير من الأحيان يرجع الظاهرة إلى ضرورة النظم مع وجود وجه لها في العربية.

٤- لم يستدرك الشارح على الناظم ما كان يقع فيه من خلل عروضي يمكن إصلاحه، أو خطأ لغوي يمكن تصويبه، بل كان الشارح يرجع ذلك كله إلى ضرورة النظم، وقد حاولنا أن نستدرك ذلك على الناظم، ومن ذلك تركه للفاء في جواب الشرط، أو خبر الموصول في قول الناظم: «ومن نفاها انبذن كلامه»، ووصله لهمزة القطع في قول الناظم: «فخفف يا رحيم واسعف»، مع إمكان حذف الواو، وبقاء همزة القطع على حالها.

الفصل الثاني

القضايا النحوية

مدخل

بعد أن تناولنا -في الفصل الأول- بعض القضايا الصرفية التي تعرَّض لها الشيخ الباجوري -نتناول في هذا الفصل بعض القضايا النحوية التي تعرض لها.

وإذا كان علم الصرف يُعنى بالكلمة المفردة من حيث: بنيتها، واشتقاقها، وتجردها أو زيادتها، وتثنيتها أو جمعها، إلى آخر أحوال الكلمة، وإذا كان النحو يُعنى بالكلمة في إطار التركيب اللغوي، من حيث العلاقات بين مكونات التركيب -فإن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو، فيعالجون كل منهما علاجًا منفصلًا، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو، وما للصرف للصرف[1]، ومن هنا كان الفصل بين علمي الصرف والنحو لغرض تعليمي.

وُيمثل علم الصرف -المستوى الثاني من مجالات البحث اللغوي؛ حيث يمثل علم الأصوات -المستوى الأول، ويمثل علم النحو، أو دراسة نظام الجملة - المستوى الثالث، ويمثل علم الدلالة -المستوى الرابع[2]، ولهذا يمكن القول بأن الدراسات اللغوية متكاملة؛ لأن الكلمة تتكون من أصوات، وأن الجملة تتكون من

---

1) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان صْ178.

(2) المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص10.

كلمات، وكل من الألفاظ والتراكيب إنما هي أشكال تعبر عن دلالات مختلفة في سياقات متنوعة.

وفي هذا الفصل سوف نتناول ما تعرض له الشيخ الباجوري في حاشيته على الجوهرة من قضايا نحوية، وسوف نرى -إن شاء الله تعالى- كيف ربط الشيخ بين التراكيب، وما يرمي إليه الناظم من دلالات، كما نرى أن الشيخ لم يكن يقتصر على تحليل التركيب بوجه نحوي واحد، بل يقلِّب التركيب على وجوهه المحتملة، ويستنتج من كل وجه معنى بحيث تتضافر المعاني للتركيب الواحد، دون أن يكون بينها تعارض أو تناقض، وهذا دليل على أن قواعد اللغة -حينما تستنبط من النص- كان الفهم أسرع إدراكًا لها، وكان الحس اللغوي أكثر تذوقًا للنص العربي.

وقد تعرض الشيخ لمعظم الأبواب النحوية، ولكن بالقدر الذي يعين على فهم النص، وقد رتبت هذه المسائل حسبما وردت في ألفية ابن مالك، وشروحها؛ حيث رأينا أن هذا الترتيب يتبعه معظم المتأخرين، وعليه فإننا سنبدأ بما يتعلق بالعلامة الإعرابية، ثم بما يتعلق بالتنكير والتعريف، ثم ما يتعلق بالجملة الاسمية، ثم ما يتعلق بالجملة الفعلية، وهنا نعرض للفاعل، والمنصوبات من الأسماء، ثم ما يتعلق بحروف الجر والإضافة، ثم إعمال المصدر والمشتقات، ثم التوابع إلى آخر ما سيأتي من قضايا النحو، وتحت كل هذا مسائل نحوية دقيقة تتعلق بفهم النص، نعرض لها في حينها إن شاء الله تعالى.

تسكين آخر المعرب للوزن

تعرض الشارح لتفسير ما وقع فيه الناظم من تسكين آخر الكلمة المعربة اسمًا كانت أو فعلًا مضارعًا، فذكر أن ذلك للوزن.

ومن ذلك قول الناظم:

واجـزم بمعـراج النبـيْ كـما روَوا　　　وبــرِّئنْ لعائــشةْ ممــا رمَــوْا

فقد علل الشارح كلًّا من سكون الياء في (النبيْ)، وسكون الهاء في (لعائشةْ) - بأنه للوزن[1].

ومن ذلك -أيضًا قول الناظم: «فتابعيْ فتابع لمن تبع» بإسكان الياء في (فتابعيْ)[2]، وقول الناظم أيضًا: «واستظهر السبكيْ بقاها اللذ عُرِف» بإسكان الياء أيضًا مع تخفيفها في (السبكيْ)[3]، وقول الناظم أيضًا: «واليوم الآخرْ ثم هول الموقف» -بدرج الهمزة وتسكين الراء للوزن[4]، وقول الناظم: «وكالمراء والجدلْ فاعتمدِ»، قال الشارح: «قوله: (والجدل) -بسكون آخره للوزن»[5].

ومن تسكين آخر الفعل المضارع للوزن -ما جاء في قول الناظم: «لكن يجددْ توبة لما اقترف» بسكون الدال؛ لأنه رجز[6].

هذا بعض ما جاء في قول الناظم من تسكين آخر الكلمة المعربة، ولم يحاول الشارح أن يلتمس لذلك وجهًا في العربية إلا أنه للوزن، ومعنى ذلك أن تسكين

---

(١) الحاشية ٢٣٣.

(٢) المرجع السابق ص٢٣٥.

(٣) المرجع السابق ص٢٦٥.

(٤) المرجع السابق ص٢٨٨.

(٥) الحاشية ص٣٣٩.

(٦) المرجع السابق ص٣٢١.

آخر المعرب لا يقع في النثر أبدًا، وإن وقع فهو خطأ، وليس كذلك، فتسكين آخر الاسم المعرب ليس لمجرد الوزن، بل هو أمر شائع في القراءات القرآنية، ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ ﴾ [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة في (بارئْكم)، والمشهور كسر الهمزة؛ لأنها حركة إعراب، وقد رُوِي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر:

١- الاختلاس، وهو الإتيان بحركة خفيفة.

٢- السكون المحض.

٣- إبدال الهمزة الساكنة ياء، كأنه لم يعتد بالحركة المقدرة.

ومثل ذلك قراءة حمزة بإسكان الهمزة وصلًا قوله تعالى: (ومكرَ السيِّئْ ولا يحيقُ) [فاطر: ٤٣][1].

ولم يقرأ أبو عمرو بتسكين آخر المعرب في (بارئكم) فقط، بل قرأ بإسكان آخر الفعل المضارع المرفوع في كل ما جاء في القرآن الكريم من الأفعال المضارعة المختومة بالراء، نحو: (يأمركم)، و(ينصركم)، و(يُشعركم)[2].

وقد عقد ابن مالك في كتابه: (شواهد التوضيح) -بحثًا خاصًا تناول فيه حذف نون الرفع في الفعل المضارع، وقد وردت بذلك أحاديث صحيحة، ومنها قول عقبة بن عامر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا

---

(١) راجع الدر المصون (١/ ٣٦١- ٣٦٥).

(٢) شرح ابن القاصح على الشاطبية ص١٩٢.

يُقْرونا»، وقول ابن عباس، والمسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «بلغنا أنكِ تصليهما»، وقول مسروق لعائشة: «لِمَ تأذني له؟» -يعني: حسان- رضي الله عنهم.

وبعد أن أورد بن مالك هذه النصوص قال: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح: نثره ونظمه، وسبب هذا الحذف -كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف، كقراءة أبي عمرو بتسكين راء (يشعرْكم)، و(يأمرْكم)، و(ينصرْكم) وقراءة غيره: «وبعولتْهن أحق بردهن» [البقرة: ٢٢٨]، و«وقد جاءتهم رسْلنا بالبينات» [المائدة: ٣٢] بتسكين التاء واللام، فلو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لمجرد التخفيف -لكان في ذلك تفضيل النائب عن المنوب عنه»[1]، فابن مالك يقيس جواز حذف النون من الفعل المضارع المرفوع -في حال إسناده إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة- على جواز حذف الضمة من الفعل المرفوع المجرد من هذه الضمائر، ويبيِّن أن ذلك ضرب من التخفيف، وهذا دليل على أن تسكين آخر الكلمة المعربة -ليس إسقاطًا للعلامة الإعرابية، أو تقليلًا من قيمتها في الجملة؛ إذ هي إحدى القرائن اللفظية التي تعين على فهم الجملة، ومعرفة عناصرها، ووظيفة كل عنصر مع القرائن المعنوية واللفظية الأخرى[2].

فحذف الحركة الإعرابية إذًا يرجع إلى سبب صوتي، وهو التخفيف، ولمَّا كانت العلامة الإعرابية المحذوفة معتدًّا بها، وكأنها موجودة -فإن النحاة حاولوا أن

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٧٠، ١٧١، ١٧٢.

(٢) راجع العلامة الإعرابية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص١١١ وما بعدها.

يلتمسوا لما ورد في القراءات القرآنية وجهًا في العربية، وقد تعرض ابن الحاجب لذلك في معرض حديثه عن حرف الراء الذي هو من الحروف المكررة: «لما تحسه من شدة تزيد اللسان في مخرجه عند النطق به، ولذلك أُجري مجرى الحرفين في أحكام متعددة، فحَسُن إسكان (ينصرْكم) في قوله تعالى: ﴿ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٦٠] ولم يحسن إسكان (يقتلْكم)، و(يسمعْكم)»[١].

وعلى الرغم من إجازة النحاة لهذه الظاهرة، وعدهم إياها ضربًا من التخفيف - فإن بعضهم يضعفها، يقول مكي بن أبي طالب: «وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافًا لتوالي الحركات، تقول العرب: (أراك منتفْخًا) بسكون الفاء؛ استخفافًا لتوالي الحركات، وأنشدوا: (وبات منتصْبًا وما تكردسا) فأسكن الصاد لتوالي الحركات، فشبه حركات الإعراب بحركات البناء، فأسكنها، وهو ضعيف مكروه»[٢].

ويقول العكبري -موجهًا قراءة حمزة بإسكان الهمزة وصلًا في قوله تعالى: ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ ﴾: «وقرئ بإسكانها، وهو عند الجمهور لحن، وقيل: أُجرِي الوصل مجرى الوقف، وقيل: شبه المنفصل بالمتصل؛ لأن الياء والهمزة من كلمة، و(ولا) كلمة أخرى، فأسكن كما سكن (إبل)، والله اعلم»[٣].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٩٠)، وراجع: مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن -رسالة دكتوراة للمؤلف- دار العلوم بالقاهرة.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٤١).

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ٢٠١).

فمكي والعكبري يضعفان إسكان الكلمة المعربة، مع أنهما يخرجانه على أنه ضرب من التخفيف، فيما هو في الكلمة الواحدة، أو إجراء للوصل مجرى الوقف، أو تشبيه للمنفصل بالمتصل، ولا ينبغي أن نضعف قراءة من القراءات الصحيحة المتواترة؛ لأنها سنة متبعة، وليس للقارئ اجتهاد فيها، ومراعاة الجانب الصوتي في الأداء القرآني قد يكون أهم من مراعاة الحركة الإعرابية؛ لأنها مفهومة ومعلومة من سياق الجملة.

وإذا كنا نقدر الحركة حيث يتعذر النطق بها في آخر المعتل بالألف، وحيث يثقل النطق بها في آخر المعتل بالواو أو الياء -فلماذا لا نقدرها؛ حيث يتعارض معها الانسجام الصوتي بين الحروف أو الكلمات؟ على أن الإسكان الوارد في القراءات القرآنية لم يؤدِ إلى التباس وظيفة أخرى داخل الجملة، فلم يلتبس فاعل بمفعول به مثلًا، بل ورد الإسكان في كلمات واضحة الموقع والوظيفة.

وإذا كانت الكلمات التي سكَّن الناظم آخرها تختلفُ عن الكلمات المسكنة في بعض القراءات -فإن ذلك لا يمنع من الاحتجاج بالقراءات، على أن تسكين آخر المعرب أجازه سيبويه في الشعر، قال: «وقد يسكن بعضهم في الشعر، ويشم، وذلك قول امرئ القيس:

فـــاليوم أشربْ غـــير مـــستحقب   إثـــمًا مـــن الله ولا واغـــلِ[1]

فقد سكن الشاعر آخر الفعل المضارع -الذي من حقه الرفع- وهو (أشرب).

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٠٤)، وراجع: الخزانة (١/ ١٥٢)، (٣/ ٤٦٣)، (٤/ ١٠٦).

من دلالات التنوين

وهنا نتناول ما تعرض له الشارح من تنكير الناظم لبعض الأسماء، وعدم تعريفها؛ فإن العدول عن التعريف إلى التنكير لا بد أن يكون لغرض معنوي، وقد آثر الناظم تنكير بعض الكلمات، وتنوينها على التعريف مع أنها مستحقة للتعريف؛ لدلالتها على أمر معين معهود، ومن ذلك قول الناظم: «على نبيٍّ جاء بالتوحيد»، قال الشارح:

«واعلم أن التنوين في (نبي) للتعظيم، والإبهام فيه يرفعه ما يأتي في كلامه بعدُ إن شاء الله تعالى»[1]، يريد أن التنوين في (نبي) لا يفيد التعظيم فقط، وإنما يفيد الإبهام أيضًا، ولكن يرتفع هذا الإبهام بجملة النعت بعده، وهي: (جاء بالتوحيد).

ومما نكَّره الناظم؛ لإفادة العموم والشمول، قوله: «والله أرجو في القبول نافعًا بها مريدًا»، قال الشارح: «ولفظ (مريدًا) وإن كان نكرة في سياق الإثبات المراد به بكل مريد؛ لأن النكرة في سياق الإثبات قد تعم، كما يدل لذلك المقام والسياق، والمتعلق بـ(مريدًا) محذوف، أي: مريدًا لها القراءة، أو الحفظ، أو غير ذلك[2].

فهو يبيِّن أن النكرة لا تفيد العموم في سياق النفي، أو شبهه فقط، بل قد تفيده في سياق الإثبات أيضًا، وهذا مفهوم من سياق كلام الناظم.

---

(١) الحاشية ص٣٥.

(٢) الحاشية ص٦٤.

ومن دلالة التنكير على التعظيم أيضًا -قول الناظم: «واجزم بأن أوَّلًا مما يجب معرفةٌ»، قال الشارح: «والتنوين فيه -أي: معرفة- للتعظيم، وهو عوض عن المضاف إليه، والأصل: (معرفة الله)، والمراد: معرفة صفاته، وسائر أحكام الألوهية، لا معرفة كنه حقيقته»[1]، فهو يضيف هنا إلى دلالة التعظيم كون التنوين عوضًا عن المضاف إليه، والأصل: (معرفة الله)، والحق أن هذا التنوين ليس من قبيل تنوين العوض بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن تنوين العوض يلحق كلمات معينة، وقد يكون عوضًا عن حرف، كما في نحو: (جوارٍ)، و(غواشٍ)، وقد يكون عوضًا عن كلمة، كما في (كل)، و(بعض)، وقد يكون عوضًا عن جملة، كما في (يومئذٍ)، و(حينئذٍ).

أما التنوين في كل اسم معرب ليس مجموعًا بالألف والتاء، وليس مما ذكرناه من مواضع تنوين العوض فهو -كما يسميه النحاة- تنوين تمكين[2]، ومن ثم يكون التنوين في (معرفة) من قبيل تنوين التمكين، ولعل الشارح أراد بجعله عوضًا عن المضاف إليه أن الناظم عدل من التعريف بالإضافة إلى التنكير بقصد التعظيم، وليس التنكير معدولًا به عن التعريف بـ(أل).

ومن دلالة التنوين التنويع والتعظيم، كما في قول الناظم: «كذا بقاءٌ لا يشاب بالعدم»، قال الشارح: «التنوين للتنويع والتعظيم، أي: نوع من أنواع البقاء عظيم»[3].

---

(١) الحاشية ص٨١.

(٢) راجع شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٧).

(٣) الحاشية ص١٠٨.

فقد رأينا أن التنوين -عند الناظم- يدور حول التعظيم إلى جانب معانٍ أخرى: كالإبهام، والتعميم، والإشارة إلى المضاف إليه، والتنويع، وهذا كله لا يتضح إلا في سياق النص، وإدراك العلاقات القوية بين أجزائه، وقد تناول عبد القاهر الجرجاني دلالة التنوين والتنكير لكلمة (حياة) في قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦]، فقال: «إذا أنت راجعت نفسك، وأذكيت حسك، وجدت -لهذا التنكير، بأن قيل: (على حياة)، ولم يقل (على الحياة)- حسنًا وروعة ولطف موقع لا يقادر قدره، وتجدك تعدم ذلك مع التعريف، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما، والسبب في ذلك: أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها، وذلك أنه لا يحرص عليه إلا الحي، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص»[١]، ثم قال عبد القاهر: «وشبيه بتنكير الحياة في هذه الآية تنكيرها في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وذلك أن السبب في حسن التنكير، وأن لم يحسُن التعريف -أن ليس المعنى على الحياة نفسها، ولكن على أنه لما كان على الإنسان -إذا علم أنه إذا قَتل قُتل- ارتدع بذلك عن القتل، فسلم صاحبه -صار حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت -مستفادة بالقصاص، وصار كأنه قد حيي في باقي عمره به. وإذا كان المعنى: على حياة في بعض أوقاته -وجب التنكير، وامتنع التعريف»[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٨٨.

(٢) دلائل الإعجاز ص٢٨٩.

الضمير

وقد تعرض الشارح هنا لبعض القضايا المتعلقة بالضمير، ونلاحظ أنه استعمل المصطلح البصري -وهو الضمير؛ لأن الكوفيين يسمونه الكناية، أو المكني، وهو عبارة عما دل على متكلم، نحو: (أنا)، و(نحن)، أو مخاطب، نحو: (أنت)، و(أنتما)، أو غائب، نحو: (هو)، و(هما)، وإنما سمي مضمرًا من قولهم: (أضمرت الشيء) - إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبًا مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء، والهمس: هو الصوت الخفي[1].

ومهما يكن من أمر فإن الشارح لم يتناول الضمير بوجه عام، وإنما تناوله من خلال شرحه لأبيات الجوهرة بحيث يربط -كعادته- بين كيفية استعمال الضمير، وما يريده الناظم من المعاني، وفيما يلي نذكر المسائل المتعلقة بالضمير، كما تناولها الشارح...

حركة الياء في (هي)

تعرض الشارح لسكون الياء في ضمير المؤنث (هي) الوارد في قول الناظم، وهو يتحدث عن مذهب الإمام مالك في حقيقة الروح: «لمالك هِيْ صورة كالجسد»، قال الشارح: «بسكون الياء: لغة في (هي) مع الفتح»[2].

---

(١) شرح شذور الذهب ص١٣٤.

(٢) الحاشية ص٢٧٠.

يريد أن سكون الياء وفتحها في (هي) -لغتان عن العرب، وليس إسكان الناظم للياء في البيت ضرورة، بل اختاره الناظم؛ ليناسب الوزن، ونلاحظ أن الشارح لم يعلل -كما فعل كثيرًا من قبلُ- تسكين الياء بأنه للوزن، بل فسره -كما ذكرنا- بأنه لغة، مع أن الخلاف الوارد بين البصريين والكوفيين لم يكن حول سكون الياء أو فتحها، بل حول كون الضمير (هو)، و(هي) -برمته- ضميرًا، أو الهاء فقط، والواو والياء زائدتان، قال أبو حيان: «والمعروف عند البصريين أن الاسم (هو) و(هي) بجملتهما، وليست الواو والياء زائدة للمد؛ لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في (ضربهُ)، ولذلك ثبتت في الوقف، وذهب الكوفيون، وابن كيسان، والزجاج إلى أن الهاء من (هو)، و(هي) هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير»(١).

فنفهم من هذا النص أن الياء في (هي) متحركة دائمًا، وقد استدل البصريون على أصالتها، وأنها ليست مزيدة للمد بحركتها؛ إذ لو كانت ناتجة عن إشباع حركة الهاء لما كانت متحركة، وإنما تكون ساكنة؛ لأن المد الناتج عن إشباع الحركة لا يتحرك، ولذلك لم تتحرك الواو الناتجة عن إشباع ضمة الهاء في نحو (ضربه)، وعلى ذلك يكون تعليل سكون الياء في البيت إما للضرورة، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، أما كون السكون لغة فلم أجد أحدًا من النحاة أشار إليه، والذي أشار إليه النحاة فيما يتعلق بكل من (هو)، و(هي) أن الهاء منهما «تسكن إذا كان قبلها واو، أو فاء، أو لام. وذلك قولك: (وهو ذاهب)، و(لهو خير منك)، و(فهو قائم)، وكذلك (هي) -لما كثرتا في الكلام»(٢).

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١٩٨، ١٩٩).

(٢) الكتاب (٤/ ١٥١).

تعدد مرجع الضمير

وتعرض الشارح لمرجع ضمير الغائب، من حيث تعدده، وذلك في قول الناظم:

وبعدُ فالعلم بأصل الدين ... محتم يحتاج للتبيين

قال الشارح: «غرضه بذلك بيان السبب الحامل له على وضع هذه المنظومة في أصول الدين دون غيره من العلوم، والضمير في (يحتاج) للعلم، لا بمعنى الإدراك، بل بمعنى: الفن المروم، ويصح أن يكون الضمير عائدًا لأصل الدين، أي: الفن الملقب بأصول الدين»[1].

ولما كان الضمير بحاجة إلى ما يفسر المراد منه -وهو ما يسميه النحاة بالمرجع- ولما كان الأصل في هذا المرجع أن يتقدم على ضمير الغائب، سواء أكان تقدمه لفظًا، أو تقديرًا[2] فإن الشارح ذكر لمرجع الضمير المستتر في (يحتاج) احتمالين:

أحدهما: أنه عائد على (العلم).

والآخر: أنه عائد على (أصل الدين).

وبذلك يكون الشارح قد جعل للضمير مرجعين، يصح في المعنى رجوع الضمير على أحدهما، والحق أنه مرجع واحد، وهو: (العلم بأصل الدين)؛ لأن الجار

---

(١) الحاشية ص٥٦.

(٢) راجع: شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣٥، وما بعدها، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف ص١٧، وما بعدها.

والمجرور (بأصل الدين) متعلقان بالعلم، فليس العلم شيئًا منفصلًا عن أصل الدين، بل مراد الناظم: العلم بأصل الدين، وليس المراد مطلق العلم، ومن ثَم حاجة العلم بأصل الدين إلى التبيين تقتضي حاجة أصول الدين إلى التبيين أيضًا، ولذلك نرجح أن يكون المرجع واحدًا، لا متعددًا.

عود الضمير على معلوم

تذكر كتب النحو أن مرجع الضمير قد يكون مصرحًا به في الكلام، وهذا هو الأصل، وقد يكون محذوفًا، أي: غير مصرح به للعلم به، وحينئذ يطلقون عليه تقدمًا معنويًّا؛ لأن الضمير يرجع إلى معلوم قام -لقوة العلم به، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي -مقام تقدم الذكر له، فأضمروه اختصارًا، أو ثقة بفهم السامع، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢]، فأضمر الشمس؛ لدلالة ذكر العشي عليها، من حيث كان ابتداء العشي بعد زوال الشمس[1].

ومن ذلك قول الناظم: «فواجب له الوجود والقِدم»، قال الشارح: «والضمير المجرور -يريد في (له)- عائد عليه -تعالى»[2]، ومنه أيضًا قول الناظم: «وقولهم إن الصلاح واجب»، قال الشارح: «والضمير -يريد في (قولهم)- عائد على المعتزلة، وإن لم يتقدم ذكر لهم؛ لشهرة مذهبهم»[3].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٠٣)، ومن أسرار المخالفة للمؤلف ص٢٥.

(٢) الحاشية ص١٠٤.

(٣) الحاشية ص١٨٢.

وعود ضمير الغائب على مفهوم من السياق شائع في العربية، وبخاصة القرآن الكريم.

عود ضمير المؤنث على المذكورات

ومن قضايا الضمير التي تعرض له الشارح عود الضمير مفردًا مؤنثًا على عدة أشياء مذكورة في كلام سابق، ومن ذلك ما جاء في قول الناظم:

والعرشُ والكرسيُّ ثم القلمُ والكاتبون اللوحُ كلٌّ حِكَمُ

لا لاحتياج وبها الإيمان يجبُ عليك أيها الإنسان

قال الشارح: «وبها الإيمان، أي: بهذه المذكورات كغيرها من كل ما ثبت بصحيح الأحاديث»[1].

فهو يبيِّن أن ضمير المؤنث المفرد في (بها) -لا يعود على شيء واحد مؤنث، وإنما يعود على الأشياء المذكورة في الأبيات السابقة مما يجب الإيمان به، وإن كانت هذه الأشياء ذكرت متفرقة معطوفًا بعضها على بعض -فإنها نزلت منزلة الجمع؛ حيث يعود عليه الضمير مفردًا مؤنثًا إن كان جمع كثرة، ويعود عليه مجموعًا إن كان جمع قلة، ونعني بجمع الكثرة: جمع التكثير، وبجمع القلةٌ المجموع بالألف والتاء، قال أبو بكر بن الأنباري: «اعلم أن النون علامة جمع المؤنث القليل، والتاء علامة جمع المؤنث الكثير، تقول في جمع القلة: (الهندات قمن)، و(الزينبات جلسن)، وتقول في جمع الكثرة: (الهنود قامت) و(الزيانب جلست)، وكذلك تقول في المستقبل: (الهندات يقمن)، و(الزينبات يجلسن) -في القلة، و(الهنود تقوم)، و(الزيانب

(١) الحاشية ص٢٩٨.

تجلس) -في الكثرة»[١]، وعليه يكون الناظم قد أعاد الضمير مفردًا مؤنثًا على الأشياء المذكورة باعتبارها مجموعة جمع تكسير، أي: في حكمه، قال النحويون: «الأيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات، وكذلك تقول: لثلاث خلون، ومضين، وبقين من الشهر، فإذا كثر العدد قلت: لإحدى عشرة ليلة خلت، ومضت»[٢]، فإذا عاد الضمير على جمع التكسير مفردًا مؤنثًا -كان ذلك دليلًا على الكثرة في الجمع، وحينئذ يكون الناظم أراد وجوب الإيمان بكل ما ثبت في النصوص القطعية الدلالة من القرآن والسُّنَّة.

عود الضمير على مجموع الشيء

يريد الشارح بهذا الضمير -الذي يعود على مجموع الشيء- الضمير العائد على القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت: ٤٢]، فقد ساق الشارح هذه الآية في معرض حديثه عن الخلاف بين علماء الكلام حول جواز نسخ بعض الشرع ببعض، حيث أجاز ذلك الجمهور، وقد أشار الناظم إلى رأي الجمهور بقوله:

ونسخَ شرعٍ بعضَه بالبعضِ ... أجِزْ وما في ذا له من غضِّ

ولما كان نسخ بعض الشرع يشمل نسخ بعض القرآن -أنكر بعضهم أن ينسخ شيء من القرآن، ومنهم أبو مسلم الأصفهاني، واحتج بهذه الآية الكريمة؛ إذ لو

(١) المذكر والمؤنث (٢/ ٢٨٢).

(٢) المرجع السابق ص٢٨٢.

نسخ بعضه لتطرف إليه البطلان، وأجاب الأولون -أي: المجيزون للنسخ- بأن الضمير لمجموع القرآن، وهو لا ينسخ اتفاقًا»[١].

ولا يعنينا مناقشة هذا الخلاف؛ ولكن على فرض تأييدنا لرأي الجمهور -فإننا لا نوافق على ما ردوا به على المانعين لجواز النسخ من أن الضمير في (يأتيه) عائد على مجموع القرآن؛ لأن هذا القول يقتضي أن البعض الذي لا يعود عليه الضمير مما يجوز نسخه قد يتطرف إليه الباطل، وهو ما لا يقول به مسلم، وقد كان ينبغي أن يكون الرد بتوضيح معنى كلمة الباطل، فليس المراد بالباطل -النسخ، بحيث ما ينسخ من القرآن فهو باطل، وإنما كانت الآية ردًّا على الذين كفروا بالذكر لما جاءهم؛ لأنهم لكفرهم به طعنوا فيه، وحرفوا تأويله[٢]، فالمراد بالباطل -إذًا- طعنهم فيه، وتحريفهم في تأويله، فالحق أن الضمير يعود على جميع القرآن، لا على مجموعه؛ إذ المنسوخ منه من حيث الحكم -قرآن يتلى أيضًا، ويتعبد بتلاوته، وليس ما نسخ حكمه من القرآن بآية أخرى من قبيل الباطل، ومن ثَم لا تعد هذه الآية حجة على من ذهبوا بجواز نسخ بعض القرآن ببعض.

دلالة ضمير المتكلمين

من المعروف أن ضمير المتكلمين (نا)، أو (نحن) يدل على أن المتكلم أكثر من واحد، أو واحد معظِّم نفسه، ولذلك ذكر الشارح هذين الاحتمالين؛ لقول الناظم: «هذا وأرجو الله أن يمنحنا»، قال الشارح: «والأولى في مقام الدعاء أن يكون المراد بالضمير -الذي هو المفعول الأول- معاشر المسلمين، أو أهل العلم لحديث: «إذا

(١) الحاشية ص٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) الكشاف (٤/ ٢٠١).

دعوتم الله فاجمعوا، فلعل فيمن تجمعون مَن تنالون بركته»، ويحتمل أن يكون المراد به: خصوص الناظم، ويكون تعبيره بضمير العظمة، حيث قال: (يمنحنا)، ولم يقل (يمنحني)؛ لإظهار سبب العظمة»[1].

ويبدو أن الشارح يرجح أن يكون الضمير على حقيقته من إرادة إدخال المسلمين معه في الدعاء؛ لأنه بدأ به، وذكر القول الثاني بعد صيغة (يحتمل)، ونحن معه في ترجيح الاحتمال الأول؛ إذ لو كان يقصد تعظيم نفسه -لقال: (ونرجو الله)، ولو أراد أن يدعو لنفسه فقط -لقال: (يمنحني)، ولم يحدث خلل في الوزن، أما أنه أفرد الضمير في (وأرجو)، ثم جمعه في (يمنحنا) -فلكي يبيِّن أنه يتوجه إلى الله وحده بالدعاء له وللمسلمين معه، فهو يبيِّن أنه صاحب المسألة، كما أنه صاحب هذه المنظومة، وليس من اللائق أن نحمل ضمير المتكلمين على أنه للعظمة في مقام التذلل والخضوع لله عزَّ وجلَّ.

التعبير بالظاهر عن المضمر

ومما تعرض له الشارح من قضايا الضمير: التعبير بالظاهر عن المضمر، وقد جاء ذلك في قول الناظم: «فتابعِي فتابعٌ لمن تبعْ»، قال الشارح: «في كلامه إظهار في مقام الإضمار؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول: (فتابعي له)، ويكون الضمير عائدًا على التابعي»[2].

---

(١) الحاشية ص٣٥٠.

(٢) الحاشية ص٢٣٦.

والتعبير بالظاهر عن المضمر -شائع في العربية، والغرض منه شدة العناية بما يعود الضمير عليه، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة: ٥٩]، فقال: (فأنزلنا على الذين ظلموا)، ولم يقل: (فأنزلنا عليهم)؛ تنبيهًا على أن ظلمهم سبب في عقابهم. وإيقاع الظاهر موقع المضمر على ضربين:

الأول: ضرب يقع بعد تمام الكلام كهذه الآية.

الثاني: ضرب يقع في كلام واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢][١].

وإذا نظرنا إلى قول الناظم نجده من الضرب الأول الذي يقع فيه التعبير بالظاهر عن المضمر بعد تمام الكلام، وهو نوع من التأكيد، وشدة العناية بمن سبق ذكرهم في الكلام، فهو لا يريد أن يكتفي بالكناية عنهم، بل يريد التصريح بذكرهم مرة ثانية؛ حرصًا على تأكيد المعنى الذي يريد أن يثبته لهم.

نيابة (أل) عن الضمير

ومن قضايا الضمير أيضًا نيابة (أل) عن الضمير، وقد تعرض الشارح لذلك في قول الناظم: «قيامُه بالنفس وحدانية»، قال الشارح: «والتقدير: (وواجبٌ قيامُه بنفسه)، فـ(أل) في (النفس) عوض عن المضاف إليه»[٢].

---

(١) راجع: الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٣٨١).

(٢) الحاشية ص١١٢.

فهو يبيِّن أن (أل) في (النفس) عوض عن الضمير الذي هو المضاف إليه، وقد أجاز الكوفيون، وبعض البصريين نيابة (أل) عن الضمير الرابط في جملة الخبر، واستشهدوا بقول المرأة في حديث: (زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب)[1]، والأصل: (مسُّه مسُّ أرنب، وريحُه ريحُ زرنب)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠]، أي: مأواه[2].

ومهما يكن من خلاف بين النحاة حول نيابة (أل) عن الضمير في مثل هذا، أو حذف الضمير -فإن الواقع اللغوي يشهد باستعمال (أل) في موضع استعمال الضمير كما رأينا في القرآن والحديث.

الضمير والاستخدام

وهنا تعرض الشارح لما جاء في قول الناظم من إعادة الضمير على اللفظ، وإرادة المعنى، وهو ما يسمى بالاستخدام، ومن ذلك قول الناظم:

واللهَ أرجــو في القبــولِ نافعــا ... بهــا مريــدًا في الثــوابِ طامعــا

قال الشارح: «(بها) أي: بالأرجوزة، أو بالجوهرة، وفي كلامه استخدام؛ حيث أطلق الأرجوزة أو الجوهرة أوَّلًا، وأراد اللفظ، وأعاد الضمير عليها، وأراد المعنى،

---

(١) صحيح البخاري، الحديث رقم ٥١٨٩.

(٢) شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (١/ ١٩٥، ١٩٦).

فاندفع النظر بأن النفع بمعناها، لا بلفظها الذي هو الاسم المراد فيها تقدم»[1]، فقد عاد الضمير إلى لفظ الأرجوزة أو الجوهرة، ولكنه أراد المعنى، أي: ما تتضمنه.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: (بل ذاك فضل يؤتيه لمن)، قال الشارح: «الضمير المنصوب في (يؤتيه) عائد على الفضل، بمعنى: المتفضل به لا بالمعنى السابق، ففي الكلام استخدام، وإنها قلنا ذلك؛ لأن الفضل بالمعنى السابق لا يتصف بذلك»[2]، ويريد بالمعنى السابق: أن الفضل إعطاء الشيء لغير عوض، لا عاجل ولا آجل، ولذا لا يكون لغيره تعالى.

وقد يعود الضمير على شيء، ولكن يراد معناه الأعم، ومن ذلك قول الناظم: (وواجب في حقهم الأمانة)، فالمتبادر من كلام المصنف -كما يقول الشارح- أن الضمير في (حقهم) عائد على الرسل، ولكن المصنف -في شرحه- فسره بالأنبياء، قائلًا: «لأن معظم هذه الأحكام لا يختص بالرسل، وكأنه أشار إلى استخدام في المتن، وإلَّا فالسابق في كلامه الرسل»[3].

ومجيء الضمير متصلًا بشيء وهو لغيره أمر شائع في العربية، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣]، فإن الضمير في (جعلناه) لولد آدم؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة،

---

(١) الحاشية ص٦٤.

(٢) الحاشية ص٢١٢.

(٣) الحاشية ص٢٠٠.

وإن كان الضمير -في ظاهر الآية- عائدًا على الإنسان[١]، والمراد بالإنسان: هو آدم عليه السلام، وقد خلقه الله تعالى من سلالة من طين، فالضمير إذن لا يعود على الإنسان المذكور في الآية، ولكن يعود على إنسان آخر من نسل هذا الإنسان المذكور[٢].

ونخلص من هذا أن الشارح أراد بالاستخدام أن الضمير يطابق مرجعه في الظاهر، ولكن يراد معناه، أو يراد شيء أعم منه، أو يراد شيء متفرع عنه، والاستخدام بهذا المعنى يعني: الازدواجية في مرجع الضمير، حيث يرجع الضمير على شيئين في آن واحد، غير أن الضمير سرعان ما يلفت نظر القارئ أو السامع إلى المعنى المراد، وفي هذا نوع من الإيجاز؛ إذ يكون في الكلام شيء محذوف، فالتقدير في قول الناظم: (نافعًا بمعاني الأرجوزة)، (بل ذاك فضل الله يؤتي المتفضل به لمن يشاء)، (وواجب في حق الرسل والأنبياء)، والتقدير في الآية الكريمة: (ثم جعلنا نسله)، فاستعمال الضمير لشيء ثم توجيهه إلى شيء آخر من وسائل إثراء اللغة واتساعها.

العلم

تعرض الشارح لتحليل بعض الأعلام الواردة في قول الناظم، وقد وضع النحاة للعَلَم تعريفات كثيرة، منها ما ذكره سيبويه حيث قال: «وإنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته»[٣]، ومنها ما ذكره الزجاجي، وهو

---

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤/ ٣٣).

(٢) من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف ص٨٠.

(٣) الكتاب (٢/ ٥).

«ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في جميع الأحوال من غيبة، وتكلم، وخطاب».

وقد وضح ابن عصفور هذا التعريف بأن قوله: (ما علق في أوله على مسمى) - يحترز من المعرف بالألف واللام أو بالإضافة؛ فإنه كان نكرة قبل ذلك، وأن قوله: (في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب) -تحرز من المشار إليه الذي لا يقع على المسمى إلا في حال الإشارة، ومن المضمر؛ لأنه لا يقع أيضًا على المسمى إلا في حال الغيبة إن كان ضمير غائب، أو التكلم إن كان الضمير متكلم، أو الخطاب إن كان ضمير مخاطب[1]، ومنها ما ذكره ابن عقيل تبعًا لابن مالك، وهو «الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا، أي: بلا قيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة»[2]، إلى غير ذلك من التعريفات، وكلها لا تخرج عن كون العَلَم معيَّنًا لمسماه دون الحاجة إلى قرينة خارجية، كما هو الحال في باقي المعارف، فإنها تعيِّن المسمى بقرينة لفظية أو معنوية.

وقد تعرض الشارح لنوعين من العلم، وهما: المرتجل، والمنقول؛ فالمرتجل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا، كـ(أُدَد) للرجل، و(سعاد) لامرأة.

والمنقول -وهو الغالب- وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما من اسم: إما لحدث كـ(زيد)، و(فضل)، أو لعين كـ(أسد)، و(ثور)، وإما من وصف: إما لفاعل كـ(حارث)، و(حسن)، أو لمفعول كـ(منصور)، و(محمد)[3].

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/ ١٥٢).

(٢) شرح ابن عقيل (١/ ١١٨).

(٣) أوضح مسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص٢٣.

أما ما تعرض له الشارح من النوع الأول -وهو المرتجل- فهو لفظ الجلالة (الله)، فقال: «و(الله): عَلَم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، وقولنا: الواجب الوجود... إلخ -تعيين للمسمى، لا أنه من جملة المسمى على ما هو التحقيق، وإلا لكان كليًّا، وهو عَلَم شخص، بمعنى أن مدلوله معين في الخارج، لا بمعنى أنه قامت به مشخصات كالبياض والطول، وهكذا لاستحالة ذلك، ولا يجوز أن يقال ذلك إلا في مقام التعليم؛ لما فيه من إبهام ما لا يليق، وبذلك تعلم أنه ليس عَلَمًا بالغلبة خلافًا لمن زعم ذلك، وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور»[١].

واختلفوا في أصل لفظ الجلالة؛ فأصله عند البصريين (إله)، أدخلت عليه الألف واللام، فاجتمعت همزتان بينهما حاجز غير حصين، فحذفت الثانية بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، فصار: (أَلِلَاه) -بلامين متحركتين، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، ثم سكنت الأولى، وأدغمت في الثانية، وفخم، وأصله عند الكوفيين (لاه)، أدخل عليه الألف واللام، وأدغم وفخم.

وبعد أن نقل الباجوري هذا الخلاف حول أصل لفظ الجلالة في كتابه: (فتح الخبير اللطيف) رفض محاولة التماس أصل للفظ الجلالة، فقال: «والحق أنه أصل بنفسه، فكما أن ذاته لا ترجع إلى شيء فكذلك اسمه تعالى»[٢].

ونحن نؤيد الباجوري فيما ذهب إليه من أن لفظ الجلالة أصل بنفسه وليس مأخوذًا من كلمة أخرى؛ إذ لا يخفى ما في المذهبين من تكلف لا طائل من ورائه.

---

(١) الحاشية ص٢٤، ٢٥.

(٢) فتح الخبير اللطيف على شرح متن الترصيف في علم التصريف ص٢.

وأما ما تعرض له الشارح من النوع الثاني -وهو المنقول- فهو (محمد) صلى الله عليه وسلم الوارد في قول الناظم: (محمد العاقب لرسل ربه)، فقال: «ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف العين، أي: المكرر العين، ولذلك كان أبلغ من محمود، فهذا الاسم يفيد: المبالغة في الحامدية، بحسب أصله؛ لأنه كان أفعل تفضيل، فهو -صلى الله عليه وسلم- أجلُّ من حُمِد وأعظم من حَمد، بالبناء للمفعول في الأول وللفاعل في الثاني، وهذا الاسم أشرف أسمائه -صلى الله عليه وسلم»[1].

اسم الإشارة

وقد تعرض الشارح لاسم الإشارة، ولكن لم يتناوله من حيث مفهومه، أو بيان أنواعه، فذلك مبسوط في كتب النحو، وإنما تناوله من خلال قول الناظم، من حيث توضيح المشار إليه وصولًا إلى مراد الناظم.

ويعرف ابن هشام اسم الإشارة بأنه: «ما دل على مسمى، وإشارة إلى ذلك المسمى، تقول مشيرًا إلى زيد مثلًا: (هذا)، فتدل لفظة (ذا) على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات»[2].

وأسماء الإشارة التي وردت في اللغة هي:

(أ) المفرد المذكر وله لفظ واحد هو (ذا).

١) الحاشية ص٤٧.

(٢) شرح شذور الذهب ص١٣٩.

(ب) والمفرد المؤنث، وله عشرة ألفاظ هي (ذِه)، و(تِه) -بإسكان الهاء وكسرها مع اختلاس الحركة، وكسرها مع إشباع الحركة، فهذه ستة، وباقيها (ذي- ذات- تِي- تَا).

(ج) والمثنى المذكر وله (ذانِ) رفعًا، و(ذَين) نصبًا وجرًّا.

(د) والمثنى المؤنث وله (تانِ) رفعًا، و(تَيْنِ) نصبًا وجرًّا.

(هـ) والجمع بنوعيه وله (أولاء) بالمد في لغة الحجازيين، وبالقصر (أولَى) في لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد، والمد أفصح من القصر[1]، وعليه فإن المشار إليه إذا كان مفردًا مؤنثًا أشير إليه بـ(ذي)، كما جاء في قول الناظم:

ووحـــدةً أوجـــبْ لهـــا ومثـــلُ ذي   إرادةٌ والعلـــمُ لكـــنْ عـــم ذيْ

قال الشارح: «ومثل القدرة إرادة، فاسم الإشارة عائد للقدرة، فالمعنى أن إرادة الله تعالى مثل قدرته في الأمور الثلاثة المتقدمة، وهي: تعلقها بكل ممكن، وعدم تناهي متعلقاتها، وإيجاب الوحدة لها بلا تفاوت بينهما»[2].

كما تناول الشارح اسم الإشارة الدال على المفرد المؤنث البعيد، وهو (تلك)، غير أن (تلك) قد يشار بها إلى ما في حكم المفرد المؤنث وهو عدة أشياء، وقد تناول الشارح ذلك في معرض حديثه عن دليل وجوب الفطانة للأنبياء، فقال: «والدليل على وجوب الفطانة لهم -عليهم الصلاة والسلام- آيات كقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ

---

(١) نحو الألفية للدكتور محمد عيد (١/ ١٢١، ١٢٢).

(٢) الحاشية ص١٤٤.

﴿ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٨٣]، والإشارة عائدة على ما احتج به إبراهيم على قومه من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ ﴾ [الأنعام: ٧٦] إلى قوله تعالى: ﴿ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]»[1].

وقد يكون المشار إليه باسم الإشارة الدال على المفرد المؤنث مجموعة أشياء أيضًا، ولكنها ليست موجودة في الخارج، بل هي مستحضرة في الذهن، وقد تناول الشارح ذلك عند قول الناظم: (وهذه أرجوزة)، فقال: «والمشار إليه بـ(هذه) هو الألفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة، سواء أكانت الخطبة متقدمة على التأليف، أو متأخرة عنه، فجعل المشار إليه الألفاظ الموجودة في الخارج غير مستقيم؛ لأن الألفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق بها، فلا تبقى موجودة في الخارج، بل تنعدم حرفًا بعد حرف هكذا»[2].

وقد يكون المشار إليه متعددًا، ولكن يشار إليه باسم الإشارة الخاص بالمفرد المذكر، وقد تناول الشارح ذلك في عدة مواضع من قول الناظم، ومنها قوله: (ومثل ذا لرسله فاستمعا)، قال الشارح:

«وإفراد اسم الإشارة مع عوده لمتعدد نظرًا لتأويله بالمذكور الذي هو الواجب، والمستحيل، والجائز»[3].

---

(١) الحاشية ص٢٠٢.

(٢) الحاشية ص٥٩ - ٦١.

(٣) الحاشية ص٧٥.

ومنها قول الناظم: (كذا بقاء)، قال الشارح: «أي: مثل المذكور من الوجود والقدم في الوجوب لله تعالى، فاسم الإشارة عائد على المذكور من الوجود والقدم»[١].

ومنها قول الناظم: (لكن بذا إيماننا قد وجبا)، قال الشارح:

«والمتبادر من كلام المصنف أن اسم الإشارة عائد على الإرسال، لكن جعله الشارح -يريد الناظم في شرحه- عائدًا على المذكور من الإرسال والمرسلين»[٢].

ومنها قول الناظم: (هذا وقوم فصلوا إذ فضلوا)، قال الشارح: «واسم الإشارة عائد على المذكور من تفضيل الأنبياء على الملائكة، وتفضيل الملائكة على بقية البشر من غير تفضيل»[٣].

وهكذا فإن اسم الإشارة قد يعود على أشياء متعددة بلفظ المفرد المؤنث، كما يعود الضمير على جمع التكسير مفردًا مؤنثًا، كما يعود اسم الإشارة على الأشياء المتعددة بلفظ المفرد المذكر على تأويل المذكور، وبذلك يكون اسم الإشارة قد عومل معاملة الضمير، فكما أن الضمير قد يعود على المفهوم من السياق، فكذلك اسم الإشارة قد يشار به إلى ما دل عليه كلام سابق، وحينئذ يؤول بالمذكور حتى تتحقق المطابقة بين المشار إليه، واسم الإشارة، والإشارة إلى المتعدد بلفظ المفرد المذكر شائع في العربية، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ

(١) الحاشية ص١٠٨.

(٢) الحاشية ص١٩٩.

(٣) الحاشية ص٢١٨.

ﭐﻟۡﺄُﻣُﻮﺭِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، فقد وجهت الإشارة إلى الصبر والغفران المفهومين من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾، لدلالة فعليهما عليهما[١].

اسم الموصول

وقد تعرض الشارح لبعض ما ورد في قول الناظم من أسماء الموصول من زوايا مختلفة، أي: من حيث ألفاظها، ومن حيث حذف العائد من جملة الصلة، إلى غير ذلك.

فمما تناوله الشارح: استعمال الناظم للفظ (الذي) محذوف الياء ساكن الذال، أي: (اللذ)، وذلك في قوله: (واستظهر السبكي بقاها اللذْ عُرف)، قال الشارح: «وتسكين الذال لغة في (الذي)»[٢].

وقد ذكر ابن يعيش في (الذي) أربع لغات:

الأولى: (الذي) -بياء ساكنة، وهو الأصل فيها.

الثاني: (اللذِ) -بكسر الذال فيها من غير ياء، كأنهم حذفوا الياء تخفيفًا؛ إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها.

الثالثة: (اللذْ) -بسكون الذال، ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها -أسكنوا الذال للوقف، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف.

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ١٠٣).

(٢) الحاشية ص٢٦٥.

الرابعة: (اللذيّ) -بتشديد الياء للمبالغة في الصفة[١].

ومن أسماء الموصول (ما)، وهي في أصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو قوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦]، وقد تكون للعاقل أيضًا مع غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحشر: ١]، وقد تكون للمبهم نحو قولهم: (انظر إلى ما ظهر)[٢]، ولما كانت (ما) من ألفاظ العموم -فإن الناظم قد استعملها للدلالة على ذلك في قوله:

فكلُّ مَن كُلِّف شرعًا وجبا عليه أن يعرفَ ما قد وجبا

قال الشارح: «قوله: (ما قد وجب لله)، أي: جميع ما وجب لله؛ لأن (ما) من صيغ العموم»[٣].

وقد تحتمل (ما) أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة موصوفة، وقد فسرها الشارح على هذين الاحتمالين في قول الناظم: (وكل ما جاز عليه العدم)، قال الشارح: «أي: وكل الذي، أو كل شيء جاز عليه العدم، بمعنى: الفناء»[٤].

فعلى الاحتمال الأول -وهي الموصولة- تكون جملة (جاز عليه العدم) صلة لا محل لها من الإعراب، وعلى الاحتمال الثاني -وهي النكرة الموصوفة- تكون جملة (جاز عليه العدم) في موضع جر؛ لأنها صفة لـ(ما) التي هي بمعنى: (شيء)، وقد

---

(١) شرح المفصل (٣/ ١٣٩).

(٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ١٣٤).

(٣) الحاشية ص٧١.

(٤) الحاشية ص٨٨.

أطلق ابن هشام عليها النكرة الناقصة، ومثَّل لها بقولهم: (مررت بما معجب لك)، أي: بشيء معجب لك[١].

وقد تحتمل (ما) أن تكون موصولًا اسميًّا، بمعنى: (الذي)، وأن تكون موصولًا حرفيًّا، أي: حرفًا مصدريًّا مقدرًا بما بعده بمصدر، وقد فسرها الشارح على هذين الاحتمالين مرجحًا الاحتمال الثاني في قول الناظم: (فخالق لعبده وما عمل)، قال الشارح: «(وما عمل) معطوف على (عبده)، و(ما) مصدرية فيؤول الفعل بعدها بمصدر، والتقدير: (فخالق لعبده، ولعمله)، ويحتمل أن تكون موصولة و(عمل) صلة، والعائد محذوف، وعليه فالتقدير: (فخالق لعبده والذي عمله)، والأول أَوْلى؛ لأنه لا حذف عليه، والأصل عدم الحذف»[٢].

وما كان ينبغي للشارح أن يجعل سبب ترجيحه لكون (ما) مصدرية على كونها موصولة حذف العائد من جملة الصلة؛ لأن حذف العائد المنصوب المفهوم من السياق أمر شائع في اللغة، بل هو من مظاهر الإيجاز في اللغة، نعم يؤثر ما لا حذف فيه على ما فيه حذف إذا كان الحذف متكلفًا، أو غير معروف في التراكيب اللغوية، ولذا نقول باستواء الاحتمالين في هذا التركيب في الدلالة على المراد.

وإذا كان العائد مجرورًا فإن النحاة اشترطوا لجواز حذفه أن يكون مجرورًا بالإضافة، أي: بإضافة الصفة إليه، وهي ناصبة له تقديرًا، نحو: (الذي أنا ضارب - زيد)، أي: (ضاربه)، أو ينجر بحرف جر متعين، فينبغي أن يتعين؛ حتى لا يلتبس

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٢٦).

(٢) الحاشية ص١٦٧.

بعد الحذف بغيره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ [الفرقان: ٦٠]، أي: (تأمرنا به)، ويتعيَّن حرف الجر قياسًا إذا جر الموصول، أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى، وتماثل المتعلقان، نحو: (مررت بالذي مررت)، أي: (مررت به)، فالجارَّان متماثلان، وكذا ما تعلقا بهما[1].

وقد وقع في قول الناظم حذف العائد المجرور بحرف غير ما جر به الموصول، وهو قوله: (ومثل ذا تبليغهم لما أتوا)، قال الشارح: «قوله: (لما أتوا) أي: جاءوا به عن الله تعالى، ففي كلامه حذف العائد المجرور مع انتفاء شرطه، وهو أن يجر بما جر به الموصول للضرورة»[2].

والحق أن حذف العائد المجرور بالحرف في كلام الناظم ليس ضرورة، وإنما هو جائز؛ لأن الحرف متعين؛ إذ لا يحتمل كلام الناظم إلا أن يكون المحذوف (به)؛ لأن الفعل (أتى) يتعدى بالباء، وبالهمزة إذا كان بمعنى: (أعطى)، وقد رأينا الرضي قد استشهد على جواز حذف العائد المجرور بحرف متعين -وإن لم يكن مماثلًا لما جر به الموصول -بقوله تعالى: ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾.

ولعل تشبث بعض النحاة بعدم جواز حذف العائد المجرور بحرف غير مماثل لما جر به الموصول -مبنيٌّ على عدم تعين هذا الضمير، بحيث لو حذف مع الضمير لما التبس بغيره.

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٢، ٤٣).

(٢) الحاشية ص٢٠٣.

دلالة (أل) المعرفة

وقد تناول الشارح بعض ما وردت فيه (أل) من قول الناظم، والتي تعرض لها الشارح هي (أل) المعرفة، ولم يتعرض لها من حيث كون مدخولها من أنواع المعارف، وإنما تناولها من حيث دلالتها، والربط بينها وبين مراد الناظم.

وتذكر كتب النحو أن (أل) -المعرفة- تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد، وهذه نوعان:

أحدهما: العهد الذكري، نحو قولهم: (اشتريت فرسًا، ثم بعت الفرس)، أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت: ثم بعت فرسًا -لكان غير الفرس الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ [النور: ٣٥].

والآخر: العهد الذهني، نحو قولك: (جاء القاضي)، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص.

الثاني: أن تكون لتعريف الجنس، نحو قولك: (الرجل أفضل منْ المرأة) إذا لم ترد به رجلًا بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و(أل) هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية، ويعبر عنها أيضًا بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

الثالث: أن تكون للاستغراق، وهذه نوعان:

أحدهما: استغراق باعتبار حقيقة الأفراد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾[النساء: ٢٨]، أي: كل إنسان.

والآخر: استغراق باعتبار صفات الأفراد، نحو قولك: (أنت الرجل)، أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة، وضابط الأولى أن يصح حلول (كل) محلها على سبيل الحقيقة، وضابط الثانية ان يصح حلول (كل) محلها على سبيل المجاز[١].

وما تناوله الشارح من دلالات تأتي لها (أل) لا يخرج عما ذكره النحاة، ومن ذلك ما جاء في قول الناظم: (الحمد لله على صِلاته)، قال الشارح: «ثم اعلم أن (أل) في (الحمد) إما للاستغراق، أو للجنس، أو للعهد، واللام في (لله) للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك، فتخصل من هذه احتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، يمتنع معها جعل اللام للملك، مع جعل (أل) للعهد إذا جعل المعهود هو الحمد القديم فقط؛ لأن القديم لا يملك، بخلاف ما إذا جعل المعهود حمد من يعتد بحمده كحمده تعالى، وحمد أنبيائه وأوليائه وأصفيائه؛ لأن المعهود حينئذ هو الجملة المركبة من القديم والحادث»[٢].

فقد بيَّن الشارح في هذا النص أن (أل) في (الحمد) تحتمل المعاني الثلاثة، وهي: الاستغراق، والعهد الذهني، والجنس، ثم ربط الشارح بينْ كل معنى من هذه المعاني، ودلالة اللام في (لله)، فبيَّن أن كل معنى من معاني (أل) يقبل أن تكون اللام

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام (١/ ١١٥، ١١٦)، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٤٩، ١٥٠.

(٢) الحاشية ص٢٨.

دالة معه على الاستحقاق، أو الاختصاص، أو الملك؛ فتكون الاحتمالات باعتبار (أل) مع اللام تسعة، ولكن الشارح استبعد احتمالًا واحدًا من هذه الاحتمالات التسعة، وهو كون اللام للملك مع جعل (أل) للعهد، غير أنه قيد المنع بجعل الحمد المعهود هو الحمد القديم؛ وذلك لأن القديم لا يُملك، أما إذا جعل الحمد المعهود هو حمد من يعتد به فلا يمتنع حينئذ كون اللام للملك مع جعل (أل) للعهد، وهكذا فإن الشارح ربط بين دلالات (أل)، وما يفهم من النص، وعليه يكون المراد بالحمد: كل الحمد، أو الحمد الكامل، أو الحمد المعهود، أو حقيقة الحمد، والنص يقبل كل هذه الاحتمالات.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قول الناظم: (لكن من التطويل كلت الهمم)، قال الشارح: «والمراد: التطويل الكامل، فـ(أل) فيه للكمال، فالمحذور إنما هو المبالغة في التطويل»[1]، فواضح من كلام الشارح أن (أل) في (التطويل) للاستغراق المجازي، وهو استغراق الصفات، لا الأفراد؛ لأن الناظم لا يريد تطويلًا معهودًا، كما لا يريد جنس التطويل، ولكنه يريد التطويل الكامل المبالغ فيه.

ومما جاءت فيه (أل) تحتمل أكثر من معنى قول الناظم: (بالمعجزات أُيِّدوا تكرمًا)، قال الشارح: «و(أل) في (المعجزات) للجنس، فاندفع ما يوهمه ظاهر النظم من أنه لا بد في ثبوت النبوة والرسالة من عدد من المعجزات، وليس كذلك؛ إذ الواحدة تكفي، ويصح أن تكون للاستغراق، ويكون من مقابلة الجمع بالجمع كما في قوله: «لبس القوم ثيابهم، أي: لبس كل واحد ثوبه الخاص به، ولو واحدًا»[2].

---

(١) الحاشية ص٥٧.

(٢) الحاشية ص٢٢٠.

فقد بيَّن الشارح في هذا النص أن (أل) في (بالمعجزات) إما أن تكون للجنس، فالمقصود: بجنس المعجزات تثبت النبوة ولو بواحدة، ولا بد من توجيه (أل) إلى هذا المعنى؛ حتى لا يتوهم أن الجمع مقصود، وأن النبوة لا تثبت إلا بعدد من المعجزات، وإما أن تكون للاستغراق، أي: أن التعبير بالجمع مراد، ولكن ليس معنى هذا أن النبوة تثبت بعدد من المعجزات، بل تثبت بمعجزة واحدة، ولكن إرادة الجمع مبنية على مقابلة الجمع بالجمع، أي: قوبل جمع المعجزات بجمع الأنبياء والرسل، والمعنى: أن كل نبي أُيِّد بمعجزة، ومقابلة الجمع بالجمع شائع في القرآن الكريم، فقد عقد الزركشي في كتابه: (البرهان) مبحثًا خاصًّا تناول فيه ما ورد في القرآن الكريم من مظاهر مقابلة الجمع بالجمع، وضرب له أمثلة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا ﴾ [يوسف: ٣١]، أي: لكل واحدة منهن، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ ﴾ [المرسلات: ٣٢]، أي: كل واحدة من هذا الشرر كالقصر، والقصر: البيت من أدم، ولا يجوز أن يكون الشرر كله كالقصر الواحد؛ لأنه منافٍ للوعيد، فإن المعنى تعظيم الشرر، إلى غير ذلك من الآيات[١].

ومما تدل فيه (أل) على استغراق الأفراد قول الناظم: (ويقبض الروحَ رسولُ الموت)، قال الشارح: «و(أل) في (الروح) للاستغراق فهي دالة على العموم، والمراد جميع أرواح الثقلين، وأرواح الشهداء وغيرهم، وقد أشار المصنف للرد على الجميع بـ(أل) الدالة على العموم»[٢]، يعني: أن المصنف يرد بدلالة (أل) في (الروح) على العموم على من زعموا أن ملك الموت لا يقبض غير أرواح الثقلين، وهم المعتزلة،

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣).

(٢) الحاشية ٢٦٢.

وعلى من زعموا أنه لا يقبض أرواح البهائم، بل يقبضها أعوانه وهم المبتدعة، ومن ثَم يبيِّن الناظم مذهب أهل الحق، وهو أنهْ يقبض جميع الأرواح، وذلك باستعمال (أل) الدالة على الاستغراق[١].

الجملة الاسمية

ومن الثابت علميًّا أن الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتصل بالجملة ونظمها، بدءًا من تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها، وضبط صورها، وانتهاء بتقنين ذلك كله في شكل قواعد تهدي إلى فهم وتفسير ما أثر منها[٢].

وقد تناول الشارح الجملة الاسمية، ولكن لم يتناولها على نحو ما تناولها النحاة في كتبهم من حيث: مفهومها، وأركانها، ورتبتها، وسائر أحكامها، بل تناولها من خلال شرحه لهذه المنظومة، وذلك بغية الكشف عن مراد الناظم.

وقد أفاض النحاة في حديثهم عن الجملة من حيث: تفسيرها، وتحديد أجزائها، والفرق بينها وبين الكلام؛ فمنهم من جعلهما مترادفين، ومنهم من جعل الكلام أخص من الجملة، قال ابن هشام: «والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»[٣].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور عليّ أبو المكارم (٢/ ١٢).

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٤٣١).

والجملة الاسمية أحد قسمي الجملة العربية الرئيسيين، في مقابل الجملة الفعلية، وما سواهما فرع عنهما: كالجملة الوصفية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية.

ومعروف أن الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، وقد عرَّف النحاة المبتدأ بأنه: «كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها»[1].

فيتضح لنا من هذا التعريف أن المبتدأ: هو الاسم الذي يذكر من أجل أن يسند إليه حكم ما، فهو المسند إليه تقدم أو تأخر، والخبر هو المسند، أو المحكوم به على المبتدأ، تقدم أو تأخر أيضًا، فالعبرة بالمبتدأ لا بمجرد التصدر في الجملة، ولكن العبرة بالتحدث عنه، أو الحكم عليه بشيء، ولذلك يمكن أن يتقدم الاسم في الجملة دون أن تعد اسمية عند النحاة، وذلك إذا لم يقع الاسم طرفًا إسناديًا فيها، فالجملة في نحو قول الله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] ليست اسمية برغم تصدر الاسم فيها[2].

وقد سبق أن قلنا: إن الشارح لم يتناول الجملة الاسمية بقصد الإلمام بكل قضاياها؛ لأن تعرضه للمسائل النحوية في هذه الحاشية ليس مقصودًا لذاته، وإنما بغرض الوصول إلى توضيح النص، ومراد الناظم، ومن ثَم نجد المسائل التي تناولها الشارح، والتي تتعلق بالجملة الاسمية تتمثل في تحديد طرفي الجملة الاسمية، وهذا

---

(١) شرح ملحة الإعراب للحريري ص٣٤.

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨).

يستلزم الإشارة إلى المبتدأ والخبر في حالة وجودهما معًا، وفي حالة تقديم الخبر على المبتدأ، وفي حالة نوع الخبر من حيث كونه جملة أو شبه جملة، وفي حالة حذف أحد طرفي الجملة الاسمية، وفيما يلي نذكر هذه المسائل، كما تناولها الشارح...

المبتدأ والخبر

وهنا نجد الشارح يحدد طرفي الجملة الاسمية، وهما المبتدأ والخبر من بين قول الناظم؛ حتى يتسنى للقارئ أن يفهم التركيب؛ لأن تعيين المحكوم عليه والمحكوم به، وإدراك النسبة أو العلاقة بينهما -وهو ما يسمى بالإسناد- مفتاح فهم النص، أو التركيب.

ومما اشتمل على جملة اسمية تحتاج إلى بيان حدودها -قول الناظم:

وقـــولُهم إن الـــصلاحَ واجـــبُ عليـــه زورٌ مـــا عليـــه واجـــبُ

قال الشارح: «و(قولهم) مبتدأ، وخبره (زور)»[1].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

ومالـــكٌ وســـائرُ الأئمـــة كــذا أبــو القاســم هــداةُ الأمــة

قال الشارح: «و(مالك) مبتدأ، وقوله: (وسائر الأئمة) عطف عليه، والخبر قوله: (هداة الأمة)، وأما قوله: (كذا أبو القاسم) فجملة معترضة بين المبتدأ والخبر»[2].

---

(١) الحاشية ص١٨٢.

(٢) الحاشية ص٢٤٧.

ومنه أيضًا قول الناظم:

سؤالُنا ثم عذابُ القبرِ نعيمُه واجبْ كبعث الحشرِ

قال الشارح: «(واجبْ) -بسكون الباء للوزن- وهو خبر قوله: (سؤالنا)، وما عطف عليه»[١].

ومنه أيضًا قول الناظم:

واليومُ الآخرْ ثم هولُ الموقفِ حقٌّ فخففْ يا رحيمُ واسعفِ

قال الشارح: «و(اليوم) مبتدأ، و(الآخر) صفته، و(حق) خبره»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم:

ومَنْ لمعلومٍ ضرورةً جَحدْ من ديننا يُقتلُ كفرًا ليس حدْ

قال الشارح: «(من) مبتدأ، و(جحد) صلة (من)، و(من ديننا) متعلق بمعلوم، وجملة (يقتل) خبر»[٣].

وهكذا فإن الشارح يحرص على تحديد طرفي الجملة الاسمية، مع تحديد ما يتعلق بالمبتدأ من صفة له، أو عطف عليه، وتحديد الجمل المعترضة بين المبتدأ والخبر؛ حتى يتضح المراد من قول الناظم.

---

(١) الحاشية ص٢٧٧.

(٢) الحاشية ص٢٨٨.

(٣) الحاشية ص٣٢٤.

وتجدر الإشارة إلى أن الشارح جزم بأن (من) -في البيت الأخير- موصولة، ولم يطرح احتمال كونها شرطية؛ لأن الناظم أتى بالفعل المضارع (يقتل) مرفوعًا؛ مما يدل على أنه ليس جواب (من)، بل هو جملة الخبر، ولو جعلنا (من) شرطية لجزم الفعل في جوابها، وحينئذ يختل وزن البيت.

على أن جعل (من) شرطية مع رفع المضارع في جوابها ليس ممتنعًا، فهو إما على نية التقديم، كما قال سيبويه: «وقد تقول: (إن أتيتني آتيك)، أي: (آتيك إن أتيتني)، قال زهير:

وإن أتـــاه خليـــلٌ يـــومَ مـــسألة ... يقول: لا غائب مالي ولا حرم»[1]

وإذا كان الفعل المضارع المرفوع في جواب الشرط الجازم على نية التقديم -كما ذكر سيبويه- فإنه يكون دليل الجواب، لا عينه[2]، وإما على تقدير الفاء كما ذهب إلى ذلك المبرد[3]، وإما على جواز ذلك مطلقًا، وهو مذهب ابن مالك؛ حيث يقول:

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسنْ ... ورفعه بعد مضارع وهنْ[4]

وإذا كان الشارح لم يشر إلى هذا الاحتمال -وهو كون (من) شرطية، مع رفع المضارع في جوابها، واختلاف النحاة حول علة هذا الرفع- فلعل عذره أن خلاف النحاة حول بيت جاءت فيه الأداة (إن)، وهي لا تقبل إلا احتمالًا واحدًا؛ وهو أنها

---

(١) الكتاب (٣/ ٦٦)، وانظر: خزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٤٨، ٧٠).

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦).

(٣) المقتضب (٢/ ٦٨).

(٤) متن الألفية ص٢٦١.

حرف شرط جازم، أما (من) فإنها تقبل احتمال كونها موصولة، ومن ثم لم يجد الشارح ضرورة الخوض في احتمال كونها شرطية؛ حتى لا يقع في هذا الخلاف؛ إذ لا أثر لذلك في توجيه المعنى.

الرتبة بين المبتدأ والخبر

لقد تعرض الشارح لتقديم الخبر على المبتدأ، وقد فصلت كتب النحو مواضع تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا ووجوبًا، قال الفاكهي في شرحه على قطر الندى لابن هشام: «واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، فحقه أن يتأخر عنه وضعًا، كما هو متأخر عنه طبعًا، لكنه قد يتقدم عليه؛ حيث لا مانع إما جوازًا، نحو: (في الدار زيد)، أو وجوبًا بأن يكون له صدر كلام إما بنفسه كالاستفهام، وذلك نحو: (أين زيد)؛ إذ لو أُخِّر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته، أو بغيره نحو: (صبيحة أي يوم سفرك؟)، أو يوقع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: (عندي درهم، ولي وطر)؛ إذ لو أخر لتوهم انه صفة للنكرة»[1]، إلى غير ذلك من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر لعلة نحوية تمنع من مجيء الجملة على أصل ترتيبها، ولكن ما ذكره الشارح -تعقيبًا على قول الناظم- من قبيل تقديم الخبر جوازًا، وسوف نستعرض ما أشار إليه الشارح من ذلك حسب وروده في النظم...

فمن ذلك قول الناظم:

عـن ضـدٍّ أو شـبه شريـك مطلقـا ووالـد كـذا الولـدْ والأصـدقا

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى (١/ ٢٥١، ٢٥٢).

قال الشارح: «(كذا الولد) خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، أي: (الولد كالوالد في وجوب تنزه الله عنه»)[١]، وقول الناظم:

حياتُــه كــذا الكــلامُ الــسمع ثــم البــصرْ بــذي أتانــا الــسمعْ

قال الشارح: «(كذا الكلام) -(كذا) خبر مقدم، و(الكلام) مبتدأ مؤخر، والمعنى: والكلام مثل ذا، أي: ما تقدم من الصفات، والتشبيه ليس من كل وجه، بل في مطلق الوجوب لله تعالى»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وعــم أيــضًا واجبًــا والممتنــع ومثــلُ ذا كلامُــه فلتتبــعْ

قال الشارح: «(ومثل ذا كلامه) -أي: ومثل علمه تعالى كلامه، فاسم الإشارة عائد على العلم، و(مثل) خبر مقدم، و(كلامه) مبتدأ مؤخر، والتقدير: وكلامه النفسي القديم القائم بذاته -تعالى- مثل العلم في الأحكام الثلاثة، وهي عموم تعلقه بالواجبات، والجائزات، والمستحيلات، وعدم تناهي متعلقاته، وإيجاب وحدته»[٣].

وكذا قول الناظم:

وكــل موجــود أنــطْ للــسمع بــهْ كــذا البــصرْ إدراكُــه إن قيــل بــهْ

---

(١) الحاشية ص١١٧.

(٢) الحاشية ص١٢٩.

(٣) الحاشية ص١٤٦.

قال الشارح: «(كذا البصر) -أي: مثل السمع البصر في تعلقه بكل موجود، فاسم الإشارة راجع للسمع، و(كذا) خبر مقدم، و(البصر) مبتدأ مؤخر»[١].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وغـــيرُ علـــمٍ هـــذه كـــما ثبـــتْ ... ثـــم الحيـــاة مـــا بـــشيء تعلقـــتْ

قال الشارح: «(وغير علم هذه)، أي: هذه الصفات الأربع، وهي الكلام، والسمع، والبصر، والإدراك -غير العلم، فاسم الإشارة مبتدأ مؤخر، و(غير علم) خبر مقدم»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وجـــائزٌ في حقـــه مـــا أمكنـــا ... إيجـــادًا اعـــدامًا كرزقـــه الغِنـــى

قال الشارح: «و(جائز) خبر مقدم، و(ما أمكنا) مبتدأ مؤخر، وألف (أمكنا) للإطلاق»[٣].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وجـــائزٌ عليـــه خلـــق الـــشرِّ ... والخـــير كالاســـلام جهـــل الكفـــر

قال الشارح: «(وجائز عليه خلق)، (جائز) خبر مقدم، و(خلق) مبتدأ مؤخر»[٤].

---

(١) الحاشية ص١٤٨.

(٢) الحاشية ص١٥٠.

(٣) الحاشية ص١٦٦.

(٤) الحاشية ص١٨٤.

ومنه أيضًا قول الناظم:

وواجــــبٌ إيمانُنـــا بالقـــدرِ وبالقـــضا كـــما أتـــى في الخـــبرِ

قال الشارح: «(وواجب إيماننا)، (واجب) خبر مقدم، و(إيماننا) مبتدأ مؤخر، وغرض المصنف بذلك الرد على القدرية»[1].

ومنه أيضًا قول الناظم:

ومالـــك وســـائر الأئمـــة كـــذا أبـــو القاســـم هـــداة الأمـــة

قال الشارح: «(كذا أبو القاسم)، كذا -خبر مقدم، وأبو القاسم -مبتدأ مؤخر، أي: مثل ما ذكر في الهداية، واستقامة الطريق أبو القاسم: محمد الجنيد سيد الصوفية علمًا وعملًا»[2].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وواجـــبٌ إيمانُنـــا بـــالموتِ ويقـــبض الـــروحَ رســـول المـــوتِ

قال الشارح: «وواجب إيماننا بالموت)، (واجب) خبر مقدم، و(إيماننا) مبتدأ مؤخر، و(بالموت) متعلق بـ(إيماننا»)[3].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وميـــتٌ بعمـــره مـــن يُقتـــلُ وغـــيرُ هـــذا باطـــلٌ لا يقبـــلُ

---

(١) الحاشية ص١٨٧.

(٢) الحاشية ص٢٤٨.

(٣) الحاشية ص٢٦١.

قال الشارح: «(ميت) خبر مقدم، و(من يقتل) مبتدأ مؤخر»[١].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وواجبٌ أخذُ العبادِ الصحفا ... كما من القرآن نصًّا عُرِفَ

قال الشارح: «(واجب) خبر مقدم، و(أخذ العباد) مبتدأ مؤخر، والأصل: أخذ العباد الصحفا واجب»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم:

كذا الصراطُ فالعبادُ مختلفْ ... مرورُهم فسالمٌ ومتلفْ

قال الشارح: «(كذا الصراط)، (كذا) خبر مقدم، و(الصراط) مبتدأ مؤخر، أي: الصراط مثل المذكور من أخذ العباد الصحف، والوزن والميزان في الوجوب السمعي»[٣].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وواجبٌ تعذيبُ بعضٍ ارتكبْ ... كبيرةً ثم الخلودُ مجتَنَبْ

قال الشارح: «(وواجب تعذيب)، (واجب) خبر مقدم، و(تعذيب) مبتدأ مؤخر، أي: وتعذيب بعض غير معين من عصاة هذه الأمة ارتكب كبيرة من غير تأويل يعذر به، ومات بلا توبة واجب، أي: ثابت وواقع شرعًا»[٤].

---

(١) الحاشية ص٢٦٣.

(٢) الحاشية ص٢٩٠.

(٣) الحاشية ص٢٧٩.

(٤) الحاشية ص٣٠٩.

ومنه أيضًا قول الناظم:

وعندنا الشيء هو الموجود وثابت في الخارج الموجود

قال الشارح: «(وثابت في الخارج الموجود) جملة من مبتدأ وخبر، فـ(ثابت في الخارج) خبر مقدم، و(الموجود) مبتدأ مؤخر»[١].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وواجبٌ نصبُ إمامٍ عدلِ بالشرع فاعلم لا بحكم العقلِ

قال الشارح: «(واجب) خبر مقدم، و(نصب) مبتدأ مؤخر، أي: ونصب إمام عادل واجب على الأمة، عند عدم النص من الله»[٢].

هذه بعض المواضع التي وردت في قول الناظم، وقد تقدم فيها الخبر على المبتدأ جوازًا؛ لأن الخبر إما جار ومجرور، والمبتدأ معرفة، مثل (كذا أبو القاسم)، وإما نكرة والمبتدأ معرفة أيضًا، مثل: (وواجب إيماننا بالقدر)، ونلاحظ أن الشارح جزم بأن المتقدم في نحو: (وجائز في حقه ما أمكنا)، ونحو: (وجائز عليه خلق الشر)، ونحو: (وواجب إيماننا بالقدر)، ونحو: (وميت بعمره من يقتل)، ونحو: (وواجب أخذ العباد الصحفا)، مما كان فيه الخبر -وصفًا: كاسم الفاعل- خبر، وهذا هو مذهب البصريين؛ لأن الكوفيين منعوا التقديم في مثل: (زيد قائم)، و(زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه منطلق).

---

(١) الحاشية ص٣١٦.

(٢) الحاشية ص٣٢٥.

وقد عقَّب ابن عقيل على مذهب الكوفيين بقوله: «والحق الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، فتقول: (قائم زيد)، ومنه قولهم: (مشنوء من يشنؤك)[١]».

ولعل مذهب الكوفيين هذا يرجع إلى أنهم يعربون الوصف المتقدم في نحو: (قائم زيد) مبتدأ، وما بعده وهو المرفوع به أغنى عن الخبر؛ حيث لا يشترطون اعتماد الوصف في هذه الحالة على نفي، أو استفهام[٢].

وقد يصلح كل من طرفي الجملة الاسمية أن يكون مبتدأ، وأن يكون خبرًا، وذلك إذا تساوى الطرفان في التعريف أو التنكير، مما جعل النحاة يقولون في نحو ذلك بوجوب تقديم المبتدأ على الخبر، إذا لم يوجد في التركيب من القرائن ما يدل على المحكوم به، والمحكوم عليه، ومثلوا لذلك بقولهم: (زيد أخوك)، و(أفضل من زيد أفضل من عمرو)[٣].

وقد تعرض الشارح لمثل هذا في قول الناظم:

وأفضلُ الخلقِ على الاطلاقِ   نبيُّنا فملْ عن الشقاقْ

فقال: «والأولى أن (أفضل الخلق) خبر مقدم، و(نبينا) مبتدأ مؤخر، ويصح العكس»[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) شرح ابن عقيل (١/ ١٩٢، ١٩٣).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٣٢).

(٤) الحاشية ص٢١٤.

فالشارح هنا لم يتبع النحاة في جعلهم المتقدم مبتدأ وجوبًا؛ لكون الخبر معرفة أيضًا، ولكنه جعل أصل الترتيب جائزًا، بل رجح أن يكون المتقدم خبرًا، ولعل علة ترجيحه هذا هي أن المتقدم وصف، وهو اسم تفضيل، ولذا فهو أولى أن يكون محكومًا به.

الإخبار بالجملة

ومن قضايا الجملة التي تعرض لها الشارح الإخبار عن المبتدأ بالجملة، وقد قسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة، وقد يكون المفرد جامدًا، أو مشتقًّا، وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية، وقد اشترطوا للجملة إذا لم تكن في معنى المبتدأ أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذه الروابط -الضمير- وقد يحذف، والإشارة إلى المبتدأ، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم، وكل ذلك مبسوط في كتب النحو[1].

وقد أطلق ابن هشام على الجملة الاسمية التي وقع خبرها جملة بأنها كبرى في مقابل الجملة الصغرى التي وقع الخبر فيها مفردًا، أو تكونت من الفعل ومرفوعه فقط[2].

وما تعرض له الشارح من مظاهر الإخبار بالجملة -في قول الناظم- هو من قبيل الإخبار بالجملة الفعلية، سواء أكان الفعل فيها ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، فمن ذلك قول الناظم:

فكلّ من كلف شرعًا وجبا عليه أن يعرف ما قد وجبا

---

(١) راجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٣٥، وما بعدها.

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٤٣٧) وما بعدها.

قال الشارح: «قوله: (وجبا عليه)، هذه الجملة خبر المبتدأ الذي هو (كل من كلف)، و(عليه) متعلق بـ(وجبا)، والألف فيه للإطلاق»[1]، فجملة الخبر هنا جملة فعلية فعلها ماض، والرابط فيها هو الضمير في (عليه).

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

إذ كـــلَّ مـــن قلَّـــد في التوحيـــد إيمانُـــه لم يخـــلُ مـــن ترديـــد

قال الشارح: «قوله: (لم يخل من ترديد)، هذه الجملة خبر عن المبتدأ الذي هو (كل من قلد»)[2].

ونلاحظ أن الشارح جعل جملة: (لم يخل من ترديد) خبرًا عن المبتدأ الذي هو (كل)، وليس كذلك، بل الجملة الفعلية خبر عن المبتدأ الثاني الذي هو (إيمانه)، وبذلك تكون الجملة كلها -وهي جملة اسمية خبرًا عن (كل)، والرابط في خبر (إيمانه) هو الضمير المستتر في (يخلُ)، والرابط في خبر (كل) هو الضمير في (إيمانه).

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **وبعضُ كل بعضَه قد يفضل**

قال الشارح: «(بعضُ) -بالرفع- مبتدأ، و(بعضَه) -بالنصب- مفعول مقدم لـ(يفضل) الواقع بعده، والجملة خبر المبتدأ، أي: وبعض كل من الأنبياء والملائكة

---

(١) الحاشية ص٧١.

(٢) الحاشية ص٧٦.

قد يفضل بعضه الآخر، و(قد) للتحقيق»[1]، فجملة الخبر هنا هي جملة فعلية فعلها مضارع، وهي جملة (يفضل)، والرابط فيها هو الضمير المستتر في الفعل.

وقد يكون الفعل في الجملة الفعلية الواقعة خبرًا فعل أمر، وقد حمل الشارح على ذلك قول الناظم:

وكـــلُّ نـــصٍّ للحـــدوث دلا   احمـلْ عـلى اللفـظ الـذي قـد دلا

قال الشارح: «وقوله: (احمل... إلخ) خبر المبتدأ الذي هو (كل)، والرابط محذوف، والتقدير: (احمله... إلخ»)[2].

فقد فسر الشارح قول الناظم بجعله جملة (احمل) خبرًا مع حذف الرابط على احتمال واحد، وهو رفع (كل)، والغريب أن الشارح لم يذكر احتمالًا آخر -وهو وارد وصحيح- وهو نصب (كل) على جعله مفعولًا به مقدمًا على فعله وهو (احمل).

ولعل هذا الاحتمال أقوى وأرجح لأمرين:

الأول: أنه لا يترتب عليه حذف شيء بخلاف الاحتمال الأول، فقد ترتب عليه حذف الرابط، وما لا يؤدي إلى حذف أولى مما يؤدي إلى حذف.

والثاني: أن الإخبار بفعل الأمر، أو النهي فيه خلاف بين النحاة، حيث منعه بعضهم، واشترط في جملة الخبر أن تحتمل الصدق والكذب وقدر قولًا محذوفًا؛ لما أخبر فيه بجملة الطلب، وهذا هو مذهب ابن السراج، وقد حكم عليه ابن عصفور

---

(١) الحاشية ص٢١٨، ٢١٩.

(٢) الحاشية ص١٦٢.

بأنه فاسد، وأجاز الإخبار بجملة الطلب[1]، ولهذا فإن النحاة -في باب الاشتغال- قد رجحوا نصب الاسم المتقدم على رفعه إذا كان الفعل المتأخر المشغول عنه بضميره فعل طلب: كالأمر، والنهي، والدعاء، نحو: (زيدًا اضربه). و(زيدًا لا تهنه)، و(اللهم عبدك ارحمه)، قال ابن هشام: «وإنما يترجح النصب في ذلك؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب»[2].

وإذا كان النحاة يرجحون نصب الاسم المتقدم مع اتصال الفعل المتأخر بضميره -فإن ترجيحهم لنصب الاسم المتقدم مع خلو الفعل المتأخر من ضميره، ونعني: أن الفعل المتأخر لا يعمل في ضمير الاسم المتقدم أقوى وأولى؛ لأن الفعل المتأخر حينئذ موجه إلى الاسم المتقدم للعمل فيه.

فالشارح اختار الاحتمال المرجوح على الراجح فضلًا عن كونه لم يشر إلى الاحتمال الآخر.

على أن الشارح قد أشار إلى احتمالي رفع الاسم المتقدم ونصبه في قول الناظم: وعصمة الباري لكل حَتِّما.

قال الشارح: «و(حَتِما) -بفتح الحاء- على أنه فعل أمر، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف بعد الحذف الرابط، والأصل: (حَتِّمَنْها)، والجملة خبر المبتدأ وهو (عصمة) -إن قرئ بالرفع، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/ ٣٢٩).

(٢) شرح قطر الندى (٢/ ٢٤).

لمحذوف يدل عليه المذكور، والتقدير: (وحتم عصمة الباري)، ولم يجعل مفعولًا للمذكور؛ لأنه مقترن بنون التوكيد الخفيفة، وهو حينئذ لا يعمل فيها.

فإن قيل: إذا لم يعمل لم يفسر عاملًا، أجيب بأن قولهم: ما لا يعمل لا يفسر عاملًا -إنما هو في التفسير الاصطلاحي، فلا ينافي أنه يشير إليه في الجملة»[١].

فقد ذكر الشارح هنا الاحتمالين، وعلى الرغم من اصطدام الاحتمال الثاني بعدم عمل الفعل المتصل بنون التوكيد الخفيفة في المتقدم، ولجوء الشارح إلى تقدير فعل محذوف، ثم تعارض ذلك مع عدم تفسير ما لا يعمل عاملًا -فإن الشارح قد ذكر الاحتمال الثاني، وحاول أن يلتمس مخرجًا لتفسير ما لا يعمل عاملًا بأن هذا الفعل المتصل بنون التوكيد الخفيفة -لم يفسر العامل المحذوف الناصب للاسم المتقدم بالمعنى الاصطلاحي، بل أشار إليه، ودل عليه.

ونحن نرى أن الاسم المتقدم وهو (عصمة) -إن قرئ بالنصب- منصوب بالفعل المتأخر، ولا يمنع اتصاله بنون التوكيد من العمل فيه، ولا داعي إلى تقدير فعل محذوف.

ثم ذكر الشارح احتمالًا ثالثًا، فقال: «أو بضم الحاء على أنه فعل ماض مبني للمجهول وألفه للإطلاق، وعلى هذا فـ(عصمة) -بالرفع- لا غير على أنه مبتدأ، وبالجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر، وتذكير الضمير -الذي هو نائب الفاعل مع كونه عائدًا على العصمة -لتذكيرها، باعتبار كونها وصفًا»[٢].

---

(١) الحاشية ص٢٢٢.

(٢) الحاشية ص٢٢٢.

وليس هذا النص -على الاحتمالين الأولين- من باب الاشتغال؛ لأن الفعل لا يعمل في ضمير الاسم المتقدم.

وقد ذكر الشارح احتمالي رفع الاسم المتقدم ونصبه -على الاشتغال- في قول الناظم: **وكل موجود أَنِطْ للسمع به**

فقال الشارح: «(وكل موجود)، أي: وكل موجود علق للسمع به فـ(أنط) فعل أمر من الإناطة، وهي التعليق، و(كل) مبتدأ خبره جملة (أنط للسمع به)، أو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال، على حد (زيدًا مُرَّ به)، والتقدير: (اقصد كلَّ موجود)»[1].

فلا شك أن الاحتمال الثاني وهو نصب (كل) بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده -من باب الاشتغال؛ لأن الفعل المتأخر مشغول عن الاسم المتقدم بالعمل في ضميره وإن لم يعمل فيه مباشرة، وإنما عمل فيه حرف الجر المتعلق به، ولذلك قدر الشارح للاسم المتقدم فعلًا من معنى الفعل المذكور؛ إذ لا يصح تقدير فعل من لفظ المذكور؛ لأن المذكور لازم ولا يتعدى إلا بحرف الجر، وقد ذكر النحاة أن الفعل المتأخر -إذا كان لازمًا أو متعديًا بحرف الجر -وجب تقدير الفعل المحذوف الناصب للاسم المتقدم من معناه، بحيث يكون متعديًا بنفسه إلى هذا الاسم المتقدم، فالتقدير في نحو: (زيدًا مررت به)، (لابست زيدًا)، أو (لقيت زيدًا)[2].

---

(١) الحاشية ص١٤٨.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (٣/ ١٠٤).

كما ذكر الشارح هذين الاحتمالين أيضًا في قول الناظم:

وكـــل نـــص أوهـــم التـــشبيها أَوِّلْـــه أو فَـــوِّض ورُمْ تنزيهـــا

فقال الشارح: «(وكل نص... إلخ)، يصح قراءة (كل) بالرفع مبتدأ، وجملة (أوله) خبر، وبالنصب مفعولًا لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال»[١].

ونلاحظ أن الشارح يقدم احتمال رفع الاسم المتقدم على احتمال نصبه، مما يشير إلى اختيار الشارح لهذا الوجه، وقد ذكرنا سابقًا أن النحاة رجحوا نصبه على الاشتغال؛ لما في الاحتمال الأول من الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل عندهم.

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكره الشارح من قبيل الإخبار بالجملة الفعلية، اللهم إلا قول الناظم المتقدم:

إذ كـــلَّ مـــن قلَّـــد في التوحيـــد إيمانـــه لم يخـــل مـــن ترديـــد

فإن خبر (كل) جملة اسمية وهي (إيمانه لم يخل من ترديد)، غير أن الشارح لم يشر إلى ذلك كما تقدم، وجعل جملة (لم يخل) خبرًا عن (كل)، وهذا خطأ كما بيَّنا.

وقد تنبه الشارح إلى مثل هذا في قول الناظم: (والسابقون فضلهم نصًّا عرف)، فقال: «هذه جملة مستأنفة، ولهذا لم يأت بحرف الترتيب، و(السابقون) مبتدأ أول، و(فضلهم) مبتدأ ثان، وجملة (عرف) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر عن المبتدأ الأول»[٢].

---

(١) الحاشية ص١٥٦.

(٢) الحاشية ص٢٤٤.

فهذا النص لا يختلف عن النص السابق، وتحليله لا يختلف عن تحليل النص السابق.

ولا نتوقع أن الشارح حلل النص الأول، وهو (إيمانه لم يخل من ترديد) على مذهب الكوفيين[١]؛ حيث يقتضي مذهبهم أن (إيمانه) فاعل مقدم على فعله، وحينئذ ليس في الفعل ضمير، وعليه يكون أصل التركيب: (لم يخل إيمانه من ترديد)؛ إذ لو قصد اتباع مذهب الكوفيين لما حلل النص الثاني وهو (والسابقون فضلهم نصًّا عرف) على مذهب البصريين.

الإخبار بشبه الجملة

يطلق النحاة مصطلح شبه الجملة على الظرف، والجار والمجرور الواقعين خبرًا، أو صلة، أو نعتًا، أو حالًا.

وفي جعل الظروف والمجرورات من حيز المفردات خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنها من حيز الجمل، واستدل على ذلك بوصل الموصولات بهم، نحو: (جاءني الذي عندك، والذي في الدار)، والموصولات لا توصل إلا بالجمل.

ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل، وأن يكونا من حيز المفردات، وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي نابا منابه، فإذا قلت: (زيد في الدار)، إن قدرت أصل المسألة (زيد مستقر في الدار) -كان من حيز المفردات لنيابته مناب المفرد، وإن قدرت أصل المسألة (زيد استقر في الدار) -كان من حيز الجملة لنيابته مناب الجملة.

---

(١) راجع: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٢٧١).

ومنهم من جعله قسمًا برأسه ليس من حيز الجمل، ولا من حيز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السراج، واستدل على ذلك بأنك تقول: (إن في الدار زيدًا)، ولو كان بمنزلة (مستقر)، أو (استقر) -لم يجز تقديمه على اسم (إنَّ»)[١].

فلما كان الظرف والجار والمجرور مؤرُجحين بين المفرد والجملة، أو مستقلين أطلق عليهما النحاة شبه الجملة.

وقد تعرض الشارح للإخبار بشبه الجملة، ولكنه كان متبعًا لمذهب من يوجبون تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف يقدر فعلًا أو وصفًا؛ لأنه كان في تحليله للظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبرًا يقدر عاملًا محذوفًا هو الخبر في الحقيقة.

ومن ذلك قول الناظم:

ثـم سـلامُ الله مـعْ صـلاته عـلى نبـي

قال الشارح: «أي: (كائنان على نبي)، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وليس من باب التنازع؛ لأن بعضهم منعه في الجوامد»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم: **فوز السعيد عنده في الأزلِ.**

قال الشارح: «(فوز) مبتدأ، و(في الأزل) متْعلق بمحذوف خبر، والظرف المضاف العائد على الله تعالى متعلق بمحذوف حال، والتقدير: فوز السعيد مقدر في الأزل حال كونه سابقًا عنده تعالى، أي: في علمه»[٣].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٣٢٧).

(٢) الحاشية ص٣٣.

(٣) الحاشية ص١٧٣.

ومنه أيضًا قول الناظم: **والعقلُ كالروح ولكن قرروا.**

قال الشارح: «(والعقل كالروح) مبتدأ وخبر، أي: والعقل مثل الروح من حيث الخوض في بيان الحقيقة والوقف عن ذلك»[١].

وواضح أن الشارح -في النص الأخير- لم يجعل الخبر وهو (كالروح) من قبيل شبه الجملة، أي: الجار والمجرور؛ لأنه لم يقدر لهما عاملًا محذوفًا يتعلقان به، بل جعل الخبر من قبيل المفرد؛ لأنه قدر الكاف اسمًا بمعنى: مثل، وعليه تكون الكاف هي الخبر في موضع رفع، وتكون (الروح) مضافًا إليه.

ومجيء الكاف اسمًا بمعنى: (مثل) -في اللغة- كثير، ومنه قول الأعشى:

أتنتهون؟ ولن يَنهي ذوي شطط كالطعن يَهلك فيه الزيت والفتل

فالكاف هاهنا في موضع رفع؛ لأنها فاعله[٢]، أي: فاعل (ينهي).

حذف الخبر

ومن القضايا التي تتعلق بالجملة الاسمية، والتي تعرض لها الشارح -حذف خبر المبتدأ، وقد تحدث النحاة عن حذف الخبر وجوبًا وجوازًا، وعينوا مواضع الوجوب.

أما حذفه جوازًا فعندما توجد في الكلام قرينة تدل عليه، كقرينة الاستفهام عن المخبر عنه كقولك: (زيد) لمن قال لك: (من عندك؟)، أي: (زيد عندي)، والعطف

---

(١) الحاشية ص٢٧٢.

(٢) معاني الحروف للرماني ص٤٧.

عليه نحو: (زيد قائم وعمرو)، أي: (وعمرو كذلك)، فهذا وشبهه من الحذف الجائز؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلت عليه[١].

فمعنى ذلك أن ذكره وحذفه يستويان من حيث الجواز، غير أن في حذفه إيجازًا؛ لفهمه من السياق.

وما تعرض له الشارح -في قول الناظم- من صور حذف الخبر -يعد من قبيل الحذف الجائز؛ إذ يمكن التصريح به.

ومن ذلك قول الناظم: **فهل له إدراك أو لا خُلْفُ؟**

قال الشارح: «قوله: (خلف)، أي: في جواب ذلك اختلاف، فهو مبتدأ، خبره محذوف، وهذا الاختلاف مبني على الاختلاف في دليل الصفات الثلاث السابقة»[٢].

فقد دلت هنا قرينة الاستفهام على الخبر المحذوف الذي قدره الشارح بالجار والمجرور المتقدمين على المبتدأ؛ لأنه نكرة.

ومما جاز فيه حذف الخبر أيضًا -على أحد الاحتمالين- قول الناظم:

للمؤمنين إذ بجائز علقت ... هذا وللمختار دنيا ثبتت

قال الشارح: «قوله: (هذا)، أي: افهم هذا، فهو مفعول لمحذوف، أو: هذا كما علمت، مبتدأ خبره محذوف، أو نحو ذلك، وهذا تخلص من بحث إلى بحث آخر؛

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٥).

(٢) الحاشية ص١٣٦.

لأن الكلام السابق كان بجواز رؤيته تعالى، فانتقل عنه إلى الإخبار بوقوعها في الدنيا»[١].

ومثل ذلك قول الناظم: **هذا وقوم فضلوا إذ فضلوا**

قال الشارح: «قوله: (هذا) مفعول لمحذوف، أي: افهم هذا، ويصح غير هذا كما تقدم في نظيره، يريد أنه مبتدأ خبره محذوف»[٢].

ونلاحظ أن الشارح -في هذين النصين- قد ذكر في إعراب (هذا) التي استعملها الناظم؛ للتخلص من بحث إلى بحث -احتمالين، وهما: مفعول به لفعل محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف؛ وذلك لأن إعراب (هذا) محلي، ولهذا قبلت هذين الاحتمالين، وعليه تكون (هذا) في الاحتمال الأول إشارة إلى جملة فعلية حذف منها فعلها مع الفاعل، وتكون في الاحتمال الثاني إشارة إلى جملة اسمية محذوف منها أحد ركنيها وهو المسند؛ لدلالة السياق عليه.

ومن جواز حذف الخبر أيضًا قول الناظم:

كذا الصراط فالعباد مختلف مرورهم فسالم ومتلف

---

(١) الحاشية ص١٩٥.

(٢) الحاشية ص٢١٨.

قال الشارح: «قوله: (فسالم ومنتلف)، أي: فمنهم فريق سالم من الوقوع في نار جهنم، ومنهم فريق منتلف بالوقوع فيها»[١].

حذف المبتدأ

الأصل في المبتدأ والخبر هو الثبوت؛ لأن الحذف خلاف الأصل، لكن يجوز حذف أحدهما عند الدلالة إذا وجدت قرينة تدل على ذلك المحذوف، كما قال الله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨]، فإنه إما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أمري صبر جميل)، أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (فصبر جميل أجمل)، والقرينة هاهنا وجود (فصبر جميل)؛ لأنه يصلح أن يكون أحد جزئي الكلام، فيدل على أن الجزء الآخر محذوف يناسبه[٢].

ومن جواز حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: (هي النار)، وقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور: ١]، أي: (هذه سورة)[٣].

وقد فصلت كتب النحو مواضع حذف المبتدأ وجوبًا[٤]، ولم يتعرض لها الشارح، بل تعرض لحذف المبتدأ جوازًا، ومن حذف المبتدأ جوازًا أحد الاحتمالات الثلاثة في قول الناظم:

---

(١) الحاشية ص٢٩٥.

(٢) شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص٣٣، ٣٤.

(٣) شرح قطر الندى وحاشية السجاعي عليه ص٧٧.

(٤) راجع: هامش شرح الأنموذج في النحو ص٣٣.

علـــى نبـــي جــاء بالتوحيـــد وقــد خــلا الــدين عــن التوحيــد
محمـــدُ العاقـــبُ لرسْـــل ربـــه

قال الشارح: «ويجوز في اللفظ الشريف -يعني: محمدًا صلى الله عليه وسلم- أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هو محمد)، وهذا هو الأولى من جهة التعظيم؛ ليكون الاسم الشريف مرفوعًا، وعمدة، كما أن مدلوله مرفوع الرتبة، وعمدة الخلق، والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: (أعني: محمدًا)، ونحو ذلك، لكن النصب لا يساعده الرسم إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، والجر على أنه بدل أو عطف بيان»[1].

وقد آثر الشارح وجه الرفع على كونه خبر لمبتدأ محذوف رابطًا بين مدلولي الرفع والعمدة نحويًّا، ومدلوليهما اجتماعيًّا، كما أنه استدرك على الوجهين الآخرين بما يضعف من كونه مفعولًا به، أو بدلًا، أو عطف بيان، وسوف نوضح وجه استدراكه على وجهي النصب والجر عند حديثنا عن المفعول به، ثم عن البدل وعطف البيان إن شاء الله تعالى.

ومن جواز حذف المبتدأ أيضًا قول الناظم:

حيٌّ عليمٌ قادرٌ مريدُ

قال الشارح: «(حي) لا يصح أن يكون معطوفًا على (الوجود) بحذف حرف العطف؛ لأنه يجعل المعنى: (وواجب له حي)، وهذا فاسد؛ لأنه الله تعالى هو الحي،

---

(١) الحاشية ص٤٧.

فتعين أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف مقرون بالفاء، والتقدير: (وحيث وجبت له الحياة فهو حي»)[١].

وهنا لم يبيِّن الشارح الموقع الإعرابي فقط لكلمة (حي)، بل بيَّن فساد عطفها على قول الناظم السابق: (وواجب له الوجود) مع حذف حرف العطف، كما هو الحال في مواضع كثيرة من النظم؛ وذلك لأن الوجود مصدر، و(حي) وصف، ولذلك جعل الناظم هذه الجملة التي حذف منها المبتدأ جوابًا لشرط مقدر ربط به بين المعطوفات السابقة، وما لا يصح عطفه عليها، فجعل جملة الشرط المحذوفة المتضمنة للحياة معطوفة على ما ذكره الناظم من صفات الله تعالى.

وكذا قول الناظم: (عليم قادر مريد)، فهي أخبار لمبتدآت محذوفة مقرونة بالفاء في جواب شرط مقدر، والتقدير: (وحيث وجب له العلم فهو عليم، وحيث وجبت له القدرة فهو قادر، وحيث وجبت له الإرادة فهو مريد)[٢].

وكذا قول الناظم: (سَمِعٌ بصير ما يشا يريد) متكلم، فهي أخبار لمبتدآت محذوفة مقرونة بالفاء في جواب شرط مقدر على نحو ما ذكرنا[٣].

ومن حذف المبتدأ جوازا أيضًا -لفهمه من السياق- قول الناظم: (فخالق لعبده وما عمل)، قال الشارح: «و(خالق) خبر لمبتدأ محذوف، والأصل: (فالله خالق»)[٤].

---

(١) الحاشية ص١٣٧.

(٢) الحاشية ص١٣٨.

(٣) الحاشية ص١٣٨، ١٤٠.

(٤) الحاشية ص١٦٧.

وقد نرى الشارح يقدر مبتدأ محذوفًا، وهو يفسر قول الناظم دون أن يصرح أن في الكلام مبتدأ محذوفًا، ومن ذلك قول الناظم:

فإن يثبنا فبمحض الفضل وإن يعذب فبمحض العدل

قال الشارح: «فبمحض الفضل، أي: فإثابته لنا إنما هي بفضله المحض، أي: الخالص، أي: وإن يعذبنا فتعذيبه إنما هو بالعدل المحض أي: الخالص»[1].

فيتضح من تقدير الشارح أن الفاء داخلة في الحقيقة على المبتدأ المحذوف، والجملة الاسمية في محل جزم جوابًا للشرط.

ومما قدر الشارح فيه مبتدأ محذوفًا دون التصريح به قول الناظم:

ومنه إرسال جميع الرسل فلا وجوبَ بل بمحض الفضل

قال الشارح: «(بل بمحض الفضل)، أي: بل إرسالُ الرسل إنما هو بإحسانه الخالص»[2].

تعدد خبر كان

يذكر النحاة أن خبر المبتدأ قد يتعدد، أي: يُخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر بعطف وبغير عطف، فمما تعددت فيه الأخبار من غير عطف قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، ومثال ما تعدد بعطف قولهم: (زيد فقيه وشاعر)، على أنهم يشترطون لجواز العطف بالواو اختلاف

---

(١) الحاشية ص١٧٩، ١٨٠.

(٢) الحاشية ص١٩٨.

الأخبار في المعنى، لا في اللفظ فقط، فلا يجوز العطف في نحو قولهم: (هذا حلو حامض)، و(هذا أعسر أيسر)، فهذان يقومان مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى؛ إذ معنى (حلو حامض) -(مُزٌّ)، ومعنى (أعسر أيسر) -أضبط[١].

وقد تعرض الشارح لتعدد خبر (كان)، وهو جائز قياسًا على تعدد خبر المبتدأ، قال ابن مالك: «وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في (هذا حلو حامض): (كان هذا حلوًا حامضًا)؛ وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدًا -ثبت بعامل، أي: بالابتداء، و(كان) وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدًا، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى»[٢].

فابن مالك لا يقيس تعدد خبر (كان) وأخواتها على تعدد خبر المبتدأ فقط، بل يجعل تعدد خبر (كان) أقوى؛ لأن عمل (كان) في نصب الخبر أقوى من عمل الابتداء في رفع الخبر؛ لأن الابتداء عامل ضعيف؛ لكونه من العوامل المعنوية، ولا يعنينا مقارنة أثر عامل بعامل بقدر ما يعنينا من قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة لغوية أخرى تسير معها جنبًا إلى جنب في الاستعمال.

ومما ورد فيه تعدد خبر (كان) قول الناظم:

وكـن كـما كـان خيـارُ الخلـق حليـفَ حلـمٍ تابعًـا للحـق

---

١) التذييل والتكميل لأبي حيان (٤/ ٨٧، ٨٨).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٣٧).

قال الشارح: «قوله: (حليف حلم)، أي: (وكن حليف حلم)، فهو خبر ثان لـ(كن) في قوله: (وكن كما كان خيار الخلق)، وقوله: (تابعًا للحق)، أي: (وكن تابعًا للحق)، فهو خبر ثالث لـ(كن) المتقدمة»[1].

ونفهم من تقدير الشارح أن الخبر الأول (كما)، وهو إما جار ومجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر، وإما أن تكون الكاف بمعنى: (مثل) فتكون هي الخبر، أما المجرور بالحرف أو الإضافة على كلا الاحتمالين فهو إما المصدر المؤول من (ما) وما بعدها إن كانت (ما) مصدرية، وإما أن تكون (ما) نفسها هي المجرور على جعلها موصولة، وحينئذ يكون العائد محذوفًا، والتقدير: (وكن مثل كون خيار الخلق)، أو (وكن مثل الذي كان عليه خيار الخلق)، والتقدير الأول على جعل (ما) مصدرية، والتقدير الثاني على جعلها موصولة، ويحتمل أن تكون (ما) زائدة كفت الكاف عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة، ونرى أن الأفضل جعلها موصولة، ولا يضر حذف العائد مع جره بغير ما جر به الموصول؛ لأن ذلك كثير في اللغة، ويجوز في الكلام احتمال آخر لم يشر إليه الشارح، وهو أن يكون (حليف) خبرًا أول، و(تابعًا) خبرًا ثانيًا لـ(كن)، وأن تكون (كما) في موضع الحال المتقدمة على صاحبها، والتقدير: (وكن حليف حلم تابعًا للحق مثلما كان خيار الخلق كذلك)، والجار والمجرور وهما (عليه) في موضع خبر (كان) في قوله: (كما كان)، فخبرها إذن محذوف، وإذا جعلنا (كما) كافة ومكفوفة قدرنا لـ(كان) هذه خبرين محذوفين دل عليهما المذكوران، والأصل في هذا التركيب حينئذ: (وكن حليف حلم تابعًا للحق كما كان خيار الخلق حليف حلم تابعًا للحق)، ويجوز أن يكون التقدير: (كذلك).

---

(١) الحاشية ص٣٤١، ٣٤٢.

وقد أجاز النحاة حذف خبر (كان) إذا دل عليه دليل، مثل قولهم: (كان أبوك) جوابًا لمن سأل: (من كان في الدار؟)، أي: (كان أبوك في الدار)، ومثل قولهم: (كان حموك) جوابًا لمن سأل: (من كان قائمًا؟)، أي: (كان حموك قائمًا)[١].

خبر (أن)

وقد تعرض الشارح لخبر (أن) المفتوحة، فأشار إليه، وعينه في كلام الناظم، حتى يتبين مقصوده، وهو:

واجـــزم بـــأن اولا ممـــا يجـــب معرفـــــــــــــــــــــــــــة

قال الشارح: «قوله: (معرفة) خبر (أن»)[٢].

و(أن) من الحروف الناسخة التي تغيِّر حكم الجملة الاسمية؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر، قال الواسطي في (شرح اللمع): «وهي: (إن)، و(لكن)، وهما يغيِّران اللفظ دون المعنى، و(كأن)، و(ليت)، و(لعل)، وهي تغير اللفظ والمعنى، وتجتمع الخمسة في أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما عملت ذلك تشبيهًا بالفعل»[٣].

وما نتناوله الآن من هذه الأحرف (أن) المفتوحة، ولم يذكرها الواسطي مكتفيًا بذكر (إن) المكسورة، وهو متبع في ذلك لسيبويه، حيث عدها خمسة أيضًا، وليس منها (أن) المفتوحة[٤]؛ لأنها فرع من (إن) المكسورة، فليس عدها من بين هذه

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٦٣).

(٢) الحاشية ص٨١.

(٣) شرح اللمع في النحو ص٤٧.

(٤) الكتاب (٢/ ١٣١).

الأحرف إلغاء لها، بل يجب كسرها في مواضع، ويجب فتحها في مواضع، ويجوز فيها الأمران في مواضع، والواردة في قول الناظم هنا واجبة الفتح؛ لأنها في تأويل مصدر مجرور بالياء، وحيثما سدت مع معموليها مسد المصدر وجب فتحها.

الأفعال الناصبة لمفعولين

وبعد أن استعرضنا آراء الشارح فيما يتعلق بقضايا الجملة الاسمية نأتي هنا إلى تناوله لبعض القضايا التي تتعلق بالأفعال التي تنصب مفعولين، وهي في استعمالات اللغة نوعان:

الأول: نوع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي أفعال الرجحان واليقين والتحويل، ولم يتناول الشارح بطبيعة الحال هذه الأفعال تناول النحاة لها، بل تناول ما يتصل منها بمراد قول الناظم، فقد تناول مجيء الظن بمعنى اليقين، وذلك في معرض سوقه للآية الكريمة: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٠] مستدلًا بها على يوم الحساب، فقال: «أي: علمت؛ لأنه جازم»[١].

قال ابن مالك: «وتستعمل (ظن) في المتيقن كثيرًا كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]»[٢].

كما تعرض الشارح للفعل (رأى) من حيث دلالته، وأثر هذه الدلالة على تعديته إلى مفعول، أو مفعولين، وذلك من خلال شرحه لقول الناظم: **أَلم يَرَوْا إيلامَه الأطفالَ**

---

(١) الحاشية ص٢٩١.

(٢) شرح التسهيل (١/ ٨٠).

قال الشارح: «(ألم يروا)، الرؤية بصرية، ويحتمل أن تكون علمية، والأول أبلغ لمزيد التشنيع عليهم، وقوله: (إيلامه) مفعول (يروا)، وعلى جعلها علمية يكون المفعول الثاني محذوفًا تقديره (حاصلًا) مثلًا، وعلى جعلها بصرية لا تحتاج إلى مفعول ثان، واعترض بأن الإيلام عبارة عن تعلق القدرة بالألم، وهو لا يرى، وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير: أثر إيلامه، وذلك الأثر هو الألم»[1].

فعلى احتمال كونها بصرية يكون المعنى: (ألم يبصروا)، وعلى احتمال كونها علمية يكون المعنى: (ألم يعلموا)، وقد اختار الشارح الاحتمال الأول؛ لأن المشاهدة أبلغ في التشنيع على المعتزلة القائلين بوجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى، ولأن الاحتمال الثاني يترتب عليه حذف المفعول الثاني، وما لا يقتضي حذفًا أولى مما يقتضي الحذف -وإن كان حذف المفعول الثاني في باب (ظن) وأخواتها جائزًا إن دل عليه دليل، ومنه قول الشاعر:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه ... مني بمنزلة المُحَب المكرم

أي: (فلا تظني غيره واقعًا)[2].

والثاني: نوع يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل (أعطى)، وما في معناه، و(كسا)[3].

---

(١) الحاشية ص١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل (٢/ ٥٦).

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٤٨).

ومما تعرض له الشارح من هذا الباب -(منح) الوارد بصيغة المضارع في قول الناظم:

هـــذا وأرجـــو اللهَ أن يمنحنــــا عنــدَ الــسؤالِ مطلقًــا حجتنـــا

قال الشارح: «(أن يمنحنا)، أي: يعطينا، يقال: منحه إذا أعطاه، والمنحة: العطية، و(نا) هو المفعول الأول، و(حجتنا) هو الثاني؛ لأن هذا الفعل يتعدى لمفعولين»[١].

وهناك نوع من الأفعال يتعدى إلى المفعولين بنفسه تارة، وإلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر تارة أخرى، ومنه: (اختار)، (استغفر)، (أمر)، (سمى)، (كنى)، (دعا)، (زوج)، (صدق) -بالتخفيف، (هدى)، (عيَّر)[٢].

وقد تعرض الشارح لبعض هذه الأفعال وهو (لَقَّب)، وهو نظير: (سمى)، و(كنى)، وذلك في قول الناظم:

وهـــــذه أرجـــــوزة لقبتهـــــا جـــوهرةَ التوحيـــد قـــد هـــذبتها

قال الشارح: «قوله: (لقبتها جوهرة التوحيد)، وهذا الفعل أعني: (لَقَّب) يتعدى لمفعولين، أما المفعول الأول فبنفسه دائمًا، وأما المفعول الثاني فبنفسه تارة وبحرف الجر أخرى، تقول: لقبت ابني سعد الدين، وبسعد الدين، وقد تعدى هنا إلى المفعولين بنفسه»[٣].

---

(١) الحاشية ص٣٥٠.

(٢) الهمع للسيوطي (٢/ ٨٢).

(٣) الحاشية ص٦١.

الفاعل ونائبه

لقد عرَّف ابن هشام الفاعل بأنه «اسم صريح، أو مؤول به أسند إليه فعل، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به، مثال ذلك (زيد) من قولك: (ضرب زيد عمرًا)، و(علم زيد)، فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه؛ فإن الضرب واقع من زيد، والثاني اسم أسند إليه فعل قائم به، والمراد بقوله: أو مؤول به يدخل فيه نحو: (أن تخشع) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: ١٦]، فإنه اسم مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع»[١].

وقد تعرض الشارح للفاعل الذي هو المصدر المؤول من الحرف المصدري والفعل الوارد في قول الناظم:

فكل من كلف شرعًا وجبا عليه أن يعرف ما قد وجبا.

قال الشارح: «قوله: (أن يعرف)، أي: معرفة، فـ(أن) والفعل في تأويل مصدر، وهو فاعل (وجب»)[٢].

وقد يحذف الفاعل، وحينئذ ينوب عنه المفعول به إن وجد وغيره إن لم يوجد، فيأخذ أحكامه.

والغرض منه حذف الفاعل إما لفظي: كالإيجاز وتصحيح النظم، أو معنوي: كالعلم به، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه، ولكن النيابة مشروطة بتغيير صورة الفعل من مبني للفاعل إلى مبني للمفعول[٣].

---

(١) شرح قطر الندى (٢/ ٧، ٨).

(٢) الحاشية ص٧١.

(٣) شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٢/ ٦١).

ومن قبيل حذف الفاعل للعلم به قول الناظم: **وفُسِّر الإيمانُ بالتصديق**

قال الشارح: «قوله (فسر الإيمان) -ببناء الفعل للمفعول للعلم بفاعله، والأصل: فسر جمهور الأشاعرة والماتريدية، وكذا غيرهم من المعتزلة كالصالحي وابن الراوندي»[١].

ومن حذف الفاعل للعلم به أيضًا قول الناظم:

وعندنا للعبد كسب كلفا

قال الشارح: «قوله: (كلفا)، ألفه للإطلاق، وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود على العبد، والأصل: كلفه الله، أي: ألزمه ما فيه كلفة»[٢].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

وخُصَّ خيرُ الخلق أن قد تَمَّما

قال الشارح: «(خص خير الخلق) ببناء الفعل للمفعول، و(خير الخلق) نائب فاعل الذي هو: الله، والأصل: وخص الله خير الخلق، أي: أفضلهم وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم»[٣].

---

(١) الحاشية ص٩٠.

(٢) الحاشية ص١٧٦.

(٣) الحاشية ص٢٢٣.

الاشتغال

وقد تناولنا حديث الشارح عن الاشتغال عند حديثنا عن الإخبار بالجملة الفعلية، حيث بيَّن الشارح أن في الاسم المتقدم وجهين: الرفع على الابتداء والجملة بعده هي الخبر، والنصب على الاشتغال، أي: بفعل محذوف يفسره المذكور، ونعيد هنا حديث الشارح عن الاشتغال، وحده عند النحاة أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو الملابس ضميره بواسطة، أو غيرها، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه[1].

وقد ذكرت كتب النحو عدة أوجه إعرابية للاسم المتقدم تخضع هذه الأوجه لنوع الفعل المشغول بضميره، أو لنوع الأداة التي تسبق الاسم المتقدم ما إذا كانت تختص بالأفعال، أو الأسماء، أو يغلب دخولها على الأفعال، وعليه فقد يجب رفع الاسم المتقدم، وقد يجب نصبه، وقد يترجح رفعه، وقد يترجح نصبه، وقد يستوي الرفع والنصب، وما تعرض له الشارح مما ورد في قول الناظم إنما هو مما يترجح نصبه؛ لأن الفعل الناصب لضمير الاسم المتقدم يدل على الطلب، فعلى وجه الرفع يكون الإخبار بالجملة الطلبية، وهذا ضعيف عندهم، قال ابن أبي الربيع: «والأمر والنهي يختار فيهما النصب بإضمار فعل، ويجوز الرفع على الابتداء، وإنما حسن النصب بإضمار فعل؛ لأن الابتداء يضعف فيها لما ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردًا، وإذا كان جملة، فالجملة موضوعة موضع الفرد، وأنت إذا قلت: (زيد ضربته)، فأنت قد أخبرت عن ضرب زيد مؤكدًا، وكذلك إذا قلت: (زيدًا اضرِبْه)،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٢٩٦).

فقد أمرت بضرب زيد مؤكدًا، فلما ضعف الابتداء لما ذكرته قوي النصب بإضمار فعل»[1].

وعلى الرغم من ترجيح النحاة لنصب الاسم المتقدم -إذا كان الفعل المتأخر عنه المشغول بضميره دالًّا على الطلب من أمر، ونهي، ودعاء، وغيرها -فإن الشارح يقدم في الذكر احتمال الرفع على الابتداء في قول الناظم: **وكل موجود أنط للسمع به**

فيقول: «(وكل موجود)، أي: وكل موجود علق للسمع به، فـ(أنط) فعل أمر من الإناطة، وهي التعليق، و(كل) مبتدأ خبره جملة (أنط للسمع به)، أو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال، على حد (زيدًا مُرَّ به)، والتقدير: (اقصدْ كل موجود))»[2].

ونلاحظ أن الشارح قدر الفعل المحذوف من معنى الفعل المذكور، ولم يقدر لفظه؛ لأن الفعل المذكور لا يتعدى إلا بالباء، فلا بد أن يقدر للاسم المتقدم فعل من معناه يصل إلى الاسم المتقدم بنفسه، ولا يجوز أن يقدر فعل من لفظ المذكور، قال ابن أبي الربيع: «فإن كان الضمير أو السبب منصوبًا كان الاسم كذلك، فإن كان مخفوضًا فتنظر إلى موضعه، فإن كان موضعه نصبًا فينصب الاسم، وإن كان موضعه رفعًا، فيرْفع الاسم، فإن قلت: ولِمَ لا يكون الاسم مساويًا لضميره، أو سببه في الخفض؟ قلت: لو أتوا به مخفوضًا لم يخل أن يأتوا به بحرف الجر، أو يحذفوا حرف الجر، فإن حذفوا حرف الجر فقالوا: (زيدٍ مررت به) -دخلوا في باب ضعيف، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله، والأكثر في حرف الجر إذا حذف ألا يبقى عمله، فإن

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦٣٣، ٦٣٤).

(٢) الحاشية ص١٤٨.

أبقوا حرف الجر، فقالوا: (بزيد مررت به) فليس الكلام مقتضيًا للفعل؛ لأنه يمكن أن يكون (بزيد) متعلقًا بـ(مررت)، ويكون (به) بدلًا من (بزيد)، ويكون التقدير: (مررت بزيد به)، وهو من بدل المضمر من الظاهر، كما تقول: (ضربت زيدًا إياه»)[1].

فابن أبي الربيع ينتهي إلى القول بإضمار فعل مناسب في مثل هذا؛ إذ يؤدي إضمار لفظ الفعل المذكور إلى حذف حرف الجر مع بقاء عمله، أو إلى جر الاسم المتقدم بما جر به ضميره، وحينئذ تخرج المسألة عن باب الاشتغال، فلا مناص إذن من تقدير فعل مناسب من معنى الفعل المذكور يكون متعديًا بنفسه إلى الاسم المتقدم.

ومما تعرض له الشارح أيضًا من باب الاشتغال ما جاء في قول الناظم:

وكـــل نـــص أوهـــم التـــشبيها أوِّلْـــــــــــــــــــــــــــــــــــه

قال الشارح: «(وكل نص... إلخ)، يصح قراءة (كل) بالرفع مبتدأ، وجملة (أوله) خبر، وبالنصب مفعولًا لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال»[2].

المفعول به

عرف ابن الحاجب المفعول به بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو (ضربت زيدًا)، و(أعطيت عمرًا درهمًا).

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦١٦، ٦١٧).

(٢) الحاشية ص١٥٦.

وقد عقب الرضي على هذا التعريف بأنه لفظ جار الله -يعني الزمخشري، ثم قال: «يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع؛ ليدخل في المنصوب في (ما ضربت زيدًا)، و(أوجدت ضربًا)، و(أحدثت قتلًا)، وكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد»[1].

فالرضي يوضح المراد من تعريف ابن الحاجب متابعة للزمخشري، فيبيِّن أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه: ما يشمل الإيجاب والسلب، وفي هذا يقول السيوطي: «والمراد بالوقوع -التعلق؛ ليدخل نحو (أحدثت ضربًا)، و(أحدثت قتلًا)، و(ما ضربت زيدًا)»[2].

وقد تعرض الشارح لبعض القضايا المتعلقة بالمفعول به مما جاء في قول الناظم، فتناول مجيء المفعول به مصدرًا مؤولًا، ومجيئه جملة محكية بالقول، وتقديمه على عامله، وحذفه، وحذف عامله، وفيما يلي نستعرض هذه القضايا...

مجيئه مصدرًا مؤولًا

فقد جاء المفعول به مصدرًا مؤولًا من الحرف المصدري والفعل في قول الناظم:

موفق لمن أراد أن يصل

قال الشارح: «أي: للذي أراد وصوله لرضاه ومحبته، فـ(أن) والفعل في تأويل مصدر مفعول (أراد)، والجار والمجرور متعلق بـ(موفق)، وضمير (أراد) عائد على

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ١٢٧).

(٢) الهمع (١/ ١٦٥).

الله تعالى، وضمير (يصل) عائد على (من)، فالمعنى: أن الله موفق للشخص الذي أراد الله أن يصل لرضاه عنه ومحبته»[١].

مجيئه مقولًا للقول

يذكر النحاة أن القول قد يستعمل في معنى الظن، فينصب مفعولين بشروط عند الجمهور، وهي: أن يكون بلفظ المضارع، وأن يكون للمخاطب، وأن يسبق باستفهام، وألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير المعمول، وبغير الظرف والجار والمجرور، وبلا شروط عند سليم، وقد يستعمل في غير الظن، وحينئذ هو وفروعه مما يتعدى إلى واحد، ومفعوله إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: (قلت شعرًا، أو خطبة، وحديثًا)، ومفرد يراد به مجرد اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنيًّا للفاعل لنصب (إبراهيم) خلافًا لمن منع هذا النوع، وإما جملة، فتحكى به فتكون في موضع مفعوله»[٢]، ومما حكيت فيه الجملة بالقول -قول الناظم:

وقولهم إن الصلاح واجب   عليه زور

قال الشارح: «وجملة قوله: إن الصلاح واجب عليه -مقول القول»[٣].

---

(١) الحاشية ص١٧٠.

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢/ ٣٦) وما بعدها.

(٣) الحاشية ص١٨٢.

تقديمه على عامله

الأصل في رتبة المفعول به أن يلي الفعل والفاعل، وقد يتقدم المفعول على عامله والفاعل إما جوازًا نحو قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإما وجوبًا، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون له صدر الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيًّا) اسم شرط مفعول به مقدم لـ(تدعو)، و(ما) صلة.

الثانية: أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أما)، وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣]، فإن كلًّا من (اليتيم)، و(ربك) مفعول به مقدم وجوبًا؛ لأن عامله واقع بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الظاهرة في الآية الأولى، والمقدرة في الآية الثانية، أي: (وأما ربك فكبر)[1].

وما تعرض له الشارح من مظاهر تقدم المفعول به على عامله يعد من قبيل التقدم الجائز؛ لأنه غير هاتين المسألتين، ومن ذلك قول الناظم: **والله أرجو في القبول نافعًا**

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي وحاشية يس عليه (٢/ ٧١).

قال الشارح: «(والله أرجو)، أي: لا أرجو إلا الله؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم»[1].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **شطر والاسلامَ اشرحنَّ بالعمل**

قال الشارح: «وهو يريد (الاسلام) -بالنصب، وما بعده عامله، أو بالرفع وما بعده خبره حذف منه الضمير الرابط، والتقدير: (والاسلام اشرحنه بالعمل الصالح)»[2].

فقد ذكر الشارح هنا احتمالًا آخر، وهو رفع (الاسلام) على الابتداء، وجملة (اشرحن) في موضع الخبر، ولكن الاحتمال الأول أقوى، ولذلك قدمه الشارح، وعلة قوته أمران:

أحدهما: أنه خالٍ من التقدير والحذف؛ إذ يترتب على الاحتمال الثاني حذف الضمير العائد على المبتدأ.

والآخر: أنه خالٍ من الضعف؛ إذ يترتب على الاحتمال الثاني الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية، وهذا ضعيف عند النحاة.

ومن تقديم المفعول به على العامل أيضًا قول الناظم: **ووحدةً أوجِبْ لها**

قال الشارح: «أي: أوجب للقدرة وحدة، بمعنى: اعتقد وجوبها، فيجب أن تعتقد أن قدرة الله تعالى واحدة؛ لأن تعددها لا يقتضيه معقول ولا منقول»[3].

---

(١) الحاشية ص٦٣.

(٢) الحاشية ص٩٦.

(٣) الحاشية ص١٤٤.

فقد بيَّن الشارح أن (وحدة) مفعول به مقدم على عامله جوازًا، وهو فعل الأمر الذي هو (أوجب)، وإن كان الشارح لم يصرح بذلك فإن تقديره للأصل في ترتيب الجملة يفهم ذلك.

ومن تقديم المفعول به على العامل أيضًا قول الناظم: وليس كلًّا يفعل اختيارا

قال الشارح: «أي: وليس العبد يفعل كل فعل حال كون ذلك الفعل اختياريًّا، فـ(كلًّا) مفعول لـ(يفعل) مقدم عليه، و(يفعل) بمعنى: (يخلق)»[1].

ومنه أيضًا قول الناظم:

ونسخَ بعض شرعه بالبعض أجز

قال الشارح: «لا يخفى أن (نسخ) مفعول مقدم لـ(أجز) الواقع بعده، أي: اعتقد جواز نسخ بعض شرعه -صلى الله عليه وسلم- بالبعض الآخر جوازًا وقوعيًّا؛ لأن ذلك وقع بالفعل»[2].

حذفه

يجوز حذف الفضلة وهي المفعول به اختصارًا أو اقتصارًا، أي: لدليل، وبلا دليل إن لم يضر حذفه؛ وذلك لغرض إما لفظي: كتناسب الفواصل، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣]، أي: (وما قلاك)، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٣]، أي: (لمن يخشى الله)، وكالإيجاز في

(١) الحاشية ص١٧٨.

(٢) الحاشية ص٢٢٦.

قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، وإما لغرض معنوي: كاحتقاره في نحو قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَاْ وَرُسُلِيٓ ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: (لأغلبن الكافرين)، أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت منه وما أرى مني»[١]، أي: العورة. فإن ضر الحذف امتنع، وذلك كحذف ما سيق جوابًا لسؤال سائل، نحو: (ضربت زيدًا)، لمن قال: (من ضربت؟)، أو حصر، نحو: (ما ضربت إلا زيدًا)، و(إنما ضربت زيدًا)، أو حذف عامله، نحو: (إياك والأسد)[٢].

وقد تعرض الشارح لحذف المفعول به إلا أنه يعد من قبيل الحذف الجائز الذي يقصد به الإيجاز، ومن ذلك قول الناظم: **ومنجز لمن أراد وعده**

قال الشارح: «أي: ومعطٍ للذي أراد به خيرًا ما وعده به على لسان نبيه، أو في كتابه، فمفعول (أراد) محذوف، و(وعده) مفعول (منجز)، والمراد به: الموعود به»[٣].

فالشارح يقدر المفعول به المحذوف بقوله: (خيرًا)، كما يقدر عائد الموصول المحذوف بقوله: (به)، وليس هذا التقدير دقيقًا؛ لأن العائد المجرور بالحرف لا يجوز حذفه إلا إذا جر بما جر به الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: (ويشرب مما تشربون منه)[٤]، على

---

(١) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢/ ٩٣، ٩٤).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٩٤).

(٣) الحاشية ص١٧١.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص٣٢.

حين أن العائد المحذوف الذي قدره الشارح مجرور بالباء، والموصول وهو (من) مجرور باللام، والتقدير الصحيح أن يقال: (ومنجز للذي أراده بخير وعده)، فالمفعول به المحذوف هو الضمير المنصوب العائد على الموصول.

حذف عامله

الأصل في المفعول به أن يكون مذكورًا في الكلام، ولكنه قد يحذف للعلم به إما جوازًا نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيرًا، وإما وجوبًا قياسًا، وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم، أو على الاختصاص نحو: (نحن العربَ أقرى الناس للضيف)، أي: نخص العرب، أو على الإغراء نحو: (السلاح السلاح)، أي: الزم السلاح السلاح، أو على التحذير نحو: (الأسد الأسد)، أي: احذر الأسد الأسد[١].

وقد تعرض الشارح لحذف عامل المفعول به جوازًا للعلم به، وقد ذكر ذلك في أحد احتمالين؛ إذ الاحتمال الثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر الشارح هذين الاحتمالين في إعراب قول الناظم: (هذا) حينما استعملها للانتقال من موضوع إلى موضوع، ومن ذلك قول الناظم:

للمؤمنين إذ بجائز علقت ... هذا وللمختار دنيا ثبتت

قال الشارح: «(هذا)، أي: (افهم هذا)، فهو مفعول لمحذوف، أو (هذا كما علمت) مبتدأ خبره محذوف، أو نحو ذلك، وهذا تخلص من بحث إلى بحث آخر؛

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي وحاشية يس عليه (٢/ ٩٩).

لأن الكلام السابق كان متعلقًا بجواز رؤيته تعالى، فانتقل عنه إلى الإخبار بوقوعها في الدنيا»[١].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **هذا وقوم فصلوا إذ فضلوا**

قال الشارح: «(هذا) مفعول لمحذوف، أي: (افهم هذا)، ويصح غير هذا كما تقدم في نظيره، يريد أنه مبتدأ خبره محذوف»[٢].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **هذا وفي تعيينهم قد اختلف**

قال الشارح: «(هذا)، أي: افهم هذا، فهو مفعول لفعل محذوف، ويصح غير ذلك»[٣].

ومنه أيضًا قول الناظم: **هذا وأرجو الله في الإخلاص**

قال الشارح: «(هذا) مفعول محذوف، أي: افهم هذا، أو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: هذا الذي ذكرته لك في هذه المنظومة مذهب أهل السُّنَّة، أو نحو ذلك، وهذا من باب التخلص، وهو الانتقال من غرض، وهو هنا الأمر بمتابعة السلف الصالح، ومجانبة البدعة ممن خلف إلى غرض آخر وهو هنا رجاء الإخلاص»[٤].

---

(١) الحاشية ص١٩٥.

(٢) الحاشية ص٢١٨.

(٣) الحاشية ص٢٤٤.

(٤) الحاشية ص٣٤٤، ٣٤٥.

وقد يزيد الشارح -في مثل هذا- احتمالًا ثالثًا، بالإضافة إلى كونه مفعولًا لفعل محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، وهذا الاحتمال الثالث أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وقد ذكر الشارح هذه الاحتمالات الثلاثة عند قول الناظم: **هذا وأرجو الله أن يمنحنا**

قال الشارح: «(هذا) مبتدأ، والخبر محذوف، أو بالعكس، أي: هذا مطلوبي، أو المطلوب هذا، أو مفعول لمحذوف، أي: اسأل، أو نحو ذلك، وهذا من باب التخلص، كما مر في نظيره»[1].

على أن الشارح قد يضع أمامنا في نصب الاسم احتمالًا واحدًا، وهو أنه مفعول به لفعل محذوف، وقد فعل ذلك عند قول الناظم:

بكـــل عبـــد حـــافظون وكلـــوا وكـــاتبون خـــيرة لمـــن يهملـــوا

مـــن أمـــره شـــيئًا فعـــل ولـــو ذهـــل حتـــى الأنـــين في المـــرض كـــما نقـــل

قال الشارح: «(حتى الأنين في المرض)، أي: حتى يكتبون الأنين الصادر منه في المرض»[2]، فنفهم من تقديره أن (الأنين) مفعول به لفعل محذوف، أي: (حتى يكتبون الأنين)، ولم يذكر احتمالًا آخر، مع أنه يمكن أن يكون معطوفًا على قوله: (شيئًا)، والمعنى أن الملائكة لن يهملوا من أمره شيئًا فعله، حتى الأنين فإنهم لا يهملونه.

(١) الحاشية ص٣٥٠.

(٢) الحاشية ص٢٥٩.

ويمكن أيضًا أن يكون (الأنين) مرفوعًا على أنه مبتدأ خبره محذوف، وتكون (حتى) ابتدائية، داخلة على جملة اسمية، والتقدير: حتى الأنين في المرض -لا يهملونه، أو (يكتبونه).

وقد عهدنا الشارح يستقصي الأوجه الممكنة في إعراب الكلمة، ويختار من هذه الأوجه -ما هو أكثر تلاؤمًا مع المعنى المراد.

ومما استقصى الشارح فيه الأوجه الإعرابية الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر - قول الناظم: (على نبي جاء بالتوحيد)، (محمد العاقب لرسل ربه).

فقد سبق أن ذكرنا عند حديثنا عن حذف المبتدأ أن الشارح ذكر في الاسم الشريف (محمد صلى الله عليه وسلم) الأوجه الإعرابية الثلاثة، وقد اختار الشارح من بين هذه الأوجه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هو محمد)؛ لأنه عمدة مرفوع، وقد بيَّنا أن الشارح ربط بين المفهوم الاصطلاحي النحوي، والمفهوم اللغوي والاجتماعي للعمدية والرفع؛ حيث إن محمدًا -صلى الله عليه وسلم- مرفوع الرتبة، وعمدة الخلق.

كما أجاز الشارح أن يكون منصوبًا على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: (أعني: محمدًا)، ونحو ذلك، ولكن الشارح يستدرك على هذا الوجه أن النصب لا يساعده الرسم إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور[1].

أما وجه الجر فسوف نرجئ الحديث عنه عند حديثنا عن البدل إن شاء الله تعالى.

---

(١) الحاشية ص٤٧.

ولم يتعرض الشارح لحذف عامل المفعول به جوازًا فقط كما رأينا في هذه التراكيب، بل تعرض أيضًا؛ لحذف عامله وجوبًا، كما رأينا في باب الاشتغال، وذلك عندما يتقدم الاسم المنصوب، ويشتغل الفعل بعده بالعمل في ضميره، فيكون هذا الفعل المتأخر مفسرًا للفعل المحذوف الناصب للاسم المتقدم، ولكن الشارح يذكر شيئًا قريبًا من هذا، غير أنه ليس من باب الاشتغال، وهو أن الاسم المتقدم المنصوب ليس منصوبًا بفعل الأمر بعده مع عدم اتصاله بضمير هذا الاسم المتقدم، ولكنه منصوب بفعل محذوف، وقد بيّن الشارح أن علة نصبه بفعل محذوف، وليس بالفعل المذكور أن الفعل المذكور متصل بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف عليها، وحينئذ لا يعمل فيما قبله، وذلك في قول الناظم: **وعصمة الباري لكل حَتِّما**

قال الشارح: «و(حتما) -بفتح الحاء- على أنه فعل أمر، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف بعد حذف الرابط، والأصل: (حتمنها)، والجملة خبر المبتدأ وهو (عصمة) -إن قرئ بالرفع، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول لمحذوف يدل عليه المذكور، والتقدير: وحتم عصمة الباري، ولم يجعل مفعولًا للمذكور؛ لأنه مقترن بنون التوكيد الخفيفة، وهو حينئذ لا يعمل فيما قبله، فإن قيل: إذا لم يعمل لا يفسر عاملًا، أجيب بأن قولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملًا إنما هو في التفسير الاصطلاحي، فلا ينافي أنه يشير له في الجملة»[1].

فالشارح يذكر أولًا وجه بالرفع في (عصمة) على أنها مبتدأ خبره الجملة الطلبية، مع حذف الرابط، وقد قدم هذا الوجه وكأنه يختاره على الرغم من ضعف الإخبار بالجملة الطلبية فضلًا عن قلة حذف الرابط من جملة الخبر، ثم ذكر وجه

---

(١) الحاشية ص٢٢٢.

النصب على أن المذكور دل على المحذوف، ولكن لم يفسره بالمعنى الاصطلاحي على حد تفسيره في باب الاشتغال، وقد علل لذلك بأن الفعل لا يعمل فيما قبله بسبب اتصاله بنون التوكيد الخفيفة الموقوف عليها بانقلابها ألفًا، وهو يشير بذلك إلى أن الفعل -في هذه الحالة- له صدر الكلام، كما يشير إلى أن الفعل المتصل بنون التوكيد له صدر الكلام إذا كانت خفيفة لا ثقيلة، فإن كانت ثقيلة جاز أن يعمل فيما قبله، ولذلك لم يقدر فعلًا محذوفًا ناصبًا للاسم المتقدم، بل جعله منصوبًا بما بعده في قول الناظم: **والاسلام اشرحنّ بالعمل**[1]، وبذلك نفهم أن الشارح بين ما هو متصل بنون التوكيد الخفيفة، وما هو متصل بنون التوكيد الثقيلة؛ حيث منع أن يعمل الأول فيما قبله، وأجاز ذلك في الثاني، ولا داعي لهذه التفرقة، بل يجوز أن يعمل الفعل المتصل بنون التوكيد فيما قبله مطلقًا، سواء أكانت النون خفيفة أو ثقيلة، وقد ذكرنا هذا عند حديثنا عن الإخبار بالجملة، وتعرضنا لما ذكره الشارح من وجه النصب في (عصمة).

---

(١) الحاشية ص٩٦.

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله، وهو المصدر القلبي الذي يفهم علة الحدث، المتحد مع فعله في الوقت والفاعل[١].

ويتبيَّن لنا من ذلك شروط المفعول له، وهي: أن يكون مصدرًا قلبيًّا مبينًا لعلة الحدث، متحدًا مع عامله في الزمن والفاعل.

فإذا اجتمعت هذه الشروط ترجح نصب المفعول لأجله، وقد أجمل السهيلي هذه الشروط في ثلاثة فقال: «لا يكون المفعول من أجله منصوبًا حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا.

الثاني: أن لا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة.

الثالث: أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره نحو: (جاء زيد خوفًا) و(رغبة فيك)[٢].

ولا يعني السهيلي بالشرط الثالث أن يكون المفعول لأجله مأخوذًا من لفظ الفعل، وإلا لكان مفعولًا مطلقًا، ثم إن المفعول لأجله مبيِّن لعلة الحدث، فلا يجوز

---

(١) شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٢/ ١٢٢).

(٢) نتائج الفكر ص٣٩٥.

(أحسنت إليك إحسانًا إليك)؛ لأن الشيء لا يعلل بنفسه[١]، بل يريد السهيلي أن المفعول لأجله لا يختلف عن فعله في الزمن الذي يدل عليه، ولا في الفاعل، فإذا قيل: (جاء زيد خوفًا) فإن الخوف مصدر قلبي بين علة المجيء، وهو متحد مع المجيء في الزمن، وفي الفاعل.

فإذا فقد المفعول لأجله أحد هذه الشروط وجب جره بحرف دال على التعليل، فيقال: (جئتك للقراءة)[٢].

وقد تعرض الشارح للمفعول لأجله عند شرحه لقول الناظم:

ومـــن لمعلـــوم ضرورةً جحـــد   مـن ديننـا يقتـل كفـرًا لـيس حـد

قال الشارح: «(كفرًا) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: يقتل لأجل كفره؛ لأن جحده لذلك مستلزم لتكذيب النبي -صلى الله عليه وسلم- وليس قتله حدًّا، ولا كفارة لذنبه كما في سائر الحدود»[٣].

فيتضح من تفسير الشارح لقول الناظم أن ما أعربه مفعولًا لأجله -وهو (كفرًا)- ينطبق عليه ما ذكره النحاة من شروط جواز نصبه.

(١) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢/ ١٢٢).

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢/ ١٢٢) وما بعدها.

(٣) الحاشية ص٣٢٤.

الظرف

وقد تناول الشارح ما ورد في قول الناظم من بعض الظروف، ولم يتناولها كما تناولها النحاة، أي: من شتى زواياها، ولكنه تعرض لها في ثنايا تحليله لقول الناظم وصولًا إلى بيان المراد منه، ولذلك لا نجده يبين نوع الظرف، أو حالته الإعرابية، بل نجده يُعنى بما يتعلق به الظرف، أو بترتيبه في الجملة، وبيان علة تقديمه على متعلقه، أو يعنى ببيان دلالته، وخروجه عن معنى الظرفية، كما يبين علة تسكين آخره، فقد تعرض لـ(عند)، و(مع)، و(إذ).

ويطلق النحاة على الظرف -بنوعيه: المكاني والزماني- مفعولًا فيه؛ لوقوع الحدث فيه، وقد عرفه ابن هشام بأنه: «ما ذكر فضلة لأمر وقع فيه من زمان مطلقًا، أو مكان مبهم، أو مفيد مقدارًا، أو مادته مادة عامله، كـ(صمت يومًا)، أو (يوم الخميس)، و(جلست أمامك)، و(سرت فرسخًا)، و(جلست مجلسك»)[1].

وفيما يلي نذكر بعض الظروف التي تناولها الشارح من خلال شرحه للنظم...

(عند)

يبين سيبويه أن (عند) تستعمل لحضور الشيء ودنوه[2]، ومعنى هذا أنها قد تستعمل في الزمان أو المكان حسبما يقتضيه السياق.

---

(١) شرح شذور الذهب ص٢٣٠.

(٢) الكتاب (٤/ ٢٣٢).

أما من حيث تمكنها من الظرفية -فإن سيبويه يبين أنها ملازمة للظرفية، فيقول: «ولو قلت: (ما زيد على قومنا ولا عندنا) -كان النصب ليس غير؛ لأنه لا يجوز حمله -يريد عطفه- على (على)، ألا ترى أنك لو قلت: (ولا على عندِنا) -لم يكن؛ لأن (عندنا) لا تستعمل إلا ظرفًا»[١].

ويوضح السيرافي قول سيبويه، فيبين أن (عند) لا يجوز أن تدخل عليها (على)، لا تقول: (زيد على عندِنا)، ولا تستعمل (عند) إلا ظرفًا، ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا (من)[٢].

وأما من حيث إضافتها فإن النحاة يذكرون (عند) من الأسماء الملازمة للإضافة[٣].

وقد تعرض الشارح للظرف: (عندنا) -الوارد في قول الناظم:

وعنـــدنا أســـماؤه العظيمـــة ... كـــذا صـــفات ذاتـــه قديمـــة

قال الشارح: «و(عندنا) تقديم الظرف للحصر، والضمير لأهل الحق»[٤].

يريد أن الظرف مقدم على الجملة الاسمية، لإفادة الحصر، أي: عندنا، لا عند غيرنا من أهل الباطل، ونفهم من هذا أن أصل التركيب: (أسماؤه العظيمة كذا

---

(١) الكتاب (١/ ٦٨).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٥٤).

(٣) راجع: المقرب لابن عصفور (١/ ٢١٠).

(٤) الحاشية ص١٠١.

صفات ذاته قديمة عندنا)، فالشارح لم يبين حالة الظرف الإعرابية، وقد سبق أن ذكرنا أنه ملازم للنصب على الظرفية، ولا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بـ(من)، فهو من الظروف غير المتصرفة.

كما أن الشارح لم يبين متعلق الظرف، غير أن حديثه عن تقدمه يفهم أنه متعلق بالخبر، وهو (قديمة)، أو متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر، كما بين ذلك عند شرحه لقول الناظم: **وعندنا للعبد كسب**

فقال الشارح: «الظرف متعلق بالنسبة بين المبتدأ -وهو (كسب)، والخبر -وهو الجار والمجرور، والضمير في (عندنا) لأهل السُّنَّة والحق»[1].

(مع)

وأما (مع) -فإن الشارح تناولها من حيث إسكان عينها في قول الناظم: **ثم سلامُ الله معْ صلاته**، فقال الشارح: «بإسكان العين هنا على اللغة القليلة؛ لأجل الوزن، وإن كان الأفصح فتحها»[2].

قال ابن هشام: «وتسكين عينها لغة غنم وربيعة، لا ضرورة خلافًا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس: إنها حينئذ حرف بالإجماع -مردود، وتستعمل مضافة، فتكون ظرفًا، ولها حينئذ -ثلاثة معانٍ:

---

(١) الحاشية ص١٧٥.

(٢) الحاشية ص٣٠.

أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: زمانه، أي: زمان الاجتماع، نحو: (جئتك مع العصر).

والثالث: مرادفة (عند).

وتستعمل مفردة، فتنون، فتكون حالًا»[١]، يريد نحو قولهم: (جئنا معًا).

(إذ)

وتناول الشارح (إذ) من حيث دلالتها في التركيب، فبين أنها تفيد التعليل، وذلك في قول الناظم:

إذ كل من قلد في التوحيد   إيمانه لم يخل من ترديد

قال الشارح: «(إذ) هذا تعليل لوجوب المعرفة السابقة، فكأنه قال: وإنما وجب على المكلف معرفة ما ذكر؛ لأن من قلد...، فـ(إذ)- للتعليل[٢]»، وفي قول الناظم أيضًا: للمؤمنين إذ بجائزٍ عُلقت

قال الشارح: «(إذ بجائز عقلت) -و(إذ) للتعليل داخلة علىْ (علقت)، و(بجائز) متعلق به، فكأنه قال: حكمنا بجواز الرؤية عقلًا؛ لأن الله تعالى علقها بأمر جائز عقلًا وهو استقرار الجبل، حين سأله موسى عليه السلام»[٣].

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٦٥).

٢) الحاشية ص٧٦.

(٣) الحاشية ص١٩٥.

وفي قول الناظم أيضًا:

ولا تخض في الروح إذ ما وردا　　　نص عن الشارع لكن وجدا

قال الشارح: «إذ ما وردا» أي: (لأنه لم يرد دليل عن الله تعالى ببيانها»[1]، وفي قول الناظم كذلك: **إذ جائز غفران غير الكفر**

قال الشارح: «هذا تعليل للشفاعة، فكأنه قال: «لأنه يجوز عقلًا وسمعًا غفران غير الكفر من الذنوب بلا شفاعة»[2].

فقد بين الشارح أن (إذ) في هذه التراكيب تفيد التعليل، ولم يشر إلى احتمال آخر، كما أنه لم يشر إلى كونها حرفًا أو اسمًا، وحينئذ لم يشر إلى موقعها الإعرابي، وقد ذكر ابن هشام دلالة (إذ) على التعليل من بين استعمالاتها الأربعة: وهي أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وأن تكون للزمن المستقبل، وأن تكون للتعليل، وأن تكون للمفاجأة، واستشهد على استعمالها في التعليل بقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا.

ونقل ابن هشام في حقيقتها قولين:

الأول: أنها حرف بمنزلة لام العلة، وحينئذ لا يكون لها موقع إعرابي، ولعل الشارح يرى هذا؛ لأنه قدرها باللام.

---

(١) الحاشية ص٢٦٩.

(٢) الحاشية ص٣٠٧.

الثاني: أنها ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ فإنه إذا قيل: (ضربته إذ أساء)، وأريد بـ(إذ) -الوقت- اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، وحينئذ تكون موضع نصب، وتكون مضافة إلى الجملة بعدها، ويكون لها متعلق والجمهور لم يثبت هذا القسم، أي: دلالتها على التعليل[١].

وقد أنكر السمين الحلبي أن تكون (إذ) لغير الظرفية، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: ٣٠]: (إذ) - ظرف زمان ماض، يخلص المضارع للمضي، وبُني لشبهه بالحرف في الوضع والافتقار، وتليه الجمل مطلقًا، فإذا كانت الجملة فعلية -قبح تقديم الاسم وتأخير الفعل، نحو: (إذ زيد قام)، ولا يتصرف إلا بإضافة الزمن إليه نحو: (يومئذ، وحينئذ)، ولا يكون مفعولًا به، وإن قال به أكثر المعربين، فإنهم يقدرون: (اذكر وقت كذا)، ولا ظرف مكان، ولا زائدًا، ولا حرفًا للتعليل، ولا للمفاجأة، خلافًا لزاعمي ذلك[٢].

وبذلك يكون السمين الحلبي قد ضيق من دائرة الدلالات التي تفيدها (إذ) في التراكيب المختلفة، وقد رأينا ابن هشام قد ذكر لها استعمالات متعددة مستشهدًا عليها بنصوص عربية فصيحة، وهي القرآن الكريم وغيره، وما ذكره الشارح من دلالتها على التعليل في أقوال الناظم يعفينا من تقدير محذوف تتعلق به، كما يعفينا من البحث عن كونها ظرفًا، أو مفعولًا به لهذا المحذوف؛ لأن القول بدلالتها على التعليل يستلزم القول بحرفيتها وأنها بمنزلة اللام، وحينئذ لا يكون لها محل إعرابي.

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٨٠، ٨١).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٤٧) وما بعدها.

الحال

لقد تعرض الشارح لبعض ما ورد في قول الناظم من الأحوال معينًا إياها، مبينًا نوعها من حيث الجمود والاشتقاق، وذلك نفهمه من تقدير المصدر بالمشتق، ومن حيث اللزوم، والتأكيد، ومن حيث ترادفها أو تداخلها، ومن حيث كونها جملة أو شبه جملة، مبينًا صاحب الحال في ذلك كله، رابطًا باقتدار بين المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي في التركيب، متوصلًا إلى ما يريده الناظم من معانٍ عقدية، فهو -كعادته في تناول الظواهر النحوية- لا يتناول الحال من حيث هي، بل من حيث دورها في معطيات النص الدلالية.

والحال في اللغة يُذكر ويُؤنث، وهو الأفصح، يقال: حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، وفي اصطلاح النحويين هي: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله[١].

وللحال أحكام فصلتها كتب النحو وهي الانتقال، وقد تكون لازمة، والاشتقاق وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق، وكونها نكرة وقد تأتي معرفة مؤولة بنكرة، وكون صاحبها غير نكرة محضة، وقد يأتي نكرة مفيدة[٢].

وقد بيَّن الشارح فيما عرض له من الأحوال في قول الناظم هذه الجوانب تصريحًا كان أو تلميحًا، فقد تناول الحال المفردة المشتقة المقدرة مع بيان صاحبها في قول الناظم: **والله أرجو في القبول نافعا**

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) راجع شرح شذور الذهب ص٢٤٩ وما بعدها.

فقال الشارح: «(نافعًا) حال من الاسم الكريم، واستشكل جعل (نافعًا) حالًا من الاسم الكريم بأنه يقتضي لو لم يحْصل نفع بهذه المقدمة، لا يرجو الله، وأجيب بأنه لما تقوى رجاؤه في النفع صار محققًا، فكأنه موجود في سائر الأحوال، وحينئذ فلا ضرر في تقييد الرجاء بالنفع، ويصح جعله حالًا من فاعل (أرجو)، لكنه بعيد؛ إذ فيه إساءة أدب حيث جعل نفسه نافعًا، وعلى كل فهي حال مقدرة؛ لأن النفع بها متأخر عن زمن نطق المصنف بذلك، لا سيما إن كانت الخطبة متقدمة على التأليف»[١].

فهو يبيِّن صاحب الحال، وهو لفظ الجلالة الواقع مفعولًا به مقدمًا على الفعل للاختصاص، ثم يرد على شبهة قد تثار، وهي تقييد الرجاء بالنفع، فيوضح أن قوة الرجاء تتغلب على هذا التقييد، وتجعل الرجاء مطلقًا، ويجيز أن يكون صاحب الحال فاعل (أرجو) المستتر، ولكنه يستبعد ذلك؛ لما فيه من إساءة الأدب، ثم يبيِّن دلالتها على الزمن، فهي حال مقدرة؛ لأن النفع متأخر في الزمن عن نطق المصنف بذلك، وقد قسم النحاة الحال من حيث زمانها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مقارنة في الزمن نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ ﴾ [هود: ٧٢].

الثاني: مقدرة، وهي المستقبلة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: ادخلوا الجنة مقدرين خلودكم؛ إذ الخلود ليس مقارنًا للدخول، بل يحصل بعده.

(١) الحاشية ص٦٣، ٦٤.

الثالث: محكية، وهي الماضية، نحو: (جاء زيد أمس راكبًا)[(١)].

وإذا كان الشارح يرجح أن تكون الحال: (نافعًا) من لفظ الجلالة، لا من فاعل (أرجو) -فإن هذا الرأي يناسبه رأيه في قول الناظم: (طامعًا) الوارد في الشطر الثاني من قوله: (بها مريدًا في الثواب طامعا) حيث يرى أن (طامعًا) صفة لقوله: (مريدًا).

أما الاحتمال الثاني -وهو أن (طامعًا) يصح أن يكون حالًا من فاعل (أرجو)[(٢)] -فإنه لا يتناسب مع كون (نافعًا) حالًا من لفظ الجلالة، بل يكون صاحب الحالين واحدًا وهو فاعل (أرجو)، وعليه تكون الحال متعددة دون أن يتعدد صاحبها، وعلى ما رجحه الشارح من أن (نافعًا) حال من لفظ الجلالة -تكون الحال متعددة وصاحبها متعدد، وحينئذ تكون الحال الأولى من المفعول به، وتكون الثانية من الفاعل، وهذا موافق لما نص عليه النحاة -من أن الحال إذا تعددت لمتعدد جعلت الأولى للثاني، وجعلت الثانية للأول، ومثلوا لذلك بقولهم: (لقيته مصعدًا منحدرًا)، فيقدر الحال الأول -وهو (مصعدًا)- للثاني من الاسمين وهو الهاء، وبالعكس، فيقدر الحال الثاني -وهو (منحدرًا)- للأول من الاسمين وهو التاء، وشاهده قول الشاعر:

عهدت سعاد ذات هوى مُعَنًّى ... فزدت وعاد سلوانًا هواها

فـ(مُعَنًّى) حال من التاء، و(ذات هوى) حال من (سعاد).

وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس، كقول امرئ القيس:

---

(١) شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، وحاشية العطار عليه ص١٦٣.

(٢) الحاشية ص٦٤.

خرجت بها أمشي تجر وراءنا   على أثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة (أمشي) حال من التاء في (خرجت)، وجملة (تجر) -بالتاء حال من الضمير في (بها)[١].

ونخلص من هذا إلى القول بجواز تعدد الحال لصاحب واحد -وهو فاعل (أرجو)، وجواز تعددها لصاحبين، على جعل الحال الأولى للثاني -وهو لفظ الجلالة، وإن كان متقدمًا على الفعل وفاعله -فإنه متأخر في الرتبة، وجعل الحال الثانية للأول وهو فاعل (أرجو) المستتر، وهذا ما رجحه الشارح؛ لأن النفع من الله تعالى، والطمع في الثواب من العبد، ولكن الشارح لم يشر إلى ما قرره النحاة في هذا الشأن، كما أنه لم يصرح بأن الحال هنا مفردة، أي: ليست جملة ولا شبه جملة، وأنها مشتقة؛ إذ هي اسم فاعل، كما أنه لم يوضح نوع الحال من حيث انتقالها ولزومها، فكان ينبغي أن يبين لزوم الحال: (نافعًا) إذا كانت من لفظ الجلالة، كذلك الحال: (طامعًا) فإنها منتقلة، ولعل الشارح ينبه إلى الجانب الذي يتعلق بالمعنى، أما ما لا تعلق له بالمعنى -فإنه يتركه لفهم القارئ، ولذلك صرح بلزوم الحال، وتأكيدها وهي (منزهًا) في قول الناظم:

قيامه بالنفس وحدانيةْ   منزهًا أوصافه سنية

فقال: «(منزهًا) حال من الضمير في قوله: (فواجب له)، فالمعنى: أنه تعالى وجبت له هذه الصفات حال كونه منزهًا، فهي لازمة، مثل:

(دعوت الله سميعًا)، وهي مؤكدة للصفات السابقة»[٢].

---

(١) شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، وحاشية العطار عليه ص١٦٣، ١٦٤.

(٢) الحاشية ص١١٦.

فهو يبين صاحب الحال، ويبين أنها لازمة، أي: لا تفارق صاحبها؛ لأنها مفهومة من وجوب الصفات المذكورة له -تعالى.

وقد نجد الشارح يوضح الحال، ويوضح صاحبها من خلال التقدير والتفسير لقول الناظم، وهذا ما نراه عند شرحه لقوله:

هـــذا وأرجـــو اللهَ أن يمنحنـــا عنـــدَ الـــسؤالِ مطلقًـــا حجتنـــا

فقال الشارح: «أي: عند ورود السؤال علينا من الغير حال كون السؤال مطلقًا، أي: في الدنيا، وفي القبر، وفي القيامة»[1].

فنفهم من تقدير الشارح أن (مطلقًا) حال من (السؤال) من قول الناظم: (عند السؤال)، ومعنى ذلك أن صاحب الحال مضاف إليه، وقد نص النحاة على أن الحال إذا كانت من الفاعل، أو من المفعول به فإنها تأتي بلا شروط، وإذا جاءت من المضاف إليه فإن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا ﴾ [الحجرات: ١٢].

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٠].

---

(١) الحاشية ص٣٥٠.

والثالث: أن يكون المضاف عاملًا في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٤].

فـ(جميعًا) حال من ضمير المخاطبين في (مرجعكم)، والمرجع هو العامل في الحال؛ لأنه مصدر بمنزلة الفعل؛ إذ لو قيل في غير القرآن: (إليه ترجعون جميعًا) - لكان الفعل هو العامل في الحال[1].

وإذا جئنا إلى تقدير الشارح لا نجد ما وضعه النحاة من شروط لمجيء الحال من المضاف إليه متوافرًا في مجيء الحال: (مطلقًا) من المضاف إليه: (السؤال)؛ إذ ليست (عند) بعضًا من المضاف إليه ولا بمنزلة البعض، ولا عاملة في الحال، بل هي ظرف منصوب متعلق بمحذوف حالًا من الضمير: (نا) في (يمنحنا)، والمعنى: (أن يمنحنا حجتنا كائنين عند السؤال).

والحق أن (مطلقًا) ليست حالًا، إنما هي نائب عن المفعول المطلق؛ لأنها وصف لمصدر محذوف، والتقدير: (أن يمنحنا عند السؤال حجتنا -منحًا مطلقًا).

وقوع المصدر حالًا

قد يقع المصدر حالًا، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ وذلك لأنه مؤول بالمشتق، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، إلى غير

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٤٨، ٢٤٩.

ذلك من الآيات القرآنية، والنصوص الواردة عن العرب، وقد اختلف النحاة في سماعية وقوع المصدر حالًا، أو قياسيته[١].

ومهما يكن فإن كثيرًا من المصادر المنصوبة يمكن تأويلها بالمشتق على أنها حال، وعلى هذا حمل الشارح بعض المصادر المنصوبة الواردة في قول الناظم مؤولًا إياها بالمشتق، أي: باسم الفاعل، أو اسم المفعول حسبما يقتضيه المعنى.

ومن ذلك قول الناظم: **وليس كلًّا يفعل اختيارا**

قال الشارح: «أي: وليس العبد **يفعل** كل فعل حال كون ذلك الفعل اختياريًّا»[٢].

فواضح من تقدير الشارح أنه جعل قوله: (اختيارًا) حالًا من (فعل)، وهو ما أضيفت إليه (كل)، ثم حذف، وعوض عنه بالتنوين، ولذلك أوَّل الشارح المصدر بمصدر منسوب؛ حتى يضفي عليه معنى المشتق، والمعنى: (وليس العبد يفعل كل فعل اختياريًا)، وبما أن (كلًّا) تكتسب معنى ما تضاف إليه -فإنها هي صاحب الحال، ولكن الشارح جعل الفعل صاحب الحال توضيحًا للمعنى.

ونرى أن الشارح لو أوَّل المصدر باسم المفعول، وجعل صاحب الحال الضمير المستتر في الفعل: (يفعل) العائد على ما يعود عليه اسم (ليس)، وهو العبد -لكان أفضل، وأوضح للمعنى، ويكون التقدير حينئذ: (وليس العبد يفعل كل فعل مختارًا).

---

(١) راجع: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (٢/ ٣٤٢).

(٢) الحاشية ص١٧٨.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

ونسخُه لشرع غيرِهِ وقعَ حتمًا أذل الله من له منع

قال الشارح: «أي: ونسخ شرع نبينا صلى الله عليه وسلم لشرع كل نبي غيره وقع، وحصل حال كونه متحتمًا، فـ(حتمًا) بمعنى: متحتمًا حال من فاعل (وقع»)[١].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

وعندنا أن الدعاءَ ينفعُ كما من القرآنِ وعدًا يُسمع

قال الشارح: «أي: لأجل الذي يسمع داله من ألفاظ القرآن الكريم حال كونه موعودًا به، فالكاف للتعليل، و(وما) اسم موصول، و(يسمع) صلته، و(وعدًا) بمعنى (موعودًا به) حال، والمسموع إنما هو الدال، والموعود به -المدلول، لا الدال»[٢].

كذلك قول الناظم:

وواجبٌ أخذُ العباد الصحفا كما من القرآنِ نصًا عُرفا

قال الشارح: «أي: كالأخذ الذي عرف من القرآن حال كونه منصوصًا، فنصًا بمعنى: منصوصًا، حال من الضمير في (عرف) المبني للمفعول، وهو صلة الموصول، و(من القرآن) متعلق به، قدم عليه لاستقامة الوزن»[٣].

---

(١) الحاشية ص٢٢٦.

(٢) الحاشية ص٢٩١.

(٣) الحاشية ص٢٩١.

وهكذا فإننا نرى الشارح يؤول المصدر باسم الفاعل تارة، كما فعل في (حتمًا)، وباسم المفعول تارة أخرى، كما فعل في (وعدًا)، و(نصًّا)، وذلك على حسب ما يقتضيه المعنى الذي يريده الناظم.

ويمكن أن نستنتج من صنيع الشارح -أنه يؤيد المذهب الداعي إلى جواز وقوع المصدر حالًا قياسًا مطلقًا، ولا يوقف فيه عند حد ما ورد من نصوص عن العرب، وهو مذهب المبرد، ولكن الناقلين عنه اختلفوا في قياس ذلك مطلقًا، أو قياس ذلك فيما كان المصدر فيه من نوع العقل، قال أبو حيان: «ومع كثرة ما ورد من ذلك، فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز: (جاء زيد بكاء)، ولا: (ضحك زيد بكاء) وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد، فقال: يجوز القياس، فقيل عنه مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع للفعل، نحو: (أتيته سرعة)»[1].

ويبدو أن مذهب المبرد قياس ذلك إذا كان المصدر من نوع الفعل، قال: «ولو قلت: (جئته إعطاء) لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن (جئته سعيًا)، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها»[2].

ونحن نرى أن ما ذهب إليه المبرد -وهو جواز وقوع المصدر حالًا قياسًا إذا كان المصدر من نوع الفعل- هو الصحيح؛ لأن هذا موافق لما ورد في قول الناظم من

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٣٤٢).

(٢) المقتضب (٣/ ٢٣٤).

مصادر وقعت موقع الحال، وحملها الشارح على ذلك؛ فإن الاختيار نوع من فعل العبد، والتحتم نوع من الوقوع، والوعد نوع من السماع، والنص نوع من العرف، فليست المصادر هنا غريبة، أو مناقضة للأفعال.

الحال الجملة والمتعددة

ومن قضايا الحال التي تعرض لها الشارح مجيئها جملة، وتعددها، وقد جاء ذلك في قول الناظم:

قيامُـــه بـــالنفسِ وحدانيـــةْ   منزهًـــا أوصـــافه ســـنيةْ

قال الشارح: «وكذلك جملة: (أوصافه سنية)، فهي حال أيضًا من الضمير المذكور -يريد الضمير في قول الناظم السابق: (فواجب له الوجود والقدم) فهي حال مترادفة، ويجوز أن تكون حالًا من الضمير في (منزهًا)، فهي حال متداخلة»[1].

فقد جاءت الحال هنا جملة اسمية من مبتدأ وخبر، كما أنها جاءت متعددة، فإذا كان صاحبها هو صاحب الحال الأولى وهي (منزهًا) سميت الحال مترادفة، وإذا كان صاحبها الضمير المستكن في (منزهًا)؛ لأنه اسم مفعول سميت الحال متداخلة، قال الشيخ خالد الأزهري: «ومتعددة لواحد مع الترادف، أو التداخل نحو: (جاء زيد راكبًا مبتسمًا)، فإن جعلت (راكبًا) و(مبتسمًا) حالين من (زيد) حالًا بعد حال - فهي المترادفة، بمعنى: المتتابعة؛ سميت بذلك لترادفها، أي: تتابعها، وإن جعلت

(١) الحاشية ص١١٦.

(مبتسمًا) حالًا من فاعل (راكبًا) المستتر فيه فهي المتداخلة، سميت بذلك لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى»[١].

مجيء الحال شبه جملة

كذلك تعرض الشارح لوقوع الجار والمجرور في موضع الحال؛ حيث يتعلق الجار والمجرور بمحذوف هو الحال في الحقيقة.

ومما جعل فيه الشارح الجار والمجرور متعلقين بمحذوف حالًا قول الناظم:

وفُسِّر الإيمان بالتصديق والنطق فيه الخُلْفُ بالتحقيق

فقال الشارح: «(بالتحقيق)، أي: متلبسًا بالتحقيق الذي هو إثبات الشيء بدليل، فالمعنى: متلبسًا بالإثبات بالأدلة القائمة على دعوى كل من الفريقين»[٢]، فالشارح يبيِّن أن الجار والمجرور (بالتحقيق) متعلقان بمحذوف حالًا من (الخلف)، وإن لم يصرح بذلك إلا أن تقديره للحال المحذوفة بقوله: (متلبسًا) يدل على ذلك.

ويذكر النحاة أن الجار والمجرور إذا وقعا بعد معرفة أو نكرة -كانا في حكم الجملة، قال ابن هشام: «حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة حكم الجملة، فهو صفة في نحو: (رأيت طائرًا على غصن)؛ لأنه بعد نكرة محضة، وهو (طائر)، أو حال في نحو قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]، أي: متزينًا؛ لأنه بعد معرفة محضة، وهي الضمير المستتر في (خرج)»[٣].

---

(١) شرح الأزهرية، وحاشية العطار عليه ص١٦٤.

(٢) الحاشية ص٩٣.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب ص٢٤.

كما يذكر النحاة أيضًا أن الجار والمجرور متى وقعا صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبرًا لمخبر عنه، أو حالًا لذي حال -تعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوبًا تقديره كائن؛ لأن الأصل في الصفة، والحال، والخبر -الإفراد، أو تقديره: استقر؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، ويعضده الاتفاق عليه في الصلة(١).

التمييز

ومن الأسماء المنصوبة التي تناولها الشارح بالتحليل التمييز، وهو اسم نكرة بمعنى (من) مبيِّن لإبهام اسم أو نسبة، فالمبيِّن لإبهام اسم نحو: (عشرين درهمًا)، والمبيِّن لإبهام نسبة نحو: (طاب نفسًا)(٢).

وتقسم كتب النحو التمييز إلى: تمييز مفرد، وتمييز نسبة، وتقسم تمييز المفرد إلى: تمييز عدد، وتمييز مقدار، وتمييز شبه المقدار، وتقسم تمييز النسبة إلى: محول عن الفاعل، ومحول عن المفعول به، ومحول عن غيرهما، وإلى غير محول، وكل ذلك موضح في كتب النحو(٣).

ولم يتناول الشارح مما جاء في قول الناظم إلا تمييز النسبة، وهو إما محول أو غير محول، ومن التمييز المحول عن المضاف الذي هو المبتدأ ما جاء في قول الناظم:

وجـــائز في حقـــه مـــا أمكنـــا ... إيجـــادًا اعـــدامًا كرزقـــه الغِنَـــي

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص٦٥ بهامش إعراب الألفية.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ص١٢٣، ١٢٤.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٥٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٨٦) وما بعدها.

قال الشارح: «(إيجادًا اعدامًا) تمييزان محولان عن المضاف الذي كان مبتدأ في الأصل، والتقدير: (وإيجاد ما أمكن وإعدامه جائز كل منهما في حقه -تعالى»)[١].

فقد جعل الشارح -التمييز محولًا من المبتدأ المضاف إلى (ما) الموصولة، ثم ناقش ما قد يتوهم من عدم المغايرة بين المبتدأ والخبر، وأنهما في معنى واحد؛ لأن إيجاد الممكن، وإعدامه هو الجائز، فبيّن الشارح أن المغايرة اللفظية القوية بينهما كافية لجواز الإخبار بكلمة (جائز) عن (إيجاد ما أمكن وإعدامه)، ثم قال: «ويدفع أصل الإشكال بأن المبتدأ هو الممكن في ذاته، والخبر هو الجائز في حقه -تعالى»[٢].

وبذلك تندفع شبهة عدم المغايرة في المعنى بين المبتدأ والخبر، على أن التمييز هنا يجوز أن يكون محولًا عن الفاعل، ويكون التقدير: (ما أمكن إيجاده وإعدامه جائز في حقه -تعالى)، وربما كان هذا التقدير أحسن؛ لما يترتب على التقدير الأول من عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر في التثنية، ولذلك اضطر الشارح إلى تقدير (كل منهما) بعد الخبر الذي هو (جائز)؛ حتى يحقق المطابقة بين المبتدأ والخبر في التثنية.

ولم يرى الشارح هنا احتمالًا إعرابيًا آخر غير التمييز المحول عن المبتدأ كما وضحنا، على حين رأى في نظيره وجهًا إعرابيًا آخر -وهو النصب على نزع الخافض، وذلك في قول الناظم:

فكل من كلف شرعًا وجبا ... عليه أن يعرف ما قد وجبا

(١) الحاشية ص١٦٦.

(٢) الحاشية ص١٦٦.

قال الشارح: «(شرعًا) الأَوْلى أنه منصوب على التمييز، وإن ذكر الشيخ عبد السلام أنه منضوب على نزع الخافض؛ لأنه سماعي، لكن أجيب عنه بأنه كثر في كلام المؤلفين حتى صار كالقياسي، وعلى كل فهو متعلق بقوله: (وجبا)، وقيل متعلق بـ(كلفا)، لكن الأظهر الأول؛ لأن المقصود أن المعرفة وجبت بالشرع لا بالعقل، وليس المقصود تقييد التكليف بالشرع»[1].

فهو يرجح كونه تمييزًا على كونه منصوبًا بنزع الخافض، كما يرجح أن يكون متعلقًا بالفعل (وجب) لا بالفعل (كلف)؛ إذ لا معنى في تقييد التكليف بالشرع، على حين تكون المعرفة بالشرع وبالعقل، وليس هذا التمييز محولًا عن شيء.

وقد نجد الشارح يذكر هذين الوجهين أيضًا، ولكنه يقدم النصب على نزع الخافض على التمييز، كما فعل في قول الناظم:

والسابقون فضلهم نصًّا عرفْ ... هذا وفي تعيينهم قد اختُلفْ

قال الشارح: «و(نصًّا) منصوب على نزع الخافض، وفي عبارة بعضهم منصوب على التمييز»[2]، فهو هنا يقدم النصب على نزع الخافض، وكأنه يرجحه على التمييز، ولم يذكر سبب هذا الترجيح مع أنه في الموضع السابق رجح التمييز.

على أنه لم يذكر هنا احتمال كونه حالًا بمعنى: (منصوصًا) كما ذكر ذلك في قول الناظم: (كما من القرآن نصًّا عرفا)، فقد اقتصر هناك على وجه واحد وهو الحال، ولم يذكر احتمالي: التمييز، والنصب على نزع الخافض، على حين لم يذكر هنا إلى جانب

---

(١) الحاشية ص٧٠.

(٢) الحاشية ص٢٤٤.

هذين الاحتمالين احتمال الحال، وكان ينبغي على الشارح أن يذكر علة الاختلاف بين تحليله لكلمة (نصًّا) هناك، وتحليله لها هنا، مع أن التركيب هناك لم يختلف عنه هنا.

كما نجد الشارح أيضًا يقدم النصب على نزع الخافض على التمييز في قول الناظم:

ومــن لمعلــوم ضرورة جحــدْ   مـن ديننـا يقتـل كفـرًا لـيس حـد

قال الشارح: «(ضرورة) منصوب بنزع الخافض، أي: بالضرورة، أو على التمييز، أي: من جهة الضرورة»[1]، والاسم المنصوب هنا ليس متعلقًا بالفعل بعده (جحد)، وإنما هو متعلق باسم المفعول وهو (معلوم)؛ لأن المعنى: (ومن جحد معلومًا من الدين بالضرورة، أو من جهة الضرورة).

(١) الحاشية ص٣٢٤.

حروف الجر

وهنا نعرض لما تناوله الشارح من حروف الجر الواردة في قول الناظم، وقد تناولها الشارح من حيث بيان معانيها حسبما يقتضيه سياق النظم، ومن حيث متعلقها وهو الفعل أو شبهه؛ لأن معنى الحرف لا يتضح إلا من خلال بيان جهة تعلقه بالفعل، أو شبهه.

وقد تناول سيبويه حروف الجر في سياق حديثه عن الجر بوجه عام، فقال: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: شيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا.

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: (مررت بعبدِ الله)، و(هذا لعبدِ الله)، و(ما أنت كزيدٍ)، و(يا لَبكرٍ)، و(تالله لا أفعل ذاك)، و(من)، (في)، (عن)، (مذ)، (رب)، وما أشبه ذلك، وكذلك (أخذته عن زيدٍ)، و(إلى زيدٍ»)[1].

فواضح من كلام سيبويه أنه يسميها حروف الإضافة إدراجًا لها مع الأسماء والظروف الملازمة للإضافة، وقد سار أبو جعفر النحاس على نهجه؛ حيث ذكر الأسماء والظروف الملازمة للإضافة مع حروف الجر، وجعلها جميعًا تحت باب: (حروف الخفض)[2]، ولكن النحاة بعد ذلك فصلوا حروف الجر عن الإضافة، وجعلوا كل منهما بابًا مستقلًا له قضاياه ومسائله، بل إن بعض النحاة أفرد الحروف بمؤلفات مستقلة: كالرماني في كتابه (حروف المعاني)، والمرادي في كتابه (الجنى

---

(١) الكتاب (١/ ٤١٩، ٤٢٠).

(٢) التفاحة في النحو ص١٧.

الداني في حروف المعاني)، وغيرهما، وفيما يلي نتناول معاني بعض حروف الجر كما ذكرها الشارح...

من معاني الباء

يرى الشارح أن الباء في البسملة إما للمصاحبة على وجه التبرك، أو للاستعانة كذلك، أي: للتبرك أيضًا، ثم يذكر أنه لا مانع من الاستعانة باسمه تعالى، كما يستعان بذاته، وباء الاستعانة تدخل على الآلة، فيلزم عليها جعل اسم الله تعالى مقصودًا لغيره، لا لذاته إلا أن يقال: إن من جعلها للاستعانة نظر إلى جهة أخرى، وهي أن الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه الأكمل إلا باسمه تعالى[1]، قال المرادي: «وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتبت بالقلم)، و(ضربت بالسيف)، ومنه في أشهر الوجهين: بسم الله الرحمن الرحيم»[2].

كما تعرض الشارح لمعنى الباء في قول الناظم:

فأرشدَ الخلقَ لدين الحق ... بسيفه وهديه للحق

فقال الشارح: «الباء في (بسيفه) يحتمل أن يكون متعلقًا بحال محذوفة من فاعل (أرشد)، أي: أرشد الخلق لدين الحق في حال كونه متلبسًا بسيفه، أو حال كونه ملجئًا لهم بسيفه؛ لأن الإرشاد والدلالة ليسا بالسيف حتى تكون الباء للتعدية، بل

---

(١) الحاشية ص٢٣، ٢٤.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص٣٨.

باللسان قطعًا، وهذا إذا جعل (أرشد) بمعنى: (دل)، أما إذا جعل بمعنى: (صيرهم راشدين) على أن المراد بالخلق أمة الإجابة، فالباء للسببية»[١].

ولعل الشارح يريد بالاحتمال الأول أن الباء للمصاحبة -وإن لم يصرح بذلك؛ لأنها هي التي تتعلق بالحال المحذوفة، قال المرادي في باء المصاحبة: «ولها علامتان:

إحداهما: أن يحسن في موضعها (مع).

والأخرى: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن ﴾ [النساء: ١٧٠]، أي: مع الحق، أو محقًّا»[٢]، وعليه يمكن أن يكون التقدير هنا: (مع سيفه)، أو (مجاهدًا).

ويعلل الشارح لذلك بأن الإرشاد والدلالة لا يكونان بالسيف، بل يكونان باللسان، ومن ثَم ليست الباء للتعدية، وهذا تعليل خاطئ؛ إذ لو جعل الإرشاد والدلالة بالسيف، أو باللسان -لكانت الباء للاستعانة، لا للتعدية كما توهم الشارح؛ لأن السيف حينئذ يكون آلة الفعل، وقد تورع الشارح أن يكون السيف آلة الإرشاد والدلالة، فلم يجعل الباء للاستعانة مع أنه جعلها للسببية على جعل (أرشد) بمعنى (صير)، وبذلك يكون السيف سببًا في تصييرهم راشدين، ومن ثَم لا تزول شبهة إدخال الناس في الإسلام كرهًا، وربما كان جعل الباء للاستعانة أبعد عن هذه الشبهة؛ إذ لا مانع أن يرشد الناس إلى الحق مستعينًا بسيفه، بمعنى: مجاهدًا، ولذلك نرجح أن تكون الباء هنا للمصاحبة، أو للاستعانة.

---

(١) الحاشية ص٤٥.

(٢) الجنى الداني ص٤٠.

ومما ذكر الشارح أن الباء فيه للسببية قول الناظم:

ورُجِّحت زيادة الإيمان بما تزيد طاعة الإنسان

قال الشارح: «بما تزيد طاعة الإنسان، أي: بسبب زيادة طاعة الإنسان، فالباء سببية»(١).

ومما ترددت فيه الباء بين أكثر من معنى قول الناظم: **قيامه بالنفس وحدانية**

فقد ذكر الشارح أن السكتاني جعل الباء في (بالنفس) -باء الآلة يعني: للاستعانة، وقد بيّن الشارح أن في هذا الرأي إساءة أدب، غير أن الشيخ يحيى الشاوي قد تخلص من إساءة الأدب بأن فائدة ذلك تظهر في المقابل، أي: لا بغيره، فالمعنى: أن الغير ليس آلة في قيامه -تعالى، فهو نظير ما سبق في وجوده لذاته لا لعلة، ثم عقب الشارح على ذلك بقوله: «ولكن الأولى أن الباء للسببية؛ لأن الآلة واسطة الفعل، ولا تناسب هنا، كما لا يناسب هنا جعلها للتعدية؛ لأن مجرور الباء التي للتعدية يكون مفعولًا به معنًى كقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧]، ولا كذلك ما هنا، وجعلها الشيخ الملوي بمعنى (في) -فهي للظرفية المجازية، فالمعنى: قيامه في نفسه ليس باعتبار شيء آخر»(٢).

ومما ذكر الشارح أن الباء فيه للسببية أيضًا قول الناظم:

مخضين لكن ذا الخلاف خصا بالأنبيا ومن عليهم نصا

---

(١) الحاشية ص١٠٠.

(٢) الحاشية ص١١٢.

قال الشارح: «بالأنبياء، أي: بسبب إخراج الأنبياء منه؛ فإن الأرض لا تأكل أجسامهم، ولا تبلي أبدانهم اتفاقًا، فالخلاف في غيرهم وغير من ألحق بهم»[١].

وبذلك يكون الشارح قد دفع توهم كون الخلاف بين العلماء حول العدم والتفريق المحضين مطلقًا شاملًا لأجساد الأنبياء، ومن ألحق بهم فلم يجعل الباء متعلقة بالفعل (خص) من جهة وقوع الخلاف على أجساد الأنبياء أيضًا؛ لأن العلماء اتفقوا على أن أجساد الأنبياء لا تبلى، ولذلك جعل الباء متعلقة بالفعل: (خص) من جهة أن الأنبياء لم يدخلوا في هذا الخلاف، بل إخراجهم ممن تأكل الأرض أجسادهم سبب في أن العلماء قيدوا إطلاق هذا الخلاف.

وقد تأتي الباء للظرفية صراحة، بمعنى: (في) كما في قول الناظم:

تجد به صنعا بديع الحِكم

قال الشارح: «والباء في (به) بمعنى: (في)»[٢].

من معاني (من)

وقد تعرض الشارح لبعض معاني (من) الواردة في النظم، ولم يقصد الشارح إلى كل (من) في أقوال الناظم؛ لأنه لا يعني الحديث عن حروف الجر في ذاتها، وإنما يعني بحرف الجر حينما يكون له معنى في السياق قد يخفى على القارئ، أو ربما فهمه فهمًا يخالف مراد الناظم فبيَّن دلالة (من) على التعليل في قول الناظم:

---

(١) الحاشية ص٢٨٠.

(٢) الحاشية ص٨٧.

لكن من التطويل كلت الهمم

قال الشارح: «(من التطويل)، أي: من أجله وسببه، فـ(من) للتعليل»[١].

كما بيَّن أنها تدل على البدل في قول الناظم:

هـــذا وأرجـــو الله في الإخـــلاص مـــن الريـــاء ثـــم في الخـــلاص

قال الشارح: «(من الرياء) -بالمد- أي: بدله، فـ(من) للبدل على حد قوله تعالى: ﴿ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ۚ فَمَا ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها، وليست للتعدية؛ لأنه لم يعبر بالخلاص، أو بالخلوص، بل عبر بالإخلاص»[٢].

من معاني اللام

كما تعرض الشارح لبعض معاني اللام، فناقش معنى اللام الداخلة على الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢]، وذلك في معرض حديثه عما قد يوهمه ظاهر الآية من اكتساب علمه -تعالى، وكان ذلك في ثنايا شرحه لقول الناظم: (وعلمه ولا يقال مكتسب)، فبيَّن أن المراد بقوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ -لنظهر لهم متعلق علمنا، أو أن المراد: (لنُعلِم) - بضم النون وكسر اللام من (أعلم)، ثم ناقش الشارح ما قد يتوهم من أن اللام للتعليل مع أن أفعال الله لا تعلل، فأجاب بأن اللام هي لام العاقبة[٣].

---

(١) الحاشية ص٥٧، وراجع: مغني اللبيب (١/ ٣٥٠).

(٢) الحاشية ص٣٤٦، وراجع: مغني اللبيب (١/ ٣٥٠، ٣٥١):

(٣) الحاشية ص١٢٨.

وتأتي اللام للعاقبة كثيرًا، قال الرماني: «وقد تقع هذه اللام بمعنى: العاقبة نحو قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٩]، أي: فكانت عاقبته أن كان لهم عدوًّا، وهم إنما التقطوه؛ ليكون لهم ولدًا، وبعض النحويين يسمي هذه اللام لام الصيرورة، أي: ليصير لهم، أو فصار لهم»[١].

وما نقله الشارح عن الشيخ الملوي من أن المراد بالفعل (لنعلم) -وهو مفتوح النون واللام من (علم)- قد يكون بضم النون وكسر اللام من (أعلم)، فهو ضرب من التخمين والتكلف؛ إذ لم ترد به قراءة حتى يستند إليها، وكان ينبغي على الشارح أن يرد على هذا، كما رد على ما نقل عن ابن العربي من أن المراد: تنزيل المتكلم منزلة من لم يعلم -بأنه مدسوس على الشيخ، وكنا قد أشرنا من قبل عند حديثنا عن معنى (أل) في قول الناظم: (الحمد لله) إلى ما ذكره الشارح من احتمالات ثلاثة في معنى اللام في (لله)، وهي إما للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك، فتحصل من هذا احتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة -يريد أن معاني اللام الثلاثة تأتي مع كل احتمال من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها في (أل) في (الحمد)، وهي: الاستغراق، والجنس، والعهد، ثم يعقب على هذه الاحتمالات التسعة بقوله: «فيمتنع منها جعل اللام للملك، مع جعل (أل) للعهد إذا جعل المعهود هو الحمد القديم فقط؛ لأن القديم لا يملك بخلاف ما إذا جعل المعهود حمد من يعتد بحمده كحمده تعالى، وحمد أنبيائه وأوليائه وأصفيائه؛ لأن المعهود حينئذ هو الجملة المركبة من القديم والحادث، والقاعدة أن المركب من القديم والحادث حادث فهو يربط بين هذه المعاني الثلاثة لـ(اللام)، والمعاني الثلاثة لـ(أل) من حيث ما يصلح من معاني اللام لكل معنى من معاني (أل)، فيقرر امتناع كون اللام للملك مع كون (أل)

(١) معاني الحروف ص٥٦.

للعهد، وذلك إذا جعل المعهود هو الحمد القديم، وبذلك يتخذ الشارح المعاني اللغوية للأدوات وسائل إلى فهم المسائل المتعلقة بالعقيدة، ويوفق بين ما تعطيه اللام من دلالات في (لله)، وما تعطيه (أل) من معانٍ في (الحمد)، فيبيِّن ما يقبل الملك من أنواع الحمد، وما لا يقبله، فيناسبه من معاني اللام الاختصاص، أو الاستحقاق، يقول الواسطي في سياق حديثه عن حروف الجر: «ومنها اللام وهي على ضربين: للملك فيما يصح فيه الملك نحو: المال لزيد، والتخصيص، والتحقيق فيما لا يصح فيه الملك نحو: (المسجد لزيد)»[1].

ومما تعرض له الشارح من معاني اللام -مجيئها بمعنى (على)، أي: دالة على الاستعلاء المعنوي، ومن ذلك قول الناظم:

فكل نص للحدوث دلا احمل على اللفظ الذي قد دلا

قال الشارح: «(للحدوث دلَّا)، أي: دل على حدوث القرآن، فاللام بمعنى (على)، والألف في (دلَّا) للإطلاق»[2].

وقد فسر الشارح اللام في (للحدوث) بـ(على)؛ لأن الفعل وهو (دل) يتعدى بـ(على) لا باللام، ونظير ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، أي: فعليها، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٩١]، أي: فسلام عليك[3].

---

(١) شرح اللمع في النحو ص٩٢.

(٢) الحاشية ص١٦٢.

(٣) تفسير القرطبي (٥/ ٣٩٤٥).

ومن معاني اللام التي تعرض لها الشارح دخولها على المفعول به؛ لتقوية العامل كما في قول الناظم: **(فخالق لعبده وما عمل)**، قال الشارح: «اللام في (لعبده) للتقوية»[١]، وكما في قول الناظم أيضًا: **(ومَن لمعلوم ضرورة جحد)**، قال الشارح: «لمعلوم مفعول مقدم لـ(جحد)، واللام زائدة لتقوية العامل، فإنه ضعف بالتأخير»[٢].

وليست اللام في الحقيقة هنا زائدة في المفعول به، بل هي مقوية للعامل الذي ضعف عن العمل إما بسبب تأخيره عن المعمول كما في قوله تعالى: ﴿ الذين هم لربهم يرهبون ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بسبب كون العامل فرعًا من العمل كما في قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، فالعامل هنا -كما يقول الصبان- متعدٍّ إلى ما بعد اللام الزائدة، لكنه بحسب الظاهر لازم، فهو مما في حكم اللازم، فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازمًا بحسب الظاهر، مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة، ولا معدية محضة[٣].

وقد تدخل اللام على المفعول به دون أن يتأخر عنه عامله، وحينئذ تكون زائدة للتوكيد، وعبر عنها ابن هشام بأنها معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، واستشهد لها بقول الشاعر:

---

(١) الحاشية ص١٦٧.

(٢) الحاشية ص٣٢٤.

(٣) شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه (٢/ ٩٦).

وملكـت مـا بـين العـراق ويثـرب ملكًـا أجـار لمـسلم ومعاهـد[١]

وقد تعرض الشارح لهذه اللام الزائدة في قول الناظم: (**وكل موجود أنط للسمع به**)، فقال الشارح: «واللام في (للسمع) زائدة، و(السمع) مفعول لـ(أنط)، بمعنى (علق)، أو ضمنه معنى (اعترف)، فعدَّاه باللام»[٢].

فهو يبيِّن أن اللام في (للسمع) قد زيدت في المفعول به؛ لأن الفعل (أنط) يتعدى بنفسه؛ إذ هو بمعنى (علق)، أي: (علق السمع)، ثم التمس وجهًا آخر لا تكون فيه اللام زائدة، وهو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى باللام، وهو (اعترف) والتضمين من الوسائل التي بها يمكن تحويل الفعل المتعدي إلى لازم؛ وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يخرجون[٣].

ومما زيدت فيه اللام أيضًا قول الناظم: (**وبرئنْ لعائشةْ مما رَموا**)، قال الشارح: «بزيادة اللام، وسكون الهاء للوزن»[٤].

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٤١).

(٢) الحاشية ص١٤٨.

(٣) شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه (٢/ ٩٥).

(٤) الحاشية ص٢٣٣.

ولعل قوله: (للوزن) تعليل لسكون الهاء، وليس تعليلًا لزيادة اللام أيضًا؛ لأن زيادة اللام في المفعول به للتوكيد قد يقع في الشعر وغيره تنزيلًا للمتعدي منزلة اللازم.

من معاني (في)

ومما تعرض له الشارح من معاني الحروف معنى (في) الواردة في قول الناظم:

ويستحيل ضد ذي الصفات — في حقه كالكون في الجهات

قال الشارح: «(في حقه) أي: على ذاته تعالى، فـ(في) بمعنى (على)، و(حق) بمعنى الذات، والإضافة للبيان؛ لأن الحق اسم من أسمائه تعالى، أي: حق هو هو، ويحتمل أن تكون (في) باقية على بابها -يريد الظرفية، والمراد من الحق: الحكم الواجب له، والإضافة حقيقية»[1].

فقد ذكر الشارح لمعنى (في) هنا احتمالين، وهذان الاحتمالان متوقفان على دلالة (حق)، وما يترتب على هذه الدلالة من معنى الإضافة، فإذا كان المراد بـ(حقه) ذاته تعالى -كانت (في) بمعنى (على)؛ لأن الفعل (استحال) يتعدى بـ(على)، وعليه تكون إضافة (حق) إلى الضمير إضافة بيانية، ويكون المعنى: (ويستحيل عليه تعالى ضد ذي الصفات).

وإذا كان المراد من الحق الحكم الواجب له -كانت (في) على بابها من إفادة الظرفية، وعليه تكون الإضافة حقيقية، أي: بمعنى اللام، ويريد الشارح بالإضافة

(١) الحاشية ص١٦٣.

الحقيقية ما بين المضاف والمضاف إليه من تغاير في المعنى؛ إذ هذا هو الأصل في الإضافة.

ودلالة (في) على الظرفية المكانية أو الزمانية هو الأصل فيها، نحو: (في الدار)، (في اليوم)[١]، وقد تخرج عن هذا الأصل إلى إفادة معانٍ أخر، منها: الاستعلاء كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل[٢].

ومما جاءت فيه (في) بمعنى (على) قول الناظم: **(وجائز في حقهم كالأكل)**، قال الشارح: «(في حقهم)، أي: على ذاتهم، فـ(في) بمعنى (على)، و(حق) بمعنى الذات، والضمير للرسل، وكذا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[٣].

كما تعرض الشارح لمعنى (في) الواردة في قول الناظم أيضًا:

وواجب في حقهم الأمانة

قال الشارح: «(في حقهم) أي: لذاتهم، فـ(في) بمعنى اللام، و(حق) بمعنى الذات كما تقدم»[٤].

فقدْ بيّن الشارح أن (في) -في قول الناظم: (في حقهم)- بمعنى اللام، وبنى على هذا أن (حق) بمعنى الذات، فتكون الإضافة للبيان كما سبق أن أشار إلى ذلك عند

---

(١) شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي ص١٥٥.

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٢٥١.

(٣) الحاشية ص٢٠٥.

(٤) الحاشية ص٢٠٠.

شرحه لقول الناظم: (ويستحيل ضد ذي الصفات في حقه)، ومن ثم يكون المعنى: (وواجب لهم الأمانة)؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه في المعنى، ولم يذكر الشارح احتمال أن تكون (في) للظرفية، وأن يكون (حق) بمعنى الحكم الواجب لهم؛ وعليه تكون الإضافة حقيقية للمغايرة بين المضاف والمضاف إليه في المعنى، والحق أن هذا الاحتمال الثاني وهو أن تكون (في) على بابها من الدلالة الظرفية، وأن (حق) بمعنى الحكم الواجب لهم -هو الأولى بالقبول لموافقته لقواعد العربية، ولقد بحثت في كتب النحو عن استعمال (في) في موضع اللام فلم أجد ذلك، ويبدو أن الشارح نظر إلى كلمة واجب، فلما وجدها من فعل يتعدى باللام فسر (في) بمعنى اللام، وهذا صحيح لو كانت اللام داخلة على الضمير مباشرة، فيقال: (يجب لهم)، أي: للرسل الأمانة، أما وقد دخلت على كلمة (حق)، فإنها تبقى على بابها من الدلالة على الظرفية، على أن تكون ظرفية معنوية، ونحن نقول: (واجب في حقك كذا)، أي: في شأنك وفيما يتعلق بك، فلا ينبغي أن نخرج الحروف عن نطاق استعمالها في اللغة دون حاجة تدعو إلى ذلك.

من معاني (على)

كما تناول الشارح بعض ما تفيده (على) -وهو التعليل، وذلك في قول الناظم: (الحمد لله على صِلاته) -بكسر الصاد جمع صلة، قال الشارح: «(على صِلاته)، أي: لأجل صلاته، فـ(على) للتعليل على حد قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا

هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والجار والمجرور متعلق بالحمد»[١]، وعليه يكون معنى الآية: لهدايته إياكم[٢].

من معاني (عن)

ومن معاني (عن) التي تعرض لها الشارح -مجيئها بمعنى (بعد) وذلك في قول الناظم:

وقـــل يعـــاد الجـــسم بـــالتحقيق عـــن عـــدم وقيـــل عـــن تفريـــق

قال الشارح: «(عن عدم) أي: بعد عدم، فـ(عن) بمعنى: بعد، و(قيل عن تفريق)، أي: بعد تفريق، فـ(عن) بمعنى (بعد) كما تقدم»[٣].

ومجيء (عن) بمعنى (بعد) وارد في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣]، بدليل أن في آية أخرى: ﴿ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ ﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة[٤].

---

(١) الحاشية ص٢٩.

(٢) معجم الأدوات النحوي وإعرابها في القرآن الكريم من كتاب الإتقان للسيوطي، تحقيق الشيخ عبد العزيز السيروان، ويوسف علي بديوي ص١١٣.

(٣) الحاشية ص٢٧٩.

(٤) معجم الأدوات النحوية من كتاب الإتقان للسيوطي ص١١٥.

من معاني (الكاف)

وقد تعرض الشارح لما تفيده الكاف في سياقاتها المختلفة من قول الناظم، ومن ذلك دلالتها على التشبيه والتمثيل، وهذا هو الأصل فيها، واحتمال أن تكون بمعنى الباء، وقد ذكر الشارح هذين الاحتمالين عند شرحه لقول الناظم: **وكن كما كان خيار الخلق**، قال الشارح: «(كما)، أي: كن متصفًا بأخلاق مثل الأخلاق التي كان عليها خيار الخلق، فالكاف للتمثيل والتشبيه، ويحتمل أن تكون بمعنى الباء، أي: كن متصفًا بالأخلاق التي كان عليها خيار الخلق»[١].

فهو يذكر احتمالين في معنى الكاف هنا، وهما دلالتها على التشبيه -وهو الأوضح، ولذلك قدمه الشارح، ونيابتها عن الباء -وهذا قليل نادر في الاستعمال، قال ابن هشام في معرض حديثه عن مجيء الكاف بمعنى (على) وهو منقول عن الأخفش والكوفيين: «وأن بعضهم قيل له: (كيف أصبحت) فقال: (كخير) أي: (على خير)، وقيل: (بخير)، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء»[٢].

كما ذكر الشارح في معنى الكاف احتمالين أيضًا، وهما التشبيه والتعليل، وذلك في قول الناظم:

وقـــدرة إرادة وغـــايرت أمـــرا   وعلـــمًا والرضـــا كـــما ثبـــت

قال الشارح: «(كما ثبت)، أي: كالتغاير الذي ثبت، لا يقال فيه اتحاد المشبه والمشبه به؛ لأنا نقول: المعنى: (وغايرت ما ذكر شرعًا، كما ثبت عقلًا)، فالتغاير

(١) الحاشية ص٣٤١.

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢٠٠).

المستفاد من الدليل الشرعي -مشبه، والتغاير الثابت بالدليل العقلي -مشبه به، أو يقال: المشبه -هو التغاير المذكور في كلام المصنف، والمشبه به -هو التغاير الثابت عند أهل السُّنَّة، ويصح أن تكون الكاف للتعليل، و(ما) واقعة على الدليل، فيكون المعنى: للدليل الذي ثبت عقلًا»[1].

فهو بذلك يقدم احتمال كونها للتشبيه على احتمال دلالتها على التعليل، وكأنه يرجح الاحتمال الأول، ونحن نرى أن جعلها للتعليل أولى هروبًا من التحايل على التماس المغايرة بين المشبه والمشبه به؛ حيث يوهم كلام الناظم الاتحاد بينهما في المعنى.

وليس مجيء الكاف لإفادة التعليل غريبًا، بل ورد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم[2].

ولذلك لم يذكر الشارح إلا احتمالًا واحدًا وهو التعليل في معنى الكاف الواردة في قول الناظم:

وواجب إيماننا بالقدر ... وبالقضا كما أتى في الخبر

قال الشارح: «(كما أتى في الخبر)، أي: لما ورد في الخبر، فالكاف للتعليل»[3].

ومما ذكر الشارح أن الكاف دلت فيه على التعليل قول الناظم:

وعندنا أن الدعاء ينفع ... كما من القرآن وعدًا يسمع

---

(١) الحاشية ص١٢٥.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ص١٣١.

(٣) الحاشية ص١٨٩.

فقال الشارح: «(كما من القرآن وعدًا يسمع)، أي: لأجل الذي يسمع داله من ألفاظ القرآن حال كونه موعودًا به، فالكاف للتعليل، و(ما) اسم موصول، و(يسمع) صلته»[١].

وقد يفسر الشارح الكاف باللام الدالة على التعليل من خلال شرحه للنظم دون أن يصرح بذلك، كما فعل عند قول الناظم:

وغــيره مــن مرتــضَى الأخيــار يــشفعْ كــما قــد جــاء في الأخبــار

قال الشارح: «(يشفع كما قد جاء في الأخبار)، أي: للنص الذي قد جاء في الأخبار الدالة على ذلك، كما أجمع عليه أهل السُّنَّة»[٢].

وما ذكره الشارح من معاني الكاف -فيما سبق من أقوال الناظم- إنما ذلك بالنسبة للكاف الحرفية، وقد تعرض الشارح للكاف الاسمية أيضًا، وهي التي تستعمل في موضع (مثل)، وحينئذ تشغل وظيفة الأسماء في الجملة، فيكون لها محل إعرابي، ويعود عليها الضمير، قال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَنِّيَ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٤٩]، أي: أقدر لكم شيئًا مثل صورة الطير، (فأنفخ فيه) -الضمير للكاف، أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير»[٣].

---

(١) الحاشية ص٢٥٥.

(٢) الحاشية ص٣٠٧.

(٣) الكشاف (١/ ٣٤٦).

فنفهم من كلام الزمخشري أن الكاف في (كهيئة الطير) -قد وقعت موقع (مثل)، وأنها شغلت في التركيب وظيفة النعت للمفعول به المحذوف، وهو (شيئًا)، ومما يدل على اسميتها أيضًا -عود الضمير إليها مفردًا مذكرًا، أي: فأنفخ في هذا المثل.

على أن الضمير قد عاد على الكاف مؤنثًا مع أنها بمعنى (مثل) أيضًا، بدليل وقوعها صفة للمفعول به المحذوف وهو (هيئة)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ﴾ [المائدة: ١١٠].

فقد بيَّن الزمخشري هنا أن الضمير في (فيها) يعود على الكاف التي هي بمعنى: (مثل)؛ لأنها صفة المفعول به المحذوف: (هيئة)، قال الزمخشري: «(كهيئة الطير) - هيئة مثل هيئة الطير، (فتنفخ فيها) -الضمير للكاف؛ لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى عليه السلام، وينفخ فيها، ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه ولا من نفخه في شيء»[١].

وهكذا فإن الضمير عاد على الكاف مذكرًا تارة، ومؤنثًا تارة أخرى، وقد قدر الزمخشري أن الكاف في الآية الأولى نعت لـ(شيئًا)، وعليه يكون المعنى (شيئًا مماثلًا)، وأن الكاف في الآية الثانية نعت لـ(هيئة)، وعليه يكون المعنى: (هيئة مماثلة)، ولا مانع من اعتبار الكاف في الآية الثانية قد اكتسبت التأنيث من المضاف إليه؛ حيث يصح حذف المضاف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، فلو قيل في غير القرآن:

---

(١) الكشاف (١/ ٦٩١).

(أخلق لكم من الطين هيئة الطير) لصح المعنى؛ لأنه لم يخلق الطير، ولكنه خلق هيئتها، وذلك على حذ قولهم: (قُطعتْ بعض أصابعه)[١].

وقد ذهب الفراء إلى أن الضمير المذكر -في الآية الأولى- يعود على الطين، وأن الضمير المؤنث -في الآية الثانية- يعود على الهيئة[٢].

وقد وردت الكاف بمعنى: (مثل) في قول الناظم: **(وجائز في حقهم كالأكل)**.

قال الشارح: «كالأكل، أي: مثل الأكل، فالكاف اسم معنى (مثل) مبتدأ مؤخر قد تقدم خبره وهو (جائز)، ويصح أن يكون فاعلًا سد مسد الخبر على رأي من لا يشترط الاعتماد على استفهام، أو نحوه كما في قوله: (خبيرٌ بنو لهب»)[٣].

فقد جعل الشارح الكاف في قول الناظم: (كالأكل) مبتدأ مؤخرًا قدم عليه خبره -وهو (جائز)، والمعنى: (ومثل الأكل جائز في حقهم).

وأجاز الشارح وجهًا آخر، وهو أن تكون الكاف فاعلًا سد مسد الخبر على أن يكون (جائز) مبتدأ وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وهنا يشير الشارح إلى أن مذهب الأخفش والكوفيين -وهو جواز جعل الوصف مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر دون اشتراط اعتماد الوصف على نفي، أو استفهام خلافًا للبصريين، وقد استشهد الأخفش والكوفيون بقول الشاعر:

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ص١٣٩.

(٢) معاني القرآن للفرأء (١/ ٢١٤).

(٣) الحاشية ص٢٠٥.

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تك ملغيا ... مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرتِ[(١)]

كما وردت الكاف بمعنى (مثل) في قول الناظم:

واجزم بمعراج النبيْ كما روَوْا

قال الشارح: «أي: واعتقد اعتقادًا جازمًا بعروج نبينا صلى الله عليه وسلم وصعوده إلى السموات السبع إلى سدرة المنتهى إلى حيث شاء الله بعد الإسراء به على البراق، وجبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى حال كون العروج الذي جزمت به مثل الذي رواه أهل الحديث، والتفسير، والسيرة»[(٢)].

ونفهم من تقدير الشارح أن الكاف التي هي بمعنى (مثل) -في موضع الحال من: (معراج النبي).

من معاني (إلى)

ومما تعرض له الشارح من معاني حروف الجر -مجيء (إلى) بمعنى: (في)، وذلك في قول الناظم:

فانظر إلى نفسك ثم انتقلِ ... للعالم العُلويِّ ثم السُّفْلي

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٩٢)، وما بعدها.

(٢) الحاشية ص٢٣٣.

قال الشارح: «(إلى نفسك)، أي: في أحوال ذاتك، فـ(إلى) بمعنى (في)؛ لأن (انظر) بمعنى (تفكرْ) وهو يتعدى بـ(في»)[١].

وفي مجيء (إلى) بمعنى (في) خلاف بين النحاة؛ حيث أجازه بعضهم، ومنعه بعضهم[٢]، والصحيح جوازه؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض حسبما يقتضيه معنى الفعل الذي يتعلق به الحرف، فالنظر في قول الناظم ليس حسيًّا، وإنما هو معنوي، معناه: التفكر والتدبر، وحينئذ يتعدى بـ(في) كما في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

متعلق الجار والمجرور

ومن القضايا التي تتصل بالجار والمجرور -ما يتعلق به الجار والمجرور، وقد تناول الشارح هذه المسألة من خلال شرحه للنظم؛ حتى يبيِّن المراد منه.

ويذكر النحاة: «أنه لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، ولو كان ناقصًا على الأصح، أو بما في معناه من مصدر، أو صفة، أو نحوهما، والمراد بالتعلق -العمل في محل الجار والمجرور بالفعل نحو: (مررت بزيد)، فالجار

---

(١) الحاشية ص٨٤.

(٢) راجعْ معاني الحروف للرماني ص١١٥، والجنى الداني للمرادي ص٣٨٧، ٣٨٨، ومغني اللبيب (١/ ٨٨، ٨٩).

والمجرور في محل نصب بـ(مررت)، ومثال تعلق الجار والمجرور بما في معنى الفعل: (زيد ممرور به)، فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ(ممرور)»[1].

ومما ذكر الشارح أن الجار والمجرور متعلقان فيه بالفعل قول الناظم:

وقل يعاد الجسم بالتحقيقِ

فقال الشارح: «بالتحقيق -متعلق بـ(قل)، أو بـ(يعاد)، فالمعنى على الأول: (قولًا متلبسًا بالتحقيق) الذي هو إثبات الحكم بالدليل في أشهر إطلاقاته، ففيه إشارة إلى أن هذا القول عن دليل، لا من قبيل الرأي، والمعنى على الثاني: إعادة متلبسة بالتحقيق، أي: إعادة محققة لا مشكوكًا فيها»[2].

فالشارح يجعل الجار والمجرور متعلقين بأحد الفعلين في الجملة، وهما: (قل)، أو (يعاد)، ولكن تقديره للمعنى يفهم أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف، هذا المحذوف هو نعت لمصدر أحد الفعلين، أي: قولًا أو إعادة، وعلى هذا التقدير لا يكون الجار والمجرور متعلقين بالفعل نفسه وإلا لكانا في موضع نصب على المفعولية، بل يكون الجار والمجرور متعلقين بوصف المصدر المحذوف كما قلنا، ومن ثَم يكونان في موضع نصب على النيابة عن المفعول المطلق، فكان على الشارح أن يصرح بما يعنيه من هذا التقدير، فيبيِّن موقع الجار والمجرور الإعرابي.

ومما تعلق به الجار والمجرور بما يشبه الفعل وهو اسم المفعول قول الناظم:

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص٥٧، بهامش تمرين الطلاب على إعراب الألفية.

(٢) الحاشية ص٢٧٩.

قيامــــه بـــــالنفس وحدانيـــــة منزهًـــــا أوصـــــافه ســــنية
عــن ضــد أو شــبه شريــك مطلقــا

قال الشارح: «عن ضد أي: مضاد له تعالى، والجار والمجرور متعلق بقوله: (منزها)»(١).

كذلك لم يبيِّن الشارح الموقع الإعرابي للجار والمجرور، وهو النصب على أنه مفعول ثانٍ لاسم المفعول (منزها)، وليس الجار والمجرور هنا نائبًا عن الفاعل كما قد يتبادر؛ لأن النائب عن الفاعل هو الضمير المستكن في اسم المفعول العائد على الله تعالى، وهو مفعوله الأول في الأصل؛ لأن الفعل (نزه) يتعدى إلى الثاني بحرف الجر (عن)، فيقال: (نزَّهت الله عن كل نقص).

ومما تعرض له الشارح من قضايا الجار والمجرور تقديمهما على ما يتعلقان به لإفادة الحصر، ومن ذلك قول الناظم: **فقدرة بممكن تعلقت**.

قال الشارح: «بممكن تعلقت -الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده، وإنما قدمه عليه لإفادة الحصر، فكأنه قال: لا تتعلق إلا بممكن، فالمراد: العموم؛ لأن النكرة في سياق الإثبات قد تعم، كما في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ [التكوير: ١٤]، أي: كل نفس»(٢).

---

(١) الحاشية ص١١٧.

(٢) الحاشية ص١٤٢، ١٤٣.

فقد بيّن الشارح هنا علة تقديم الجار والمجرور على الفعل الذي يتعلقان به، وهي إرادة الحصر، أي: لا تتعلق القدرة إلا بالممكن.

على أن الناظم قدم الجار والمجرور على الفعل، ولم يبيِّن الشارح أن ذلك للحصر، وهو قول الناظم: **بالمعجزات أيدوا تكرما**، فقال الشارح: «بالمعجزات أيدوا -الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده، أي: أيدهم الله تعالى بالمعجزات؛ حيث أظهرها على أيديهم تصديقًا لهم في دعوى النبوة والرسالة»[١].

كذلك لم يبيِّن الشارح أن تقديم الجار والمجرور على الفعل يفيد الحصر في قول الناظم: **بكل عبد حافظون وكلوا**. قال الشارح: «الجار والمجرور: (بكل) متعلق بالفعل بعده، أي: وكلهم الله تعالى بكل عبد، وهو شامل للإنس والجن والملائكة»[٢].

فقد نفهم من تقدير الشارح للمعنى أن تقديم الجار والمجرور على الفعل في قول الناظم: (بالمعجزات أيدوا)، و(بكل عبد وكلوا) -ليس للحصر، غير أن الشارح يصرح بعلة أخرى لهذا التقديم، كالعناية مثلًا أو الضرورة، وقضية التقديم والتأخير في اللغة أمر شائع لا يكاد باب من أبواب النحو يخلو منه، قال سيبويه في معرض حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل: «وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم، ويعنيانهم»[٣].

---

(١) الحاشية ص٢٢٠.

(٢) الحاشية ص٢٥٦.

(٣) الكتاب (١/ ٣٤).

فواضح أن سيبويه يريد التقديم الجائز لا الواجب الذي يقتضيه غرض بلاغي كالحصر.

ولقد عقد عبد القاهر الجرجاني مبحثًا خاصًا بالتقديم والتأخير، وجعل كل مظهر من مظاهر التقديم مفيدًا، وخطَّأ من يقسمون التقديم إلى مفيد وغير مفيد، فقال: «واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدًا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه»[1]، وهكذا يستطرد عبد القاهر في بيان فوائد التقديم ومزاياه في الكلام، وعليه فإن تقديم الجار والمجرور على الفعل في قول الناظم: **(بالمعجزات أيدوا)** يدل على العناية بالمعجزات؛ لأنها أظهر شيء في الدلالة على صدق الرسل، وليس التقديم هنا للحصر كما كان في قول الناظم: **(بممكن تعلقت)**؛ لأن الله تعالى لم يؤيد رسله بالمعجزات فقط، بل أيدهم أيضًا بغيرها من مظاهر النعم والتكريم.

كذلك تقديم الجار والمجرور في قول الناظم: **(بكل عبد حافظون وكلوا)** -فإنه يدل على العناية والاهتمام أيضًا، وليس هذا للحصر أيضًا؛ لأن الملائكة لم يوكلوا بحفظ العباد فقط، بل هذا مظهر من مظاهر وظائفهم، وهو مناط الكلام.

---

(١) دلائل الإعجاز ص١١٠.

حذف حرف الجر

وهنا تعرض الشارح لحذف حرف الجر، ونصب ما كان مجرورًا به، ومعلوم عند النحاة أن حرف الجر إذا حذف وجب أن يحذف معه عمله، ولا يجوز بقاء عمله إلا شذوذًا، أو في ضرورة الشعر[1].

وقد يحذف حرف الجر قياسًا أو سماعًا، أما حذفه قياسًا فقبل (أنَّ) المفتوحة المشددة، و(أنْ) الخفيفة، و(كي) -إن جعلت مصدرية نحو قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧]، أي: بأنه لا إله إلا هو، ومن أن جاءكم، ولكيلا[2].

وقد اختلف النحاة في محل المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر، فذهب الخليل والكسائي إلى أنه في محل جر تمسكًا بقول الفرزدق:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبه

فالمعنى: ما زرت ليلى لتكون حبيبة، ثم حذف حرف الجر -وهو اللام، وبقي المصدر المؤول من (أن) والفعل في موضع جر على مذهب الخليل بدليل جر (دين) عطفًا عليه[3]، وعلى هذا المذهب يكون قد بقي عمل حرف الجر بعد حذفه.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٣١٢).

(٢) شرح التصريح على التوضيح (٥/ ٣١٣).

(٣) شرح الشواهد للعيني (٢/ ٩٢) بهامش شرح الأشموني على الألفية.

وذهب سيبويه والفراء إلى أنه في موضع نصب وهو الأقيس؛ لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير (أنَّ)، و(أنْ) فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفًا[١].

وقد تعرض الشارح لمثل هذه الظاهرة -وهي حذف حرف الجر قبل (أن) المصدرية، وذلك في قول الناظم: **وخُصَّ خيرُ الخلق أنْ قد تمما**، قال الشارح: «أن قد تمما، أي: بأن ختم ربنا به -صلى الله عليه وسلم- جميع الأنبياء، فالباء مقدرة وهي داخلة على المقصور، فتتميم جميع الأنبياء مقصور عليه -صلى الله عليه وسلم- لا يتعداه إلى غيره»[٢].

وكذلك في قول الناظم:

بــه الجميــعَ ربُّنــا وعمَّــما بعثتــــــــــــــــــه

قال الشارح: «(وعمَّما بعثته)، أي: وخص أيضًا بأن عمم ربنا بعثته، فالباء مقدرة، وهي داخلة على المقصور كما في الذي قبله، فتعميم البعثة مقصور عليه -صلى الله عليه وسلم- لا يتعداه إلى غيره»[٣].

ونلاحظ أن الشارح قد اقتصر على تقدير حرف الجر المحذوف -وهو الباء، ولم يبيِّن الموقع الإعرابي للمصدر المؤول، وما إذا كان مع القائلين بأنه في موضع جر، أو مع القائلين بأنه في موضع نصب، ولعله لم يشر إلى ذلك؛ لعدم حاجة المعنى إليه،

---

(١) شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه (٢/ ٩٢).

(٢) الحاشية ص٢٢٣.

(٣) الحاشية ص٢٢٣.

فهو لا يعنى إلا ببيان مراد الناظم، وهو أن الفعل: (خص) المبني للمفعول -في البيت؛ للعلم بالفاعل -إنما يتعدى بالباء، وها هو قد قدرها؛ ليبين ما يختص به الرسول صلى الله عليه وسلم من بين الأنبياء والرسل، ثم لا يعنيه موضع ما دخلت عليه الباء -ثم حذفت- أن يكون في موضع جر، أو نصب.

وتجدر الإشارة إلى أن القصر -الذي أشار إليه الشارح- لا يعني به القصر عند البلاغيين، وهو المدلول عليه بأحد أساليب القصر: كالنفي مع (إلا)، أو (إنما)، أو التقديم وغيرها، وإنما يريد القصر المدلول عليه بالفعل (خص).

وإذا كان حذف حر الجر مقيسًا مطردًا قبل (أنَّ)، و(أنْ) المصدريتين، فإن حذفه في سوى ذلك سماعي، وإذا حذف حرف الجر نصب ما كان مجرورًا به وجوبًا، وناصبه عند البصريين هو الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الجار[1].

وقد تعرض الشارح لبعض المنصوبات الواردة في قول الناظم، فذكر فيها احتمالين: النصب على التمييز، والنصب على نزع الخافض، وتارة يقدم الاحتمال الأول، وتارة يقدم الاحتمال الثاني، وقد تناولنا ذلك عند حديثنا عن التمييز، ومن ذلك ما ورد في قول الناظم:

فكل من كلف شرعًا وجبا

قال الشارح: «(شرعًا) الأَوْلى أنه منصوب على التمييز، وإن ذكر الشيخ عبد السلام أنه منصوب على نزع الخافض؛ لأنه سماعي، لكن أجيب عنه بأنه كثر في كلام المؤلفين حتى صار كالقياسي، وعلى كل فهو متعلق بقوله: (وجب)، وقيل: متعلق

---

(١) شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه (٢/ ٨٩).

بـ(كلف)، لكن الأظهر الأول؛ لأن المقصود أن المعرفة وجبت بالشرع لا بالعقل، وليس المقصود تقييد التكليف بالشرع»[١].

فالشارح هنا يرجح نصب (شرعًا) على التمييز، غير أنه عبر عن بيان العامل فيه بالتعلق، وهذا المصطلح إنما يكثر في بيان العامل في الظرف أو الجار والمجرور، فكان من الأوْلى أن يعبر بالعامل في التمييز، ولكن عذره في ذلك أنه معني بتوضيح المعنى أكثر من عنايته بالمصطلحات.

ومن الملاحظ أن الشارح لم يذكر علة ترجيحه للنصب على التمييز، مع أن هذا القول يؤدي إلى تقديم التمييز على عامله، وهو (وجب)، وفيه خلاف بين النحاة؛ حيث منعه بعضهم، ومنهم ابن عصفور بناء على مذهبه في أن عامل التمييز تمام الكلام، لا الفعل وحده، يقول ابن عصفور في رده على من عللوا منع التقديم بشبهه بالفاعل، أو بالنعت: «والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلًا، فإذا كان فعلًا فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في (عشرين) أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام»[٢].

على أن القائلين بأن العامل في التمييز بعد الجملة هو الفعل، أو ما في معناه -قد اختلفوا أيضًا في جواز تقديمه، فمنعه سيبويه والأكثرون من البصريين، والكوفيين، والمغاربة، فلا يقال: (نفسًا طاب زيد)، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد[٣]، وأجازه

(١) الحاشية ص٧٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٢/ ٤٢٨).

(٣) الهمع للسيوطي (١/ ٢٥٢)، وراجع كتاب سيبويه (١/ ٢٠٥).

الكسائي، والمازني، والمبرد إن كان عامله متصرفًا، ووافقهم ابن مالك، وجعله في الألفية قليلًا[١].

فكان على الشارح أن يتفادى هذا الخلاف بأن يرجح أن يكون (شرعًا) منصوبًا بنزع الخافض؛ لأن تقديم الجار والمجرور على الفعل الذي يتعلقان به كثير في اللغة، ولا خلاف في جواز تقديمهما، وخاصة أنه رجح أن يكون العامل (وجب) لا (كُلف)، فلو اختار كون العامل (كلف) -لكان في ترجيحه النصب على التمييز مندوحة.

وقد رجح الشارح النصب بنزع الخافض؛ حيث قدمه على احتمال التمييز في قول الناظم: **والسابقون فضلهم نصًا عرفْ**، فقال الشارح: «و(نصًا) منصوب على نزع الخافض، وفي عبارة بعضهم منصوب على التمييز»[٢]، وفي قول الناظم: **ومن لمعلوم ضرورة جحد**، فقال الشارح: «(ضرورة) منصوب بنزع الخافض، أي: بالضرورة، أو على التمييز أي: من جهة الضرورة»[٣].

وعلى الرغم من انه رجح النصب على نزع الخافض، وهو -كما ذكرنا- أقرب إلى قواعد اللغة؛ لأن القول بالتمييز يؤدي إلى تقديمه على عامله: الفعل، وهو موضع خلاف بين النحاة -فإنه لم يذكر أيضًا علة ترجيحه للنصب على نزع الخافض، وكان ينبغي أن يوحد موقفه من الظواهر المتشابهة، أو يبيِّن العلة فيما يختلف فيه موقفه من الظاهرة المماثلة، ولكن عذره -كما قلنا سابقًا- عنايته بإبراز ما

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٢٩٣)، وما بعدها.

(٢) الحاشية ص٢٤٤.

(٣) الحاشية ص٣٢٤.

يريد الناظم أن يبيِّنه من معاني العقيدة، ولذلك لا يعنيه خلاف بين النحاة، ولا بيان لعلة نحوية، أو موقع إعرابي لا أثر له في توضيح المعنى.

الإضافة

وقد تعرض الشارح لبعض القضايا المتعلقة بالإضافة: كمعاني الإضافة، وحذف المضاف، وحذف المضاف إليه.

والإضافة في اللغة الإسناد، قال امرئ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل حاري جديد مشطب

أي: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو: (غلام زيد)، ومن النون في نحو: (غلامَيْ زيد) و(ضاربِيْ عمرو)[1].

ويقسم النحاة الإضافة إلى قسمين: محضة وغير محضة، وغير المحضة ما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولًا لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل نحو: (ضارب زيد)، واسم المفعول نحو: (معطَى الدينار)، والصفة المشبهة نحو: (حسن الوجه)، وهذه

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٢٥.

الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا[١]، ومعنى ذلك أن الإضافة المحضة ما كان المضاف فيها غير وصف عامل، أي: ما كان اسمًا جامدًا، أو وصفًا غير عامل، وإذا كانت الإضافة غير المحضة لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا -فإن المضاف إضافة محضة يكتسب من المضاف إليه تعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة.

ولم يتعرض الشارح للإضافة غير المحضة، بل ما تناوله من قضايا الإضافة متعلق بالإضافة المحضة.

ويقسم النحاة الإضافة من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون بمعنى اللام، وهذا هو الغالب فيها.

الثاني: أن تكون بمعنى (من) وهو كثير.

الثالث: أن تكون بمعنى (في)، وهو قليل.

وضابط الإضافة التي بمعنى (في) أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف سواء أكان زمانًا أم مكانًا، فالزمان نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، والمكان في قوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ ﴾ [يوسف: ٤٩].

(١) المرجع السابق ص٣٢٦، ٣٢٧.

وضابط الإضافة التي بمعنى (من) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، نحو: (خاتم فضة).

فإن انتفى شرط الإضافة التي بمعنى (في)، أو شرطا الإضافة التي بمعنى (من) معًا، نحو: (ثوب زيد)، و(غلام زيد)، و(حصير المسجد) و(قنديل المسجد) كانت الإضافة في المثالين الأول والثاني للملك، وفي المثالين الثالث والرابع للاختصاص؛ إذ ليس المضاف في هذه الأمثلة الأربعة بعض المضاف إليه، كما لا يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، كذلك ليس المضاف إليه ظرفًا مكانيًّا أو زمانيًّا للمضاف.

أما إذا انتفى الشرط الأول من شرطي الإضافة التي بمعنى (من) وهو كون المضاف بعض المضاف إليه نحو: (يوم الخميس) فإن (اليوم) وإن صح أن تخبر عنه بالخميس حيث يقال: (هذا اليوم الخميس) ليس بعض المضاف إليه، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم.

وأما إذا انتفى الشرط الثاني فقط من شرطي الإضافة التي بمعنى (من) وهو صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو: (يد زيد) كانت الإضافة من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأن اليد وإن كانت بعض (زيد) لا يصح الإخبار عنها بـ(زيد).

وإذا لم تكن الإضافة بمعنى (من)، أو بمعنى (في) -كانت بمعنى لام الملك نحو: (غلام زيد)، أو لام الاختصاص نحو: (قنديل المسجد)[1].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٢٥).

وإذا نظرنا فيما تعرض له الشارح من معاني الإضافة نجده يتعرض لهذه المعاني كلها نصًّا أو احتمالًا حسبما يقتضيه مراد الناظم، وحسبما يحتمله المضاف إليه من دلالات.

وفيما يلي نستعرض المعاني التي جاءت لها الإضافة في قول الناظم على نحو ما وضحه الشارح.

١- معنى اللام

ومما جاءت فيه الإضافة بمعنى اللام في أحد احتمالين ما جاء في قول الناظم: **فأرشدَ الخلقَ لدين الحق**، فقد ذكر الشارح احتمالين لمعنى الإضافة في قول الناظم: (لدين الحق)؛ حيث بنى كل احتمال على المراد بالحق، فقال: «والمراد من الحق هنا - الله تعالى؛ لأنه اسم من أسمائه الحسنى، ومعناه المتحقق وجوده دائمًا وأبدًا بحيث لا يسبقه عدم، ولا يلحقه عدم، ويصح أن يراد بالحق هنا -ما طابقه الواقع، وإضافة الدين للحق على الأول على معنى اللام، وعلى الثاني للبيان، أي: الدين هو الأحكام الحقة»[١].

ونفهم من قول الشارح أنه يريد بالإضافة البيانية إضافة الموصوف إلى صفته، ولا يريد الإضافة التي بمعنى (من) وهي ما يضاف فيها الشيء إلى جنسه، ولعل الاحتمال الأول -وهو أن الإضافة بمعنى اللام بناء على أن المراد بالحق هو الله تعالى- أقوى من الاحتمال الثاني؛ لما في الاحتمال الأول من تحقق المغايرة في المعنى بين المتضايفين، ولما في الثاني من اتحاد المتضايفين في المعنى، وهو ما أنكره جمهور النحاة،

---

(١) الحاشية ص٤٥.

فقد خرجوا ما ورد عنهم مما يوهم ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته على تقدير مضاف؛ حيث خرجوا قولهم: (صلاة الأولى)، (مسجد الجامع)، (دين القيمة) بالساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، ودين الملة القيمة، وقد لاحظ الشارح ذلك، ولذلك قدر مضافًا محذوفًا بقوله: (أي: الدين هو الأحكام الحقة)، وكأنه يريد أن يقول: (دين الأحكام الحقة).

على أن الكوفيين أجازوا ذلك بشرط التغاير اللفظي بين المتضايفين، ومن ثَم لم يقدروا مضافًا محذوفًا[١].

ومما جعله الشارح من أنواع الإضافة بمعنى اللام ما جاء في قول الناظم: **نعيمه واجبٌ كبعث الحشر**، قال الشارح: «قوله: (كبعث الحشر) أي: بعث الناس للحشر، فالإضافة على معنى اللام، والتشبيه في الوجوب»[٢].

ويتضح من تقدير الشارح أن الإضافة هنا ليست بمعنى لام الملك، أو الاختصاص، وإنما هي بمعنى لام التعليل؛ لأن الحشر علة للبعث، فالمعنى: (كبعث الناس من أجل الحشر)، فالإضافة إذن من إضافة المسبب إلى السبب.

وجعل الشارح الإضافة هنا بمعنى اللام -وهو لا يريد لام الملك، أو الاختصاص- موافق لما قرره النحاة من جعل الإضافة بمعنى اللام في كل موضع لا تصلح فيه أن تكون بمعنى (من)، أو (في)، ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كما في نحو: (ضارب زيد)؛ فقد جعلها النحاة على تقدير: (ضارب لزيد)، وليست اللام

(١) راجع الهمع للسيوطي (٢/ ٤٨، ٤٩).

(٢) الحاشية ص٢٧٨.

هنا للملك، أو الاختصاص، قال الشيخ خالد الأزهري موضحًا قول ابن مالك في ذلك: «فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى (من)، أو (في) فهي بمعنى اللام تحقيقًا حيث يمكن النطق بها كـ(غلام زيد)، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو: (ذي مال)، و(عند زيد)، و(مع عمرو)، و(امتحان هذا) بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو: (صاحب) و(مكان) و(مصاحب)»[١].

ومما بيَّن الشارح أن الإضافة فيه للاختصاص قول الناظم:

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا

قال الشارح: «والإضافة في (نبينا)؛ لتشريف المضاف إليه للاختصاص كما سيأتي من عموم بعثته صلى الله عليه وسلم، هذا إن جعل الضمير راجعًا لهذه الأمة، وإن جعل راجعًا لما يشمل هذه الأمة وغيرها كان عامًّا مطابقًا لما سيأتي من عموم بعثته وأفضليته صلى الله عليه وسلم»[٢].

فهو يبيِّن أن الضمير في (نبينا) إذا قصد به أمة الإجابة، أي: المسلمون -كانت الإضافة للاختصاص، ولكن على سبيل التشريف لا على سبيل قصر الدعوة عليهم، وإذا قصد به أمة الإجابة والدعوة، أي: المسلمون وغيرهم، كانت الإضافة للاختصاص أيضًا، ولكن على سبيل الشمول، ولم يصرح الشارح بذلك، بل اكتفى بالإشارة إلى أن رجوع الضمير إلى المسلمين وغيرهم مطابق لما سيأتي من عموم بعثته صلى الله عليه وسلم، كما أن الشارح لم يصرح بأن الإضافة هنا على معنى اللام؛ لأن

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٦).

(٢) الحاشية ص٢١٤.

الاختصاص من معاني اللام، قال الواسطي الضرير: «وقد يكون بمعنى اللام ما ليس بملك، لكن يختص كقولك: (مسجد زيد)، و(سرج الدابة)، والمسجد لا يُملك، والدابة لا تملك السرج»[١].

٢- معنى (من)

سبق أن ذكرنا ما قرره النحاة من أن الإضافة التي بمعنى (من) هي التي يكون المضاف فيها بعض المضاف إليه مع صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، وقد تعرض الشارح لهذا المعنى، وجعله أحد احتمالين في معرض حديثه عن (صفات المعاني) فبيّن أن الإضافة في هذا التركيب تحتمل أن تكون للبيان، بمعنى أن المضاف إليه بيان وتوضيح للمضاف، وأن تكون بمعنى (من) باعتبار أن الصفات جزء من المعاني، قال الشارح: «والإضافة في (صفات المعاني) للبيان، فالمراد: الصفات التي هي المعاني، ويصح أن تكون على معنى (من) كما نص عليه السكتاني، وسيدي يحي الشاوي، وقد نص عليه أيضًا شارح الواسطي، فالمعنى: (صفات من المعاني) باعتبار المعاني من حيث هي الشاملة لكل موجود من صفات القديم والحادث، كالبياض ونحوه، ووقع في بعض العبارات، ولا يصح أن تكون على معنى (من)، قال العلامة الأمير: ولا وجه له فلعله تحريف»[٢].

ولا يخفى من تقدير الشارح أنه يريد بالإضافة البيانية أن المضاف إليه في معنى المضاف، فهي من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد منعه البصريون، على حين أجازه الكوفيون بشرط التغاير في اللفظ، ويبدو أن الشارح يرجح هذا الاحتمال، ولم يعتد

---

(١) شرح اللمع في النحو ص٩٥.

(٢) الحاشية ص١٢.

بخلاف النحاة مع أن الاحتمال الثاني وهو أن تكون بمعنى (من) أقرب إلى طبيعة التركيب الإضافي؛ حيث ينبغي التغاير المعنوي بين المتضايفين حتى يتحقق الغرض من الإضافة -وهو اكتساب التعريف، أو التخصيص من المضاف إليه، وهذا لا يتحقق من إضافة شيء إلى ما فيه معناه.

٣- معنى (في)

سبق أن ذكرنا ما قرره بعض النحاة من أن الإضافة التي بمعنى (في) هي التي ما كان المضاف إليه مكانًا أو زمانًا للمضاف، وقد أنكر جمهور النحاة هذا القسم من الإضافة، قال الشيخ خالد الأزهري: «وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان: بمعنى اللام، وبمعنى (من)، ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى (في) فهو على معنى اللام مجازًا»[١].

وقد قوّى الشيخ يس ما ذهب إليه الجمهور؛ حيث نقل عن الدنوشري قوله: «قال بعضهم هو الصحيح؛ لأن الحمل على المجاز أولى من الاشتراك، وأيضًا فإن الإضافة على تقدير اللام متفق عليها، فحمله على المتفق عليه أولى»[٢].

وقد تعرض الشارح لهذا النوع من الإضافة -وهو إضافة الشيء إلى مكانه، وذلك قوله في قول الناظم: واليوم الآخر ثم هول الموقف: «ثم هول الموقف، أي: الهول الحاصل في الموقف، فهو من إضافة الشيء إلى مكانه»[٣].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٦).

(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح (٢/ ٢٦).

(٣) الحاشية ص٢٨٨.

والملاحظ: أن الشارح اكتفى ببيان أن (هول) قد أضيف إلى مكانه -وهو (الموقف)؛ إذ هو اسم مكان، ولم يصرح بذكر كون الإضافة بمعنى (في)، أو ظرفية، ولعله يريد بذلك الخروج من خلاف النحاة؛ فهو لا يعنيه أن تكون بمعنى (في)، أو أن تكون بمعنى اللام مجازًا، ولكن ما يعنيه توضيح المعنى المراد -وهو أن الهول الذي يتحدث عنه الناظم يكون في الموقف، أي: مكان وقوف الخلائق أمام الله تعالى يوم القيامة، وإضافة الشيء إلى مكانه، أو زمانه لا خلاف فيه بين النحاة من حيث وروده في الكلام العربي الفصيح، وفي الاستعمال، وإنما خلافهم حول تقدير اللام، أو (في).

٤- الإضافة البيانية

يريد الشارح بالإضافة البيانية أن الشيء يضاف إلى ما في معناه بقصد الإيضاح والبيان، ثم إنه لا يكتفي بذكر معنى واحد للإضافة غالبًا، بل يذكر أكثر من معنى، وهذا التعدد راجع إلى تعدد معنى المضاف إليه، فهو يستنفد كل ما يحتمله التركيب من دلالات، فإن كنا قد وضعنا ما ذكر فيه وجهًا آخر من معاني الإضافة إلى جانب البيان تحت الإضافة البيانية؛ فلأنه قدم كونها للبيان على هذا الوجه الآخر، مما يدل على أن كونها للبيان أرجح عنده.

ومما ذكر الشارح أن الإضافة فيه تحتمل البيان ووجهًا آخر قول الناظم:

وجائز عليه خلق الشر والخير كالإسلام وجهل الكفر

قال الشارح: «(كالإسلام) مثال للخير، وقوله: (وجهل الكفر) مثال للشر، ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش، والإضافة في (جهل الكفر) للبيان، أي: جهل هو

الكفر، أو من إضافة السبب للمسبب، فإن الجهل سبب الكفر وإن كان له سبب آخر وهو العناد»[١].

فهو هنا يذكر احتمالين في معنى الإضافة، وهذان الاحتمالان متوقفان على تحليل التركيب الإضافي، فإن عددنا الكفر مرادفًا للجهل إلا أنه يمثل نوعًا خاصًا من الجهل، ومن ثَم كان تفسيرًا وبيانًا وإيضاحًا للجهل كانت الإضافة بيانية، أي: إضافة الشيء إلى ما يبيّن المراد منه.

وإن عددنا الكفر نتيجة للجهل ومسببًا عنه -كانت الإضافة من إضافة السبب إلى المسبب.

ومما ذكر الشارح فيه وجهًا آخر أيضًا إلى جانب البيان قول الناظم: **واجتنب داء الحسد**، وقول الناظم أيضًا: **كالعجب والكبر وداء الحسد**، قال الشارح: «أي: اترك وجوبًا في خوضك فيما شجر بينهم داء الحسد؛ فالإضافة للبيان إن أريد الداء المعنوي، أو الحسد الشبيه بالداء، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه إن أريد الداء الحسي»[٢].

وقال أيضًا في الموضع الآخر: «و(داء الحسد) أي: داء هو الحسد، فالإضافة للبيان -هذا إن أريد الداء المعنوي، فإن أريد الداء الحسي كان من إضافة المشبه به للمشبه، أي: الحسد الشبيه بالداء»[٣].

---

(١) الحاشية ص١٨٦.

(٢) الحاشية ص٢٤٥.

(٣) الحاشية ص٣٣٧.

فهو يذكر هنا -إلى جانب كون الإضافة للبيان- أنها من إضافة المشبه به إلى المشبه، وهذا مبني على المراد بالداء، فإن كان الداء المعنوي كان الحسد تفسيرًا وبيانًا له ومن ثَم كانت الإضافة بيانية، وإن كان الداء الحسي فقد شبه الحسد به، وحينئذ كانت الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه.

ويبدو أن مفهوم الإضافة البيانية عند الشارح أن المضاف إليه يكون في معنى المضاف، وهذا واضح من تقديره حينما يقول: (كالجهل الذي هو الكفر)، (الداء الذي هو الحسد)، على حين نجد الإضافة البيانية عند النحاة على تقدير (من) التي هي لبيان الجنس؛ لأن المضاف إليه يكون جنسًا للمضاف بحيث يدخل تحت المضاف وغيره، والدليل على ذلك أن المضاف إليه لو قطع عن الإضافة، وجر بـ(من) المبيِّنة للجنس -لاستقام المعنى[1]، فلو كان الشارح ينظر إلى الإضافة البيانية كما نظر إليها النحاة -لقدرها بـ(من)، فقال: (الجهل من الفكر)، (داء من الحسد)، ولكنه نظر إليها باعتبار المضاف إليه عطف بيان، أو بدلًا في حال قطعه عن الإضافة، وعلى هذا يمكن اعتبار الإضافة البيانية شاملة لهذا وذاك، أي: لو قطع المضاف إليه عن الإضافة جاز جره بـ(من) المبيِّنة للجنس، وجاز إتباعه المضاف على البدل، أو عطف البيان.

٥- إضافة المشبه إلى المشبه به

وهنا نجد الشارح يتعرض لمعنى آخر من معاني الإضافة -وهو إضافة المشبه إلى المشبه به، وإن كان قد سماه من إضافة المماثل إلى ما يماثله -غير أنه وضح المقصود من هذه التسمية عند تحليله للنص، وهو قول الناظم: **عَجْب الذنَب كالروح لكن**

---

(١) قراءة ابن عامر صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا- رسالة ماجستير إعداد المؤلف ص٢٩٣.

صححا، فقال الشارح: «وإضافته للذنب من إضافة المماثل لمماثله وهو عظم كالخردلة في آخر سلسلة الظهر في العصعص مختص بالإنسان كمغرز الذنَب للدابة»[1].

فالشارح جعل إضافة العجب إلى الذنب من إضافة المشبه إلى المشبه به، وهذا واضح من تقديره، حيث قال: (عجب شبيه بالذنب)، غير أن تشبيهه يجعلنا نفهم أن الإضافة هنا على معنى (في)؛ لأن المعنى: عجب في موضع الذنب، وليس الذنب مجرد مشبه به؛ إذ ليس لاختيار الناظم إضافة العجب إلى الذنب وجه إلا أنه يريد أن يشير إلى موضع العجب وهو العظمة الدقيقة التي تشبه الخردلة من الإنسان.

على أن النحاة منعوا إضافة الاسم المماثل للمضاف إليه في العموم، أي: لا يقال: (كل الجميع)، ولا (جميع الكل)، فإنهما متماثلان في العموم[2]، وقد صرح الشارح بأن إضافة العجب إلى الذنب من إضافة المماثِل إلى المماثَل، ولم يشر إلى نوع المماثلة: هل هي مماثلة في العموم، أو في الخصوص، أو أن المضاف إليه أخص من المضاف؟ ولذلك فإن جعل الإضافة ظرفية بمعنى (في) أَوْلى على نحو ما وضحنا تفاديًا لما منعه النحاة.

٦- إضافة الصفة إلى الموصوف

ومما تناوله الشارح من معاني الإضافة إضافة الصفة إلى الموصوف، وقد اختلف النحاة حول جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، أو الموصوف إلى الصفة؛ إذ عدوا

---

(١) الحاشية ص٢٦٦.

(٢) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٩١).

ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه، «فالكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس استشهادًا للأول بنحو: (مسجد جامع)، و(جانب الغربي)، وللثاني نحو: (جرد قطيفة)، و(أخلاق ثياب)، وقالوا: إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في (جرد قطيفة)، أو بحذف اللام كـ(مسجد الجامع»)[1].

وقد تعرض الشارح لإضافة الصفة إلى الموصوف عند شرحه لقول الناظم:

فـإن يثبنـا فـبمحض الفـضل وإن يعـذب فـبمحض العـدل

قال الشارح: «قوله: (فبمحض الفضل)، أي: فإثباته لنا إنما هي بفضله المحض، أي: الخالص، فالإضافة في كلامه من إضافة الصفة للموصوف، وقوله: (فبمحض العدل)، أي: وإن يعذبنا فتعذيبه إنما هو بالعدل المحض، أي: الخالص، فالإضافة في كلامه من إضافة الصفة للموصوف كما في نظيره»[2].

ومثل ذلك ما جاء في قول الناظم: **فلا وجوب بل بمحض الفضل**

قال الشارح: «قوله: (بل بمحض الفضل)، أي: بل بإرسال الرسل إنما هو بإحسانه الخالص، فإضافة محض -بمعنى الخالص- للفضل -بمعنى الإحسان- من إضافة الصفة للموصوف»[3].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٨٧).

(٢) الحاشية ص١٧٩، ١٨٠.

(٣) الحاشية ص١٩٨.

فهو -كما رأينا- قد بيَّن هنا نوع الإضافة التي هي من إضافة الصفة إلى الموصوف، دون أن يتعرض للخلاف بين البصريين المانعين لذلك إلا بتأويل، والكوفيين المجيزين لذلك دون تأويل، ولعل عدم تعرضه لهذا الخلاف ينبئ بتأييده لمذهب الكوفيين.

٧- إضافة الجزء إلى الكل

وهنا يتناول الشارح إضافة الجزء إلى الكل -وهي أن يكون المضاف جزء المضاف إليه، وهذه الإضافة تختلف عن إضافة الشيء إلى جنسه التي هي بمعنى (من)؛ حيث لا بد أن يتوافر في الإضافة التي هي بمعنى (من) شرطان مجتمعان، وهما: أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، وأن يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، وهذان الشرطان يجتمعان في نحو قولهم: (خاتم فضة) فإن الخاتم بعض الفضة، كذلك لو قيل: (هذا الخاتم فضة) -لصح ذلك، فإن انتفى الشرط الأول فقط كما في (يوم الخميس) كانت الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم، وإن انتفى الشرط الثاني فقط كما في (يد زيد) كانت الإضافة من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأن اليد وإن كانت بعض زيد لا يصح أن يخبر عنها بزيد»[1].

من إضافة الجزء إلى الكل ما جاء في قول الناظم:

وبعد فالعلم بأصل الدين

قال الشارح: «والإضافة في (أصل الدين) من إضافة الجزء للكل؛ لأن الدين هو والأحكام أصلية كانت أو فرعية، وهذا اللقب يشعر بمدح هذا الفن لابتناء

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٢٥).

الدين عليه»[١]، فالأصل بعض الدين؛ لأن الدين يشتمل على الأصول والفروع ومع ذلك لم يجعل الشارح إضافة أصل إلى الدين على معنى (من)؛ لافتقادها الشرط الثاني حيث لا يصح أن يخبر عن الأصل بالدين فلا يقال: (هذا الأصل دين).

ومما يحتمل أن تكون الإضافة فيه من إضافة الجزء إلى الكل قول الناظم:

وجـــامع معنـــى الـــذي تقـــررا شـــــــهادتا الإســــــلام

فقد ذكر الشارح أن في إضافة (شهادتا) إلى (الإسلام) ثلاثة احتمالات فقال: «قوله: (شهادتا الإسلام) أي: الشهادتان الدالتان على الإسلام -الذي هو الانقياد الظاهري، فالإضافة في كلامه من إضافة الدال للمدلول، أو اللتان هما سبب في الإسلام، فالإضافة في كلامه من إضافة السبب للمسبب، أو اللتان هما الجزء الأعظم من مسمى الإسلام بناء على أنه الهيئة المركبة من الأركان الخمسة المذكورة في حديث: «بني الإسلام على خمس»، فالإضافة في كلامه من إضافة الجزء للكل»[٢].

فهذه الاحتمالات الثلاثة في معنى إضافة الشهادتين إلى الإسلام مبنية على فهم العلاقة بين الشهادتين والإسلام، فهما تدلان على الإسلام، وهما سبب فيه، وهما جزء من حقيقته، ومن ثم كانت الإضافة إما من إضافة الدال إلى المدلول عليه، أو من إضافة السبب إلى المسبب، أو من إضافة الجزء إلى الكل، ولا مانع من اجتماع المعاني الثلاثة في هذه الإضافة؛ إذ لا يتعارض أحدها مع الآخر، وهذا التحليل يدل على براعة الشارح في ربط المعاني النحوية بمعطيات النص الدلالية.

---

(١) الحاشية ص٥٥.

(٢) الحاشية ص٢٠٨.

هذه هي المعاني التي قد تأتي الإضافة؛ لبيانها والتي تعرض لها الشارح من خلال تحليله لقول الناظم، وقد رأينا أنه لا يتناول الظاهرة النحوية بطريقة جافة، بل يغوص في أعماق النص؛ ليستخرج المعاني النحوية المحتملة التي تعين على فهم المراد من قول الناظم.

وبعد أن استعرضنا المركبات الإضافية الواردة في قول الناظم والتي تناولها الشارح بالدراسة والتحليل؛ لبيان معانيها نأتي إلى ما تناوله الشارح من مظاهر الحذف فيما ورد في قول الناظم من مركبات إضافية مبينًا ما حذف من المتضايفين رابطًا ذلك أيضًا بما يمليه النص من وجوه دلالية متعددة.

أولًا: حذف المضاف

لقد تحدث النحاة عن حذف المضاف، وحذف المضاف إليه لدليل يدل على المحذوف منهما، وقد ذكروا أن حذف المضاف على ضربين:

أحدهما: أن يحذف المضاف، فيخلفه المضاف إليه في وظيفته وإعرابه.

الثاني: أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا على حاله، قال ابن هشام: «يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه، فإن كان المحذوف المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمر ربك، وقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية، وقد يبقى على جره»[١].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص١٤٩، ١٥٠.

ومن خلال تتبعنا لما تناوله الشارح من مظاهر حذف المضاف نجده لا يتناول إلا الضرب الأول -وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأخذه أحكامه الإعرابية، فمن ذلك ما جاء في قول الناظم:

والله أرجو في القبول نافعا

قال الشارح: «قوله: (في القبول) أي: في حصول، فهو على تقدير مضاف، ومعنى القبول: الإثابة على العمل الصحيح»[1].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **إيمانه لم يخلُ من ترديد**

قال الشارح: «واستشكل بأن العبارة تقتضي أن الجزم يجامع التردد مع أنه متى كان جازمًا لا يكون مترددًا أصلًا، فكيف يقول: (إيمانه لم يخل من ترديد)؟ وأجيب عن ذلك بأن كلامه على حذف مضاف، والتقدير: لم يخل من قبول ترديد»[2]. فهو -بتقدير المضاف المحذوف- يزيل إيهام الجمع بين التردد والإيمان.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **فانظر إلى نفسك ثم انتقل**

قال الشارح: «أي: في أحوال ذاتك، والمراد من النفس -الذات، لا الروح؛ لأنه لا اطلاع لنا عليها، والكلام على تقدير مضاف -كما قدرناه؛ لأن النظر في أحوالها أبدع من النظر في الذات»[3]. فهو -بتقدير المضاف المحذوف هنا- يبيِّن المراد من

---

(١) الحاشية ص٦٣.

(٢) الحاشية ص٧٦.

(٣) الحاشية ص٨٤.

النفس، فليس المراد منها الروح -كما قد يتبادر إلى الذهن؛ لأن الروح لا نؤمر في النظر فيها، وإنما نؤمر بالنظر في أحوال الذات، ولذلك كان المراد بالنفس في قول الناظم -الذات لا الروح.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **مخالف برهان هذا -القدمُ**

قال الشارح: «أي: دليل القدم، فكلام المصنف على تقدير مضاف»[١]، فلولا تقدير المضاف المحذوف هنا -لتوهم أن صفة القدم نفسها هي دليل المخالفة للحوادث، وليس هذا هو المراد، بل إن دليل القدم هو نفسه دليل المخالفة للحوادث.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **ألم يروا إيلامَه الأطفالا**

قال الشارح: «واعترض بأن الإيلام عبارة عن تعلق القدرة بالألم وهو لا يرى، وأجيب بأنه على حذف مضاف، والتقدير: (أثر إيلامه)، وذلك الأثر هو الألم»[٢]، فلما كان الإيلام في حد ذاته لا يرى -قدر الشارح مضافًا محذوفًا، أي: أثر الإيلام؛ لأن الأثر هو الذي يرى.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **فاتْبَع سبيل الحق**

قال الشارح : «الحق -وهو الحكم المطابق للواقع، والسبيل بمعنى: الطريق، وإضافته للحق للبيان، ويصح أن يكون في الكلام حذف مضاف، والتقدير: سبيل

---

(١) الحاشية ص١١٠، ١١١.

(٢) الحاشية ص١٨٤.

أهل الحق، أي: طريقهم، والمراد به: معتقد أهل السُّنَّة من وجوب صفات المعاني له تعالى»[١]، فقد ذكر في إضافة (سبيل) إلى (الحق) احتمالين:

أحدهما: أن تكون الإضافة للبيان باعتبار الحق بيانًا وتفسيرًا وتوضيحًا للسبيل، فهو من إضافة الشيء إلى ما في معناه، وهذا جائز عند الكوفيين بلا تأويل لاختلاف اللفظين.

والآخر: أن يكون في الكلام مضاف محذوف، أي: (سبيل أهل الحق)، وبذلك تتحقق المغايرة في المعنى بين المتضايفين على شرط البصريين، وكأن الشارح بصنيعه هذا يشير إلى المذهبين حيث يجيزه الكوفيون بلا تأويل، ويجيزه البصريون على تقدير مضاف محذوف.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

وجـــامع معنـــى الـــذي تقـــررا شـــــهادتا الإســــــلام

قال الشارح: «والجامع لما تقدم من العقائد إنما هو معنى الشهادتين لا لفظهما، فكلام المصنف على حذف مضاف، أي: معنى شهادتي الإسلام كما أشار إليه الشارح»[٢]، فلولا تقدير المضاف المحذوف هنا -وهو (معنى شهادتي الإسلام)- لتوهم القارئ أن لفظ الشهادتين في حد ذاته هو الذي يجمع معنى الذي تقرر من جميع العقائد الإيمانية، مما يرجع إلى الألوهية والنبوة وجوبًا وجوازًا واستحالة.

---

١) الحاشية ص١٢٨.

(٢) الحاشية ص٢٠٨.

ومن حذف المضاف أيضًا ما ذكره الشارح عند شرحه لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»[١]، قال الشارح: «أي: الساعة، وهو على حذف مضاف، أي: قربها؛ لأن المؤمنين يموتون قبل الساعة بريح لينة»[٢]، فهو -بعد أن فسر قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أمر الله) بالساعة- عاد إلى تقدير مضاف محذوف، أي: (قرب الساعة)، وفائدة تقدير هذا المضاف المحذوف -عدم توهم بقاء المؤمنين أحياء حتى قيام الساعة؛ لأن المؤمنين يموتون بريح لينة قبل الساعة.

ومما ذكر الشارح أنه يحتمل حذف مضاف أيضًا قول الناظم:

وصحبه خير القرون فاستمع

قال الشارح: «والقرون جمع قرن، معناه: أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة: كالصحابة، فإنهم اشتركوا في الصحبة، وهكذا من بعدهم، وقيل: معناه الزمان الذي اشترك أهله في الأمر المذكور، ويسمى قرنًا؛ لأنه يقرن أمة بأمة وعالمًا بعالم، وعلى الأول فلا تقدير في كلام المصنف، وعلى الثاني ففي كلامه تقدير مضاف أي: أهل القرون -كما قدره الشارح في حل المتن»[٣].

فقد بيَّن أن للقرن معنيين:

الأول: أهل زمان معين اشتركوا في صفات خاصة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) عن معاوية بن أبي سفيان.

(٢) الحاشية ص٢٢٥.

(٣) الحاشية ص٢٣٥.

الثاني: الزمان نفسه.

وبناء على هذين المعنيين حدد الشارح نوع الإضافة، فعلى معنى أهل الزمان فلا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف، وعلى معنى الزمان يكون في الكلام مضاف محذوف، أي: (خير أهل الزمان)؛ لأن المفاضلة ليست بين الصحابة والأزمان في حد ذاتها، ولكنها بين الصحابة وأهل الأزمان، وذلك على حد قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]، فالمراد: واسأل أهل القرية.

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **يليهمُ قوم كرام بررة**

قال الشارح: «قوله: (يليهم) بالإشباع، أي: يلي آخرهم وهو عليٌّ رضي الله عنه، فالكلام على تقدير مضاف»[1]. فواضح من كلامه أن الضمير في (يليهم) يعود على الصحابة، وقد قدر مضافًا محذوفًا؛ لأن التابعين لم يلوا الصحابة مجتمعين، وإنما ولوا آخرهم وهو عليٌّ كرم الله وجهه.

ومن حذف المضاف أيضًا قول الناظم: **وميت بعمره من يقتل**

قال الشارح: «أي: كل ذي روح يفعل به ما يزهق روحه ميت بانقضاء عمره، ففي عبارة المصنف حذف مضاف، ولو عبر بـ(الأجل) لم يحتج لتقدير مضاف؛ لأن الأجل يطلق على آخر العمر كما يطلق على مدة العمر بتمامها»[2]. فهو هنا يستدرك على الناظم في تعبيره بالعمر؛ لأنه يحتاج إلى تقدير مضاف وهو: (بانقضاء عمره)؛ إذ

---

(١) الحاشية ص٢٣٨.

(٢) الحاشية ص٢٦٣.

لا يطلق العمر على آخر حياة الإنسان، وهو ما يريده الناظم، ولو عبر بـ(الأجل) قائلًا: (وميت بأجله من يقتل) لما كان في حاجة إلى تقدير هذا المضاف المحذوف؛ لأن الأجل يطلق على آخر العمر، وعلى العمر كله أيضًا إلا أن الناظم لو وضع (بأجله) بدلًا من (بعمره) -لوقع في محظور عروضي وهو اختلال وزن البيت، ولو تفادى هذا الاختلال بتسكين الهاء -لوقع في محظور لغوي وهو تسكين آخر الكلمة في الوصل، ولعل وقوعه فيما يحتاج إلى تقدير مضاف -أولى من وقوعه في تسكين آخر الكلمة غير الموقوف عليها؛ لأن حذف المضاف من الأمور الشائعة في الاستعمال العربي.

ومن حذف المضاف أيضًا قول الناظم:

وفي الــزمنْ قــولان والحــساب حــــــــــــــــــــــــــــق

قال الشارح: «أي: وفي إعادة الزمن قولان»[1]، فهو هنا يقدر من خلال شرحه للبيت مضافًا محذوفًا، دون أن يصرح بذلك كعادته، وفائدة هذا التقدير -أن الخلاف حول إعادة الزمن لا حول الزمن نفسه.

ومن حذف المضاف أيضًا قول الناظم:

والعــرش والكــرسي ثــم القلــم والكــاتبون اللــوحُ كــلٌّ حِكَــم

قال الشارح: «قوله: (كل حكم) أي: كل من هذه المذكورات، هو حكم، فكل واحد منها لحكم يعلمها الله سبحانه وتعالى»[2]. فهو هنا يقدر مضاف محذوفًا في قول

---

(١) الحاشية ص٢٨٢.

(٢) الحاشية ص٢٩٧.

الناظم: (كل حكم)، أي: (كل ذو حكم)، وهذا المضاف المحذوف هو خبر المبتدأ في الحقيقة، وحاجة الكلام إلى هذا المضاف المحذوف أن الخبر وهو (حكم) -الذي هو جمع (حكمة)- من أسماء المعاني، ولا يجوز الإخبار بها عن أسماء الذوات، فلا يقال: (محمد كرم)، بل يقال: (محمد ذو كرم) أي: صاحب كرم.

ومما يحتمل حذف المضاف أيضًا قول الناظم: **حليفَ حلمٍ تابعًا للحق**

قال الشارح: «والمراد بالحق -الله تعالى؛ لأن الحق اسم من أسمائه تعالى، وفي الكلام حذف مضاف، أي: لدين الحق، ويحتمل أن يكون المراد به: الأحكام الحقة، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير المضاف»[1]. فهو يجعل احتمال حذف المضاف متوقفًا على المراد من الحق، فإن كان المراد به الله تعالى فهو على حذف مضاف، أي: (تابعًا لدين الله)، وأما إن كان المراد به المطابقة للواقع -وهو ضد الباطل مطلقًا- فلا يحتاج الكلام حينئذ إلى تقدير مضاف، ويبدو أن الشارح يرجح الاحتمال الأول؛ لأنه قدمه.

وقد يكون في الكلام حذف مضافين، ومنه قوله تعالى: ﴿ **كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ** ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت[2]:

وقد تعرض الشارح لحذف المضافين في قول الناظم:

فــاتبع ســبيل الحــق واطــرح الرِّيَــب

---

(١) الحاشية ص٣٤٢.

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٧١٧).

قال الشارح: «فالريب جمع ريبة بمعنى الشبهة التي لم تعلم صحتها ولا فسادها، وهذا بحسب الأصل، وإلا فالقصد هنا: الرد على المعتزلة النافين لصفات المعاني؛ لئلا يلزم تعدد القدماء، وهذه شبهة فاسدة؛ لأنه لا يضر إلا ذوات القدماء لا تعدد الصفات مع اتحاذ الذات، ويصح أن يكون في الكلام حذف مضافين، والتقدير: (واطرح سبيل أهل الريب والشكوك النافين لصفات المعاني»[1].

ثانيًا: حذف المضاف إليه

وقد تعرض الشارح لحذف المضاف إليه عند شرحه لقول الناظم: **وبعدُ فالعلم بأصل الدين**، فقال الشارح: «قوله: (وبعدُ) -بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه، والتقدير: (وبعدَ البسملة، والحمد لله، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وحزبه) ويحتمل أن يكون بالنصب من غير تنوين لحذف المضاف إليه ونية لفظه، لكن المشهور على الألسنة الأولى وهي كلمة يؤتى بها؛ للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، أي: من نوع من الكلام إلى نوع آخر، والنوع المنتقل منه هو البسملة وما بعدها، والمنتقل إليه هو بيان السبب الحامل على التأليف.

وأصلها الثاني (أمَّا بعدُ) بدليل لزوم الفاء في حيزها غالبًا، وهذا الأصل هو السُّنَّة، فقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه ومراسلاته»[2]، فإن كلمة (بعد) من الأسماء الملازمة للإضافة، وقد تقطع عن الإضافة لفظًا دون معنى، أي: ينوى معنى المضاف إليه دون لفظه، وحينئذ تبنى على الضم، أما إذا حذف المضاف

---

(١) الحاشية ص١٢٨.

(٢) الحاشية ص٥٣.

إليه ونوى لفظه كانت معربة بلا تنوين»[1]، وقد ذكر الشارح هذين الوجهين في (بعد)، أي: البناء على الضم على نية معنى المضاف إليه دون لفظه، والنصب على نية المضاف إليه، غير أنه يشير إلى كثرة استعمال الحالة الأولى في مجال الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، أو من غرض إلى غرض.

كما تعرض الشارح لحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله أي: بلا تنوين؛ إذ ثبوت المضاف إليه منوي لدلالة ما بعده عليه، وذلك في قول الناظم: **ليست بغيرِ أو بعين الذات**، قال الشارح: «قوله: (ليست بغير) -بلا تنوين لفظ (غير) لإضافته إلى مثل ما أضيف إليه (عين)، والتقدير: (ليست بغير الذات»)[2].

وقد أجاز النحاة مثل هذا الحذف متى تحقق شرطه -وهو أن يعطف عليه مضاف إلى مثلْ المحذوف- كما في قول الشاعر:

يـــا مـــن رأى عارضًـــا أسرَّ بـــه ... بـــين ذراعـــي وجبهـــة الأســـد

والأصل: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد[3].

إعمال المصدر

وهنا نذكر ما تناوله الشارح من بعض المصادر العاملة الواردة في قول الناظم.

---

(١) راجع: شرح الأشموني على الألفية (٢/ ٢٦٧).

(٢) الحاشية ص١٤١.

(٣) راجع: شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه (٢/ ٢٧٤) وما بعدها.

وقد عرَّف ابن هشام المصدر بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل نحو: (ضرْب) و(إكرام)، واحترز بقوله: (الجاري على الفعل) من اسم المصدر فإنه -وإن كان اسمًا دالًّا على الحدث- لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: (أعطيت عطاء)، فإن الذي يجري على (أعطيت) إنما هو الإعطاء[1].

واختلف الكوفيون، والبصريون في أصل الاشتقاق: أهو الفعل أم المصدر، فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: (ضرب ضربًا)، و(قام قيامًا)، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، واحتج كل فريق بأدلة عقلية لا يتسع المقام لذكرها، غير أن دليل البصريين أقوى وهو أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل[2]، فهذا الاستدلال وإن كان أقوى من الناحية المنطقية لا يؤيده الواقع اللغوي؛ إذ لا نستطيع التوصل إلى معرفة المصدر إلا بعد معرفة فعله، ومهما يكن فليس غرضنا الخوض في مناقشة هذا الخلاف، ولكن ما نريد بيانه طريقة عمل المصدر كما تناوله الشارح.

وقد اشترط النحاة في عمل المصدر أن يقدر بـ(أنْ) والفعل، أو يوضع موضع الفعل، كما أنهم قسموا المصدر العامل ثلاثة أقسام: المصدر المنون، والمصدر المضاف، والمصدر المقترن بـ(أل)[3]، وما يعنينا من هذه الأقسام الثلاثة هنا هو المصدر المضاف؛ إذ لم يتعرض الشارح لعمل المصدر المنون، ولا المقترن بـ(أل).

---

(١) شرح شذور الذهب ص٣٨٢.

(٢) الاتصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/ ٢٣٧) المسألة ٢٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١١٤) وما بعدها.

ولعمل المصدر المضاف صور بيَّنها ابن عصفور بقوله: «فإذا كان المصدر مضافًا فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول، فإن أضفته إلى الفاعل نصبت المفعول، وإن أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل، ويجوز أن تضيفه إلى المفعول، وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: من أن يدعو الخير، ويجوز أن تضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول، وقد جاء في الحديث: «مطل الغني ظلم»[١]، أي: أن يمطل الغني ظلم»[٢].

ومما جاء فيه المصدر مضافًا إلى فاعله، ونصب بعده المفعول به قول الناظم: **ألم يروا إيلامَه الأطفالا**، قال الشارح: «قوله: (الأطفال) مفعول الإيلام؛ لأنه مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد على الله، فالأصل: إيلام الله الأطفال»[٣].

وقد يضاف المصدر إلى فاعله دون أن يذكر المفعول به كما في قول الناظم: **وعصمةُ الباري لكل حَتَّما**، قال الشارح: «الإضافة في (عصمة الباري) من إضافة المصدر لفاعله، و(لكل) متعلق بـ(عصمة)»[٤].

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله ويحذف فاعله كما في قول الناظم: **سؤالنا ثم عذاب القبر**، قال الشارح: «أي: سؤال منكر ونكير إيانا معاشر أمة الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين»[٥].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه رقم ٤٠٨٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٢/ ١١٦، ١١٧، ١١٨).

(٣) الحاشية ص١٨٤.

(٤) الحاشية ص٢٢٢.

(٥) الحاشية ص٢٧٤.

وما ذكرناه هنا من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحذف الفاعل مفهوم من تقدير الشارح -وإن لم يصرح بذلك هنا، وقد صرح به عند شرحه لقول الناظم:

وصِفْ شهيد الحرب بالحياة ورَزِقه من مشتهى الجنات

قال الشارح: «قوله: (ورَزْقه) -بفتح الراء- مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل، أي: رزق الله إياه، أي: شهيد الحرب»(١).

وقد يضاف المصدر إلى فاعله ويحذف مفعوله الأول، ويبقى مفعوله الثاني كما في قول الناظم: **إيجادًا إعدامًا كرَزْقِه الغِني**

قال الشارح: «والرزق بفتح الراء مصدر، وأما بالكسر فاسم للمرزوق به، والضمير عائد على الله تعالى، والإضافة في (رزقه) من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول الأول محذوف، و(الغني) مفعوله الثاني، والتقدير: كرَزق الله العبدَ الغني»(٢). فقد أضيف المصدر هنا إلى فاعله، وهو ينصب مفعولين؛ لأنه مصدر (رزق) الذي ينصب مفعولين؛ إذ الأصل: (رَزَقَ اللهُ العبد الغِنى)، ولكن الناظم حذف المفعول الأول لعدم تعلق غرض الكلام به، فضلًا عن دلالة السياق عليه، وبقي المفعول الثاني وهو (الغنى) وهو منصوب بفتحة مقدرة.

ومما تعرض له الشارح من قضايا عمل المصدر -الفصل بينه وبين معموله بالخبر، وذلك في قول الناظم: **الحمد لله على صِلاته** -بكسر الصاد جمع (صلة)، قال الشارح: «والجار والمجرور يريد -(على صِلاته)- متعلق بالحمد، واغتفر الفصل بين

---

(١) الحاشية ص٣١٠.

(٢) الحاشية ص١٦٦.

المصدر ومعموله بالخبر؛ لأن ذلك يغتفر في الجار والمجرور، وبعضهم جعله خبرًا بعد خبر، فيكون المصنف قد حمد أولًا في مقابلة الذات ثم حمد ثانيًا في مقابلة الصلات»(١). فالشارح يبيِّن هنا أن الفصل بين المصدر -وهو (الحمد)- ومعموله -وهو الجار والمجرور (على صلاته)- بالخبر وهو (لله) مغتفر؛ لأن ذلك يغتفر في الجار والمجرور، ولكنه لم يوضح ما إذا كان الجار والمجرور المغتفر فيه هو المعمول، أو الفاصل؛ لأن قول الناظم يشمل الحالتين؛ إذ كل من المعمول والخبر الجار والمجرور.

وقد منع النحاة الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وجعلوا عدم الفصل شرطًا من شروط عمله، قال ابن هشام: «أن لا يكون مفصولًا عن معموله، ولهذا ردوا على من قال في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق: ٩] إنه معمول (رجعه)؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر»(٢)، يريد أن الجمهور ردوا بهذا الشرط على من زعم أن (يوم) متعلق بالمصدر: (رجعه) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾، وذلك للفصل بين المصدر ومعموله بخبر (إن) وهو (لقادر).

وإذا كان الشارح يستثني الجار والمجرور من هذه القاعدة -سواء أكان يقصد الفاصل أم المعمول- فإن النحاة عمموا المنع، ولم يستثنوا الظرف أو الجار والمجرور، فقد عقب الشيخ يس على هذا الشرط بقوله: «ولو كان المعمول ظرفًا كما في الآية الشريفة -يريد قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾، والفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا كما في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤]، ولهذا اعترض -أي: ابن

---

(١) الحاشية ص٢٩.

(٢) شرح قطر الندى (٢/ ٢٠٢).

هشام- في المغني على الزمخشري؛ إذ علق (أيامًا) بالصيام، فإن فيه الفصل بمعمول (كتب) وهو (كما كتب»)[١].

من هذا يتضح أن النحاة لم يفرقوا في الفصل بين المصدر ومعموله بين أن يكون المعمول، أو الفاصل ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وغيرهما، ومن ثَم يكون الشارح مخالفًا للنحاة في ذلك.

على أن الناظم قد ارتكب الفصل بين المصدر ومعموله وهو محظور؛ ليتفادى محظورًا أشد في حال اتباع الأصل -وهو الإتيان بمعمول المصدر قبل الخبر، وهذا المحظور هو عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فضلًا عن ارتكاب محظور عروضي -وهو اختلال وزن البيت، فلو علل الشارح صنيع الناظم بهاتين العلتين -لكان أولى، ولعله يشير إلى منع النحاة لذلك بذكره وجهًا إعرابيًّا آخر للجار والمجرور (على صِلاته) -وهو أن يكون خبرًا ثانيًا للحمد، وبذلك يخرج عن مشكلة الفصل بين المصدر ومعموله.

اسم التفضيل

ومما تعرض له الشارح من المشتقات اسم التفضيل، وهو.الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزادَ أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقياسه أن يأتي على (أفْعَل)، مثل: (زيد أكْرَمُ من عمرو)[٢].

---

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح (٢/ ٦٣) وراجع: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٢٥).

(٢) شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ص٩٣.

ولم يتعرض الشارح لاسم التفضيل باعتباره بناءًا من أبنية المشتقات ولا من حيث أحواله الإعرابية، بل تناول منه ما جاء في قول الناظم وهو: **واجزم بأن أولا مما يجب**

فتعرض لكلمة (أَوَّلًا)، فقال: «وله -يعني: (أَوَّلًا)- استعمالان:

أحدهما: أن يكون بمعنى: سابق، فيكون منصرفًا منونًا، ومنه قولهم: (الحمد لله أولًا وآخرًا).

والثاني: أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل بمعنى: (أسبق)، فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، فإن حمل ما في النظم على الأول فلا إشكال، وإن حمل على الثاني فصرفه وحذف المضاف إليه لضرورة النظم»[1].

فهو يبيِّن علة تنوين (أَوَّلًا) في البيت، فيذكر أنه إذا كان بمعنى (سابقًا) كان تنوينه قياسيًّا؛ لأنه ليس أفعل تفضيل حينئذ، وإذا كان بمعنى (أسبق) كان تنوينه في البيت ضرورة؛ لأنه أفعل تفضيل وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ولم يرجح الشارح أحد الوجهين صراحة، وإن كان تقديمه للوجه الأول يدل على ترجيحه لخلوه من الشذوذ.

على أن الاستعمالين في كلمة (أول) صحيحان واردان عن العرب، فقد نقل ابن منظور عن الجوهري قوله: «إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: (لقيته عامًا أول)، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: (لقيته عامًا أَوَّلًا)».

---

(١) الحاشية ص٨٢.

وقد عقب ابن بري على هذا التمثيل الأخير بقوله: «وهذا غلط في التمثيل؛ لأنه صفة لعام في هذا الوجه أيضًا، وصوابه أن يمثل غير صفة في اللفظ كما مثله غيره، وذلك كقولهم: (ما رأيت له أوّلًا ولا آخرًا)، أي: قديمًا ولا حديثًا»[١].

ولم يتعرض الشارح لخلاف الصرفيين حول أصل اشتقاق (أول)، وهل هو من (وأل)، أو من (أول)، أو من (وول)[٢]؛ لأن ذلك لا يعنيه ولا يتعلق بشيء من النظم، ولكن ما يعنيه بيان انصراف (أولًا) في البيت، ولعله يريد بحذف المضاف إليه أنه قطع عن الإضافة لفظًا، وأن التقدير: (واجزم بأن أول شيء)، فلما حذف المضاف إليه ولم ينوِ لفظه نون.

اسم الفعل

وقد تعرض الشارح لاسم الفعل عند حديثه عن المحشر واستدلاله بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩]، فبيّن أن قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ﴾ اسم فعل أمر لجماعة الذكور بمعنى (خذوا)[٣].

وقد عرف النحاة اسم الفعل بأنه: اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه وزمنه وعمله من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر بالعوامل[٤].

---

(١) لسان العرب (٦/ ٤٧٤٨) مادة (وأل).

(٢) راجع: لسان العرب (٦/ ٤٧٤٧).

(٣) الحاشية ص٢٩١.

(٤) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن (٤/ ١٤١، ١٤٢).

ونلاحظ أن الشارح يخص اسم الفعل الوارد في الآية الكريمة: (هاؤم) بجماعة الذكور، حيث رأى ضمائر الخطاب في الآية وما بعدها لجماعة الذكور.

وإذا فهم ذلك من ضمائر المخاطبين فإنه لا يفهم من صيغة اسم الفعل؛ لأنه يأتي بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، إلا ما كان منه متصلًا بعلامة تدل على نوع معين دون غيره[١].

وإذا كانت الآيات تتوجه بالخطاب إلى جماعة الذكور، فإن ذلك على سبيل التغليب؛ لأن الإناث داخلات تحت هذا الخطاب، وكان ينبغي على الشارح أن يشير إلى هذا التغليب، أو أن لا يخصص اسم الفعل بجماعة الذكور.

النعت

وقد تعرض الشارح للحديث عما جاء في قول الناظم من بعض التوابع: كالنعت، والعطف، والبدل، وقد بدأنا الحديث عن النعت اقتداء بكثير من النحاة.

والنعت من اصطلاح الكوفيين، وربما قاله بعض البصريين أيضًا، ويقابله عند البصريين الصفة والوصف[٢]، وهو تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه، أو في متعلق به[٣].

ويتضح من هذا التعريف أن النعت قسمان:

---

(١) راجع: النحو الوافي للأستاذ عباس حسن (٤/ ١٤٣).

(٢) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص٣١٤.

(٣) الهمع للسيوطي (٢/ ١١٦).

الأول: ما يدل على معنى في متبوعه، وهو النعت الحقيقي.

والثاني: ما يدل على معنى في متعلق بمتبوعه، وهو النعت السببي، وهو ما رفع فيه اسمه ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا نحو قولهم: (مررت برجل قائمةٍ أمُّه)[1]، وهذا القسم لم يتعرض له الشارح، بل تعرض للقسم الأول وهو النعت الحقيقي الذي يوافق متبوعه في وجوه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف والتنكير، وفي التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع.

ولم يتناول الشارح النعت -كعادته- كما تناوله النحاة، أي: من حيث الخوض في أقسامه وأغراضه، وما ينعت به، بل تناوله بالقدر الذي يكشف به عن مراد الناظم، ويوضح به علاقة كل كلمة بأخرى في سياق التركيب، فقد تناول النعت من حيث بيانه وبيان منعوته، كما تعرض للجملة الواقعة نعتًا، وللجار والمجرور الواقعين نعتًا، كما تعرض لحذف النعت والمنعوت، وكان هذا كله في نطاق تفسيره لأقوال الناظم.

ومن ذلك ما جاء في قول الناظم: **محمدُ العاقبُ لرسْل ربه**، قال الشارح: «قوله: (العاقب) نعت لـ(محمد)، وهو الذي يأتي في العقب، وفسروه بأنه الذي يحشر الناس على قدمه، أي: طريقه وشرعه»[2] فهو هنا لم يزد على بيان النعت وهو (العاقب)، وبيان المنعوت وهو (محمد) صلى الله عليه وسلم، فلم يبيِّن علامته الإعرابية أو تبعيته في أحد وجوه الإعراب، ولعل ذلك مفهوم من تحليله للموقع الإعرابي لـ(محمد)، حيث أجاز فيها الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: (هو محمد)، وقد آثر هذا الوجه؛

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ص١٧٥.

(٢) الحاشية ص٤٨.

ليكون الاسم الشريف مرفوعًا وعمدة؛ لأن مدلوله مرفوع الرتبة وعمدة الخلق، وقد وضحنا ذلك عند حديثنا عن الجملة الاسمية وحذف المبتدأ، كما أجاز النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، أي: (أعني محمدًا)، غير أنه يستدرك على هذا الوجه أن النصب لا يساعده الرسم إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، أي: بلا ألف، كما أجاز الجر على أنه بدل أو عطف بيان، ولكنه يستدرك على كونه بدلًا -أن المبدل منه -وهو (نبيٍّ)- في نية الطرح والرمي، وهو هنا مقصود[1]، وسوف نوضح وجهة نظره ورده على هذا الاعتراض عند حديثنا عن البدل إن شاء الله تعالى.

وتجدر الإشارة إلى أن الناظم سكَّن الباء في (العاقبْ)؛ لضرورة النظم، كما أنه حذف التنوين من (محمد)؛ لضرورة النظم أيضًا، وعليه تكون حركات الإعراب على النعت مقدرة، فعلى هذه الأوجه الثلاثة المحتملة في المنعوت يحمل النعت، كذلك لم يشر الشارح إلى نوع النعت ولا إلى الغرض منه، ولعله استغنى عن التصريح بذلك بتوضيحه لمعنى (العاقب) فهو نعت حقيقي؛ لأنه رفع ضميرًا مستترًا عائدًا على المنعوت، أما الغرض منه فهو توضيح المنعوت؛ لأنه معرفة، إذ النعت يخصص منعوته إن كان نكرة، ويزيل اشتراك عارض إن كان معرفة، فإذا قيل: (جاءني زيد العاقل)، (رأيتُ زيدًا العاقل)، (مررت بزيد العاقل) -فقد فصلته الصفة هنا عن (زيد) آخر ليس بعاقل[2].

ومن قبيل النعت الحقيقي أيضًا ما جاء في قول الناظم:

---

(١) راجع الحاشية ص٤٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٧).

احمِلْ على اللفظ الذي قد دلا

قال الشارح: «قوله: (الذي قد دلَّا) صفة لـ(اللفظ)، والألف في (دلَّا) للإطلاق»[١]، فهو يبيِّن أن (الذي) نعت لكلمة (اللفظ)، واكتفى بذلك دون أن يبيِّن محل النعت -وهو الجر، كما أنه لم يبيِّن وجه صلاحية اسم الموصول للنعت به من أنه مؤول بالمشتق؛ حيث أجاز النحاة الوصف بأسماء الموصول المبدوءة بهمزة الوصل خلافًا لنحو: (مَنْ، ما)[٢]؛ وذلك لأن اسم الموصول مع صلته في تأويل اسم الفاعل، واسم المفعول -إن كانت الصلة فعلًا مبنيًّا للمفعول، وعليه يكون تقدير قول الناظم: (احمل على اللفظ الدال)، ونلاحظ أن الشارح تارة يستخدم المصطلح الكوفي وهو النعت، وتارة يستخدم المصطلح البصري وهو الصفة، وكأنه يشير بذلك إلى اختلاف المدرستين حول التسمية، كما أنه يفهمنا عدم الاعتداد بهذا الخلاف، وأن المصطلحين يؤديان غرضًا واحدًا.

وقد يضع الشارح احتمالًا آخر للنعت وهو كونه حالًا كما فعل ذلك عند شرحه لقول الناظم:

واللهَ أرجو في القبول نافعا بها مريدًا في الثواب طامعا

قال الشارح: «(طامعًا) صفة لـ(مريدًا)، ويصح أن يكون حالًا من فاعل (أرجو)، أي: أرجو الله في القبول حال كونه طامعًا في الثواب»[٣]، فهو هنا لم يكتف

---

(١) الحاشية ص١٦٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (٣/ ٦٢).

(٣) الحاشية ص٦٥.

بجعل (طامعًا) نعتًا لكلمة (مريدًا)، بل جعل النص يحتمل أن يكون (طامعًا) حالًا من الفاعل المستتر في (أرجو)، ومن ثم يحتمل أن يكون المريد المنتفع بالأرجوزة هو الطامع في الثواب، ويحتمل أن يكون صاحب الأرجوزة هو الطامع في الثواب، وهذا هو شأن الشارح في استيعاب ما يقبله النص من احتمالات، فلا يترك لمعرِب وجهًا إعرابيًا، أو تركيبًا يحتمله النص دون أن يتطرق إليه.

هذا فيما يتعلق بالنعت المفرد الذي ليس بجملة ولا شبه جملة، أما النعت الجملة فقد تعرض له الشارح عند تحليله لقول الناظم:

علـى نبـي جـاء بالتوحيـد وقـد خـلا الـدين عـن التوحيـد

فقال الشارح: «قوله: (جاء... إلخ)، هذه الجملة صفة لـ(نبي) كما هو القاعدة من أن الجمل بعد النكرات صفات، وقد قيد الناظم هذه الجملة بقوله: (وقد خلا الدين عن التوحيد)؛ لأنه حال من فاعل (جاء)، والحال قيد في عاملها، فصارت الصفة لهذا الاعتبار مخصصة للموصوف، وقاصرة له -أي: التوحيد- على نبينا صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لم يأت نبي بالتوحيد في حال خلو الدين عن التوحيد إلا نبينا صلى الله عليه وسلم»[1]، فهو يبيِّن أن جملة الحال هي (وقد خلا الدين عن التوحيد)؛ وهي حال من فاعل (جاء) -وهو الضمير المستتر العائد على (نبي)، وقد ربط بين جملة الحال والجملة الواقعة نعتًا قبلها -وهي (جاء بالتوحيد) بأن جملة النعت قد خصصت منعوتها النكرة، أما جملة الحال فقد قيدت جملة النعت؛ لأن الحال قيد في عاملها وهو المجيء؛ إذ لم يجئ نبينا صلى الله عليه وسلم بالتوحيد مطلقًا، بل مجيئه بالتوحيد مقيد بخلو الدين عن التوحيد، وهكذا فإن الشارح لم يُعن بمجرد بيان جملة

---

(١) الحاشية ص٣٦.

الحال، ولا ببيان موقعها الإعرابي، ولا بتوضيح نوع الرابط فيها، ولا ببيان نوع الجملة ذاتها، فتلك أمور متروكة لفهم القارئ، بل عُني بهذا الربط بين جملتي النعت والحال وصولًا إلى فهم المقصود من قول الناظم؛ حيث يتخذ الشارح التحليل النحوي للتراكيب وسيلة إلى هذه الغاية وهي فهم المعاني العقدية التي يشير إليها الناظم عن طريق إدراك العلاقة بين الجمل أو التراكيب.

كما أنه لم يُعن ببيان الموقع الإعرابي لجملة النعت وهو الجر، كذلك لم يبيِّن نوع الجملة الواقعة نعتًا من أنها جملة فعلية خبرية فعلها ماض، بل اكتفى بالإشارة إلى ما ينبغي أن يوصف بالجملة وهو النكرة، وبالإشارة أيضًا إلى ما تكتسبه النكرة من الصفة وهو التخصيص، وقد ذكر النحاة أن النكرة قد توصف بالجملتين، الاسمية والفعلية، يقول الواسطي: «ويجوز أن تصف النكرة بالابتداء والخبر كما تصفها بالفعل والفاعل»[1].

وقد تعرض الشارح أيضًا لوقوع الجار والمجرور نعتًا وذلك عند تحليله لقول الناظم: واجزم **بأن أولًا مما يجب**، فقال الشارح: «وله -يعني (أوَّلًا)- استعمالان:

أحدهما: أن يكون بمعنى (سابق)، فيكون منصرفًا منونًا، ومنه قولهم: (الحمد لله أوَّلًا وآخرًا).

الثاني: أن يكون صفة، فيكون أفعل تفضيل بمعنى (أسبق)، فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

---

(١) شرح اللمع في النحو ص١٠٦.

فإن حمل ما في النظم على الأول فلا إشكال، وإن حمل على الثاني فصرفه وحذف المضاف إليه لضرورة النظم، وقوله: (مما يجب) أي: من الذي يجب، فـ(ما) اسم موصول، و(من) تبعيضية، وهو صفة لـ(أوَّلًا) على استعمال الأول، وللمضاف إليه المحذوف على الاستعمال الثاني، والأصل: أن أول شيء مما يجب»[١].

فالشارح هنا يذكر احتمالين لاستعمال الناظم لـ(أوَّلًا)، وهما: أن يكون بمعنى (سابقًا)، فتنوينه حينئذ على القياس، وأن يكون بمعنى (أسبق)، وحينئذ يكون تنوينه على غير قياس فهو أفعل تفضيل ممنوع من الصرف، وقد صرفه الناظم للضرورة، وقد فصلنا القول في هذين الاحتمالين عند حديثنا عن اسم التفضيل، ولكن أعدنا نص الشارح هنا؛ لأنه رتب على هذين الاحتمالين تعيين الموصوف بالجار والمجرور، فعلى الاحتمال الأول يكون (أوَّلًا) هو المنعوت بالجار والمجرور (مما يجب)، والتقدير: (واجزم بأن سابقًا كائنًا من الذي يجب)، وعلى الاحتمال الثاني يكون المنعوت محذوفًا وهو ما أضيف إليه اسم التفضيل، والتقدير: (واجزم بأن أول شيء كائن من الذي يجب)؛ وذلك لأن الجار والمجرور حينما يقعان صفة لا بد أن يتعلقا بمحذوف تقديره: (كائن أو مستقر)، أو (كان أو استقر)، يقول ابن هشام: «متى وقع الجار والمجرور صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالًا تعلق بمحذوف تقديره (كان)، أو (استقر) إلا أن الواقع صلة يتعين فيه تقدير استقر؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة»[٢].

كما أشار الشارح أيضًا إلى حذف المنعوت عند تحليله لقول الناظم:

---

(١) الحاشية ص٨٠.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٢٥.

والله أرجو في القبول نافعا ... بها مريدًا في الثواب طامعا

قال الشارح: «(مريدًا) أي: شخصًا مريدًا، فهو صفة لموصوف محذوف، وذلك المحذوف مفعول لقوله: (نافعًا)؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل»[1].

وحذف الموصوف لدليل يدل عليه أمر شائع في الاستعمال الفصيح، يقول ابن عصفور: (وإن كانت الصفة اسمًا لم تجزم إقامتها مقام الموصوف إلا بشرط أن يقدم الموصوف في الذكر نحو: (أعطني ماء ولو باردًا) يريد: ولو ماء باردًا، فحذف (ماء) لدلالة المقدم عليه، أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف نحو: (مررت بكاتب)، يريد: برجل كاتب؛ لأن الكتب خاص بجنس العقلاء»[2]، وعليه فإن الدليل على المنعوت المحذوف في قول الناظم هو اختصاص النعت بجنس المنعوت؛ إذ لا ينتفع بالأرجوزة إلا العقلاء.

عطف النسق

لقد عالج الشارح كثيرًا من قضايا عطف النسق في أثناء تحليله للنظم، وهو كعادته لا يريد تحليل الظاهرة النحوية في حد ذاتها، ولكنه يتعرض لها بغية الوصول إلى مراد الناظم، وذلك عن طريق توضيح الغرض من العطف وما يقتضيه من معنى.

وعطف النسق أحد قسمي العطف، والآخر -عطف البيان، غير أننا ندرج الحديث عن عطف البيان تحت الحديث عن البدل؛ لما بينهما من تشابه في أداء المعنى،

---

(١) الحاشية ص٦٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٢٧٠).

قال ابن يعيش: «يقال حروف العطف، وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أحلته إليه، ويقال: عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه أي: ثناه وأماله، وسمى هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مثنِيٌّ إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه، والنسق من عبارات الكوفيين، وهو في قولهم: ثغر نسق -إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق -إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمى نسقًا، وهو من التوابع»(١).

وقال الفاكهي: «النسَق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال: نسقت الكلام أنسقه أي: عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين»(٢).

أما في اصطلاح النحويين فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف»(٣)، والمراد بالتوسط -التوسط في الإتباع، فهو متبع، فلا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف؛ لأن التبعية حاصلة فيهما وإن لم يوجد حرف»(٤).

ويقسم النحاة حروف العطف من حيث دورها في الربط بين التابع والمتبوع قسمين:

---

(١) شرح المفصل (٨/ ٨٨).

(٢) شرح الفاكهي لقطر الندى (٢/ ٢٢٣).

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٣١٨).

(٤) شرح الحدود النحوية للفاكهي ص١٩٢.

الأول: حروف تشرك التابع مع المتبوع لفظًا ومعنى، أي: في الإعراب والحكم، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأم، وأو، وحتى.

والثاني: حروف تشرك التابع مع المتبوع لفظًا فقط، أي: في الإعراب دون الحكم، وهي: بل، ولا، ولكن، على خلاف بين النحاة حول (حتى)، و(أم)، و(لكن)، حيث استبعد بعضهم هذه الأحرف الثلاثة من حروف العطف[1].

وإذا كانت هذه الحروف تتفق فيما بينها على أداء وظيفة الربط بين ما بعدها وما قبلها -وهو ما يسمى بالعطف سواء أكان هذا الربط في اللفظ والمعنى، أم في اللفظ فقط، فإنها لا تتفق فيما تؤديه في الجملة من دلالة؛ إذ يختلف كل حرف عن الآخر في دلالته، وسوف نسير مع الشارح؛ لنتبين دلالة كل حرف في التركيب الذي يتعرض له الشارح لتحليله.

أوّلًا: العطف بالواو

سبق أن ذكرنا أن الواو من الحروف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم، وهي عند الجمهور لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه نحو قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الشورى: ٣] فعلى هذا إذا قيل: (قام زيد وعمرو) -احتمل ثلاثة معان[2]، ولا يعنينا هنا

---

(١) راجع: شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه في التنبيه (٣/ ٩٠، ٩١).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٤٠٨).

التعرض لخلاف النحاة حول خروجها عن إفادة مطلق الجمع إلى إفادة الترتيب أو المعية.

ومما أفادت فيه الواو مطلق الجمع قول الناظم:

فكـل مـن كلـف شرعًـا وجبـا   عليـه أن يعـرف مـا قـد وجبـا

لله والجـائزَ والممتنعـا

قال الشارح: «قوله: (والجائز)، أي: في حقه سبحانه وتعالى عقلًا، وهو معطوف على قوله: (ما قد وجبا)»[1].

يريد أن (الجائز) -بالنصب- معطوف على اسم الموصول الواقع مفعولًا به للفعل (يعرف) أي: أن يعرف الذي قد وجب، وأن يعرف الجائز والمستحيل، ومن الواضح أن معرفة هذه الأشياء لا تقتضي ترتيبًا بينها، ولذلك جاء العطف بالواو.

ومما استعمل فيه الناظم العطف بالواو لإفادة الجمع قوله:

ووحـدةً أوجِـبْ لهـا ومثـلُ ذي   إرادةٌ والعلـم لكـن عـم ذي

قال الشارح: «قوله: (والعلم) معطوف على قوله: (إرادة)، فهو مثل القدرة أيضًا في الأمور الثلاثة السابقة وهي: تعلقه بالممكنات، وعدم تناهي متعلقاته، وإيجاب الوحدة له بإجماع من يعتد بإجماعه»[2].

---

(١) الحاشية ص٧٤.

(٢) الحاشية ص١٤٤.

فهو يبيِّن أن قول الناظم: (والعلم) معطوف على قوله: (إرادة)، وهذا العطف يقتضي رفع المعطوف؛ لأن المعطوف عليه وهو (إرادة) مرفوع؛ إذ هو خبر (مثل)، كما يقتضي هذا العطف أيضًا إشراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم الذي يتمثل فيما ذكره الشارح من الأمور الثلاثة التي تتفق فيها هذه الصفات الثلاث، وهي: القدرة، والإرادة، والعلم.

ومن مظاهر العطف بالواو التي تعرض لها الشارح مما دلت فيه الواو على مطلق الجمع في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه -ما ورد في قول الناظم من عطف المصدر المؤول من (أنَّ) -المفتوحة المشددة- مع اسمها وخبرها على ما قبله حيث يقول الناظم:

فواجبٌ له الوجودُ والقدم   كذا بقاءٌ لا يشاب بالعدم
وأنه لِما ينالُ العدمُ   مخالف برهانُ هذا القدمُ

فقد بيَّن الشارح أن المقصود بالبيت الثاني: وواجب له تعالى أنه مخالف للحوادث التي يلحقها العدم، وعليه يكون المصدر المؤول من (أنَّ) المفتوحة، واسمها -وهو الضمير العائد عليه تعالى، وخبرها -وهو (مخالف)- معطوفًا على (الوجود) في البيت السابق، والمعنى: فواجب له الوجود ومخالفته للذي يناله العدم، أي: الحوادث.

وبهذا التقدير يندفع ما في حاشية العدوي من أن في كلام المصنف تسمحًا؛ لأن الصفة -مخالفته للحوادث، لا أنه مخالف، ووجه هذا الاندفاع أن سبك (أنَّ) المفتوحة مع اسمها وخبرها أمر شائع في العربية، ومن ثم لا يقال فيه تسمح.

ثم يذكر الشارح أن جعله المصدر المؤول معطوفًا على (الوجود) أولى من جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: والصفة الثالثة أنه مخالف للحوادث»[1].

وهكذا فإن الشارح يحلل قول الناظم تحليلًا دقيقًا يطوع فيه قواعد العربية لخدمة النص، حيث يكشف المراد منه دون أن يقع في تناقض بين ما تقتضيه قواعد العربية، وما يريده الناظم من ترسيخ العقائد المتصلة بصفاته تعالى، فلم يضطر إلى القول بالتسمح كما فعل الشيخ العدوي؛ حيث فهم الأخير النص على ظاهره، فظن أن الناظم يعبر عن المخالفة للحوادث بأنه مخالف، ولم يفطن إلى ما فطن إليه الباجوري من تأويل (أنَّ) مع اسمها وخبرها مصدر، وبذلك لا يخرج الناظم عن المصطلح الذي تعارف عليه علماء الكلام وهو أن الصفة لله تعالى مخالفته للحوادث، لا مخالف للحوادث، أي: بصيغة المصدر لا بصيغة اسم الفاعل.

ونلاحظ أن الشارح يرجح كون المصدر المؤول معطوفًا على (الوجود) على كونه خبرًا لمبتدأ محذوف دون أن يذكر علة الترجيح، ولعله يريد أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

من معاني العطف بالواو

سبق أن ذكرنا أن الواو العاطفة تفيد مطلق الجمع عند الجمهور، أي: لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا، بيد أنها تنفرد من بين أخواتها من حروف العطف بعدة أمور

---

(١) الحاشية ص١١٠.

أوصلها ابن هشام في المغني إلى خمسة عشر حكمًا[١]، ومنها أنها تعطف العام على الخاص وبالعكس، ومنها أنها تعطف الشيء على مرادفه[٢].

وقد تعرض الشارح لما تفيده الواو من عطف العام على الخاص، ومن عطف الشيء على مرادفه في قوله تعالى: ﴿ أُولَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧] وذلك في معرض حديثه عن معنى الصلاة الواردة في قول الناظم:

الحمد لله على صِلاته ... ثم سلام الله مع صَلاته

حيث بيَّن الشارح أن معنى (صَلاته): رحمته المقرونة بالتعظيم، كما تشعر به الإضافة إلى ضميره تعالى، وهذا هو اللائق بالمقام، وقيل: هو مطلق الرحمة سواء قرنت بالتعظيم أم لا، لكن هذا بيان للصلاة في حد ذاتها بغض النظر عن المقام، ثم ذكر الشارح أن هذا الخلاف في معنى (صلاته) ينبني عليه تحديد معنى العطف في الآية الكريمة، فعلى الأول يكون من عطف العام على الخاص، وعلى الثاني يكون من عطف التفسير[٣]، أي: إذا فسرت الصلاة من الله عزَّ وجلَّ بالرحمة المقرونة بالتعظيم كان عطف الرحمة عليها من عطف العام على الخاص، وإذا فسرت صلاته تعالى بمطلق الرحمة كان عطف الرحمة عليها من عطف التفْسير، وهو ما عبر عنه ابن هشام بعطف الشيء على مرادفه.

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٤٠٩) وما بعدها.

(٢) المرجع السابق (٢/ ٤١١).

(٣) الحاشية ص٣٠، ٣١.

ومما عده الشارح من عطف التفسير أيضًا قول الناظم:

فليس مجبورًا ولا اختيارا

فقال الشارح: «قوله: (ولا اختيارًا) عطف تفسير لمعنى (مجبورًا)، فكأنه قال أي: لا اختيار له في صدور أفعاله وهو مسلط عليه النفي السابق»[١].

ومما يحتمل المغايرة وعطف التفسير قول الناظم:

بكل عبد حافظون وكلوا وكاتبون خيرة لن يهملوا

فقد ذكر الشارح قولين في تفسير الحافظين في قول الناظم: (لكل عبد حافظون):

الأول: أن المراد بهم: الحافظون للعبد من المضار.

الثاني: أن المراد بهم: الحافظون لما يصدر من العبد من قول، أو فعل، أو اعتقاد.

وهذا الخلاف مبني على الخلاف في معنى عطف الكاتبين على الحافظين، فإن جعل العطف للتغاير كان المراد بالحافظين المعنى الأول -وهو حفظ العبد من المضار، وإن جعل العطف للتفسير كان المراد بالحافظين المعنى الثاني -وهو حفظ ما يصدر من العبد.

وقد رجح الشارح المعنى الأول -وهو أن المراد بالحافظين الذي يحفظون العبد من المضار، وعليه لا يكون العطف في قول الناظم: (وكاتبون) للتفسير ولكن

---

(١) الحاشية ص١٧٨.

للمغايرة، واستدل الشارح على ذلك بما ذكره بعضهم من أن المعقبات في قوله تعالى: ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ١١] غير الكاتبين»[١].

ونحن مع الشارح في ترجيح المعنى الأول للحافظين وهو حفظ العبد من المضار؛ حيث يقتضي هذا المعنى أن يكون العطف في قول الناظم للمغايرة؛ إذ لو كان الكاتبون هم الحفظة -لكان في قول الناظم تكرار لا طائل منه؛ لأن عطف التفسير ينبغي أن يكون الغرض منه توضيحًا وبيانًا لمعنى المعطوف عليه، وليس في عطف الكاتبين على الحافظين -على القول باتفاقهما في المعنى- توضيح أو تفسير؛ لأن الناظم كما يبدو يريد بذكره الكاتبين أن يفرق بينهم وبين الحافظين، ولذلك عطفهم بالواو على الحافظين، والأصل في العطف بالواو المغايرة، ولو كان الناظم يقصد بالكاتبين -الحافظين- لذكر الكاتبين بعد الحافظين عن طريق النعت، أو عطف البيان، أو البدل؛ لأن هذه التوابع لا تحتمل إلا توضيحًا أو تفسيرًا للمتبوع، ونخلص من هذا إلى أن الناظم يريد أن يذكر الصنفين من الملائكة: الحافظين والكاتبين، حيث وكّل الصنف الأول بحفظ العبد من المضار، ووكل الصنف الثاني بتسجيل ما يصدر من العبد من قول، أو فعل، أو اعتقاد.

وليس معنى ترجيحنا لما ذهب إليه الشارح من اختلاف المراد بالحافظين والكاتبين في قول الناظم -أن الحافظين لا يراد بهم الكاتبون مطلقًا، أي: في كل موضع، بل قد يراد بالحافظين -الذين يكتبون أعمال الإنسان، وذلك في بعض السياقات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ﴾

---

(١) الحاشية ص٢٥٦.

[الانفطار: ١٠، ١١]، قال الزمخشري: «يعني أنكم تكذبون بالجزاء، والكاتبون يكتبون عليكم أعمالكم؛ لتجازوا بها، وفي تعظيم الكتبة بالثناء عليهم تعظيم لأمر الجزاء»[1]، وقال القرطبي: «أي: رقباء من الملائكة»[2].

فمن هذا يتضح أن المراد بالحافظين والكاتبين في الآيتين الكريمتين -شيء واحد، وهم الذين يكتبون أعمال العبد، وهذا مفهوم من النص القرآني نفسه؛ حيث وصف الحافظون بأنهم كرام كاتبون، ولم يُذْكَر الكاتبون بعد الحافظين عن طريق العطف بالواو مما لا يحتمل إلا التوضيح والتفسير، وعليه فقد يراد بالحفظة - المعقبات الذين يحفظون العبد من المضار من بين يديه ومن خلفه، وقد يراد بهم - الكاتبون الذين يسجلون أعمال العبد، وهذان المعنيان مذكوران في القرآن الكريم كما رأينا، ولكن يفهم كل معنى من سياق النص، وإن كان الشارح قد رجح كون الحافظين غير الكاتبين في قول الناظم مستدلًّا بآية الرعد؛ فإن ذلك مفهوم من عطف الكاتبين على الحافظين بالواو، والعطف بها -كما قلنا- يقتضي في الأصل المغايرة، وكان ينبغي على الشارح أن يشير إلى أن المعنى الثاني للحافظين، وهو كتابة أعمال العبد -قد يترجح في بعض السياقات والتراكيب.

ومما تعرض له الشارح من مظاهر العطف بالواو ما جاء في قول الناظم:

فأرشد الخلق لدين الحق   بسيفه وهديه للحق

---

(١) الكشاف (٤/ ٧١٦).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ٧٢٧٤).

فقد بيّن الشارح أن قول الناظم: (وهديه) معطوف على (بسيفه)، فيصير التقدير: (وأرشدهم بهديه للحق)، وذلك بناء على أن العامل في المعطوف عليه عامل أيضًا في المعطوف، فكأن المعطوف مجرور بالباء الداخلة على المعطوف عليه دون تغيير في معنى الباء، لكن يلزم عليه تهافت كما يرى الشارح؛ إذ التقدير: (ودلهم بدلالته)، إلا أن تجعل الباء للتصوير، فتحصل أن الباء من حيث دخولها على (السيف) للملابسة، أو للسببية، ومن حيث دخولها على (هديه) للتصوير، وبذلك يريد الشارح: أن المعطوف ليس على نية تكرار العامل، أي: ليس على نية جره بالباء الدالة على الملابسة، أو السببية، بل هو مجرور بباء أخرى مقدرة تدل على التصوير، ولذلك ذكر الشارح قولًا آخر في المقصود من (هديه) وهو (القرآن أو السُّنَّة)[1].

والحق أنني لم أر أن الباء قد تأتي لمعنى اسمه التصوير، فقد ذكر ابن هشام أربعة عشر معنى للباء الجارة ليس منها التصوير[2].

وقد حاول الدكتور/ علي جمعة أن يوضح المقصود من قول الشارح، فقال: «والمعنى على الملابسة: أرشد الخلق، أي: دلهم متلبسًا عند ذلك بسيفه إرشادًا مصورًا بهديه، ويرد عليه أن الواو حينئذ لا تكون لتشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم؛ لأن حكم ما قبلها كونه متلبسًا عند الإرشاد، وما بعدها ليس بهذا الحكم، بل هو تصور للإرشاد، والمعنى على جعلها -يريد الباء في (بسيفه)- للسببية: أرشد الخلق، أي: صيرهم راشدين بسبب سيفه إرشادًا مصورًا بهديه، ويرد عليه ما تقدم بعينه، ويرد عليه أيضًا أن الإرشاد حينئذ بمعنى: التصيير راشدين، وهو بهذا المعنى لا

---

(١) الحاشية ص٤٥، ٤٦.

(٢) راجع: مغني اللبيب (١/ ١١٨).

يصور بالهدى، فتعيَّن حمل الهدى على القرآن والسُّنَّة، وحينئذ تكون الباء للسببية بالنظر إلى السيف والهدى جميعًا»[١].

ومن معاني الواو التي تعرض لها الشارح -مجيئها بمعنى (أو)، وذلك في قول الناظم:

فيرزق الله الحلال فاعلما ويرزق المكروهَ والمحرما

فقد بيَّن الشارح أن فعل الأمر (فاعلما) -المؤكد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف- كان حقه التأخير؛ إذ الأصل: (فيرزق الله الحلال، ويرزق المكروه والمحرم، فاعلما) ولكن الناظم قدمه لاستقامة الوزن والقافية، على أنه نبه بتقديمه على أن الله تعالى يرزق كل أحد من الأقسام الثلاثة اجتماعًا وانفرادًا، ثم يذكر الباجوري أن ذلك قاله الشارح -يعني: صاحب الجوهرة- تبعًا لوالده، ولكنه يعقب على ذلك بأن فيه خفاء؛ لأن ذلك لا يشعر به قوله: (فاعلما)، وإنما يستفاد ذلك من ذكره الأقسام الثلاثة مع جعل الواو بمعنى (أو) التي هي لمنع الخلو»[٢]، وعليه يكون معنى كلام الناظم: (فيرزق الله الحلال أو المكروه أو المحرم).

ومجيء الواو بمعنى (أو) وارد في اللغة، يقول ابن هشام: «زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تستعمل بمعنى (أو)، وذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون بمعنى التقسيم كقولك: الكلمة اسم، وفعل، وحرف.

---

(١) الحاشية ص٤٩/ الهامش.

(٢) الحاشية ص٣١٣.

والثاني: أن تكون بمعنى (أو) في الإباحة.

والثالث: أن تكون بمعناها في التخيير»[١].

فلعل قول الناظم يكون من قبيل استعمال الواو بمعنى (أو) التي هي للتقسيم.

ثانيًا: العطف بـ(أو)

وقد تعرض الشارح للعطف بـ(أو)، وقد ذكرنا أنها من الحروف المشركة لما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم، وقد ذكر النحاة لها عدة معانٍ انتهت عند المتأخرين إلى اثني عشر معنًى[٢]، ومن هذه المعاني أنها تأتي لمطلق الجمع أو بمعنى الواو، وقد نسب ابن هشام هذا القول إلى الكوفيين والأخفش والجرمي، واحتجوا بأبيات منها قول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرا ... كما أتى ربَّه موسى على قدر

فالمقصود: «وكانت له قدرًا»، وقد حمل الشارح على ذلك قول الناظم: عن ضد **أو شِبهٍ شريكٍ مطلقا**

فقال الشارح: «(أو شبه) معطوف على (ضد)، و(أو) بمعنى الواو، وإنما عبر الناظم بـ(أو) لضرورة النظم»[٣].

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٤١٣).

(٢) مغني اللبيب (١/ ٧٤).

(٣) الحاشية ص١١٧.

فما يريده الناظم هنا يقتضي أن تفيد (أو) مطلق الجمع؛ لأن المقصود تنزيه الله تعالى عن المضاد، وعن التشبيه، وعن الشريك، وعن الوالد والولد والأصدقاء جميعًا، وليس المقصود أنه منزه عن أحد هذه الأشياء، ولذلك فإن حمل (أو) على بابها يفسد المعنى.

ومما جاءت فيه (أو) بمعنى الواو أيضًا قول الناظم:

ليس بغيرٍ أو بعين الذات

قال الشارح: «قوله: (أو بعين الذات) أي: وليست الصفات عين الذات، و(أو) بمعنى الواو؛ لأن القاعدة أنها تكون بمعنى الواو بعد النفي»[1] فهو هنا يحمل (أو) على معنى الواو؛ لأنها مسبوقة بنفي، فكأنه قال: فليست الصفات بغير الذات ولا بعينها، فليس المقصود نفي أحد الأمرين، ولكن النفي منصب عليهما معًا، فالسياق هو الذي يوجه المعنى، ويحدد المقصود من الحرف.

ولعلنا نستنتج من تحليل الشارح لقول الناظم، وحمله (أو) على الواو في مطلق الجمع بين المتعاطفين أنه يؤيد القائلين باستعمال (أو) في موضع الواو في الدلالة على مطلق الجمع.

---

(١) الحاشية ص١٤١.

ثالثًا: العطف بالفاء

وقد تعرض الشارح للعطف بالفاء أيضًا من خلال تحليله لاستعمال الناظم العطف بالفاء بين المفردات وبين الجمل، وهو كعادته يربط بين الاستعمال اللغوي، وما يدل عليه هذا الاستعمال من معانٍ مختلفة يقتضيها السياق.

وقد فرَّق النحاة بين استعمال الواو والفاء في العطف، فإذا كانت الواو تفيد مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه -فإن الفاء تفيد الترتيب بين المتعاطفين مع التعقيب، يقول ابن السراج: «وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب نحو قولك: (رأيت زيدًا فمحمدًا)، و(دخلت مكة فالمدينة)، و(جاءني زيد فعمرو)، و(مررت بزيد فعمرو)، فهي تجيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه»[1].

ومما استعمل فيه الناظم الفاء لإفادة الترتيب والتعقيب قوله:

وصحبةٌ خيرُ القرون فاستمع ... فتابعي فتابع لمن تبع

قال الشارح: «قوله: (فتابعي) -بإسكان الياء المخففة، يريد أن رتبة التابعين تلي رتبة الصحابة من غير تراخ كبير، لذلك عبر بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب، وقوله: (فتابع لمن تبع) يفيد أن رتبة أتباع التابعين تلي رتبة التابعين من غير تراخٍ كبير كما مر في الذي قبله»[2].

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ٥٥).

(٢) الحاشية ص٢٣٥، ٢٣٦.

فالشارح يبيِّن أن مراد الناظم: عدم التسوية في الفضل والخيرية بين الصحابة والتابعين وتابعيهم، بل هم درجات: الصحابة، فالتابعون، فتابعو التابعين، ولكي يبرز هذا التدرج استعمل الفاء، ولا يجوز هنا أن يستعمل الواو؛ لأنه لا يريد أن يجعلهم في مستوى واحد من الفضل والخيرية.

وإذا كانت الفاء تدل على الترتيب مع التعقيب، أي: بلا مهلة زمنية كبيرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإن الناظم قد استعملها -كما يظهر من كلامه- فيما يقتضي تراخيًا في الزمن، وذلك في قوله:

فأرشدَ الخلقَ لدين الحق بسيفه وهديه للحق

فإن الفعل (أرشد) معطوف بالفاء على قوله السابق: (جاء بالتوحيد) فيقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الخلق بالسيف عقب الإرسال؛ لأن الفاء تقتضي التعقيب مع أن الجهاد لم يشرع فور الإرسال، بل بعد الهجرة بسنة؛ حيث شرع في صفر من السنة الثانية، وهنا يناقش الشارح النحاة في قولهم: «التعقيب في كل شيء بحسبه»[1] بأنه لا يقال ذلك إلا إذا كان المذكور لا يمكن وجوده قبل مضي المدة التي بينه وبين المعطوف عليه كما في (تزوج زيد فولد له)، وهنا يمكن حصول الجهاد قبل هذه المدة، وأجاب بعضهم بأن الجهاد غير ممكن قبل هذه المدة من حيث عدم الإذن فيه[2].

١) شرح قطر الندى لابن هشام (٢/ ١٣٢).

(٢) الحاشية ص٤٤.

فالشارح يحاول أن يلتمس وجهًا لتعبير الناظم بالفاء فيما فيه مهلة زمنية كبيرة بين المعطوف وهو إرشاد الخلق بالسيف، أي: الجهاد، ومجيئه صلى الله عليه وسلم بالتوحيد، أي: بدء الرسالة بما أجاب به بعضهم من أن هذه المدة لا يتصور التعقيب في أقل منها؛ إذ لم يؤذن للمسلمين في الجهاد إلا بعد هذه المدة، غير أن الشارح لم يبيِّن موقفه من هذا الجواب وما إذا كان مقتنعًا به أو لا، وإن كنا نفهم من سكوته عليه أنه اكتفى به للخروج ممَّا يوهمه العطف بالفاء في قول الناظم من طول المدة الزمنية بين المتعاطفين مما يتنافى مع دلالة الفاء على التعقيب، ولو أجاب بما أجاب به السجاعي تعقيبًا على قول ابن هشام، وهو أن التعقيب في كل شيء بحسبه -لكان أفضل؛ حيث يقول السجاعي: «وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه فلا تستعمل الفاء، قلت: والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء قصر في العرف أم لا -إنما هو من طريق المجاز، وكلام المصنف أن استعمالها فيما يبعد بحسب العادة تعقبًا وإن طال الزمن استعمال حقيقي»[1]، وعلى هذا يمكن استعارة الفاء للتعبير بها فيما تباعد زمانه تشبيهًا له بما تقارب زمانه في شدة الاتصال بين المتعاطفين، وقوة العلاقة بينهما، وحتمية اقتضاء المعطوف عليه للمعطوف.

وإذا كانت الفاء قد تخرج عن التعقيب الحقيقي إلى المجازي، فإنها أيضًا قد تخرج عن الترتيب الحقيقي وهو ما عبر عنه ابن هشام بالترتيب المعنوي نحو: (قام زيد فعمرو) إلى الترتيب الذكري وهو عطف المفصل على المجمل نحو قوله تعالى:

---

(١) حاشية السجاعي على قطر الندى ص١٥٤.

﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو قولهم: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)[١].

ومما دلت فيه الفاء على الترتيب المعنوي -وهو عطف المفصل على المجمل- قول الناظم:

ففيه بعض القوم يحكي الخُلفا وبعضهم حقق فيه الكشفا

فقال إن يجزم بقول الغير

قال الشارح: «قوله: (قال) معطوف على قوله: (حقق فيه الكشفا)، من عطف المفصل على المجمل»[٢].

وقد تفيد الفاء العاطفة تفريع ما بعدها على ما قبلها، ومن ذلك قول الناظم:

لكنْ من التطويل كلت الهمم فصار فيه الاختصار ملتزم

فقال الشارح: «قوله: (فصار)، هذه الفاء تفريعية على ما قبلها، والمعنى: فصار في هذا الفن تأليفًا وتدريسًا -الاختصار ملتزمًا تقريبًا على المتعلمين القاصرين»[٣].

فالشارح يطلق على الفاء الداخلة على الجملة تفريعية على ما قبلها، أي: صيرورة الاختصار في فن التوحيد ملتزمًا تفريع على قوله: (كلت الهمم بسبب التطويل فيه)، وهذه الفاء في الحقيقة لم يعبر عنها النحاة بأنها تفريعية، بل عبروا عنها

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٨٣).

(٢) الحاشية ص٧٧، ٨٠.

(٣) الحاشية ص٥٧.

بأنها سببية، أي: تفيد أن ما بعدها متسبب عما قبلها، قال الشيخ خالد الأزهري: «وكثيرًا ما تقتضي الفاء أيضًا التسبب وهو أن يكون المعطوف بها متسببًا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة، أو صفة»[١]، فهذا ينطبق على قول الناظم حيث صار الالتزام بالاختصار متسببًا عن كلالة الهمم.

وإذا كانت الفاء تدخل على ما كان متسببًا عما قبلها، أي: ما قبلها يكون سببًا فيما بعدها، فإنها قد تدخل على ما كان سببًا فيما قبلها، وقد عبر عنها الشارح بأنها للتعليل في قول الناظم:

وكن كما كان خيارُ الخلقِ حليفَ حلمٍ تابعًا للحق

فكل خير في اتباع من سلف

قال الشارح: «قوله: (فكل خير) هذه علة للأمر السابق في قوله: (كن كما كان خيار الخلق)، فالمعنى: لأن كل خير حاصل في اتباع من سلف، فالفاء بمعنى لام التعليل»[٢].

فقد بيَّن الشارح هنا معنى الفاء -وهو أنها دخلت على العلة فيما قبلها، ولتوضيح ذلك جعلها نائبة عن لام التعليل، ولم يبيِّن الشارح هل تندرج هذه الفاء تحت العاطفة أو لا، ولم يشر إلى أقوال النحاة في ذلك، وله عذره؛ لأن ما يعنيه هو الوقوف على مراد الناظم، وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن الفاء إذا دخلت على جملة خبرية مسبوقة بجملة إنشائية كما في قول الناظم وكذلك العكس، أي: إذا دخلت

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٣٨).

(٢) الحاشية ص٣٤٠- ٣٤٣.

على جملة إنشائية مسبوقة بخبرية، فإنها تكون للسببية المحضة، وذلك كالفاء الداخلة على الجواب، وفي هذا يقول ابن هشام معقبًا على أقوال النحاة في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية في نحو قولهم: (خرجت فإذا الأسد): «وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ١، ٢]، ونحو: (ائتني فإني أكرمك)؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس»[١].

ومما رأى الشارح أن الفاء فيه للسببية قول الناظم:

إذ كل من قلد في التوحيد إيمانه لم يخلُ من ترديد
ففيه بعض القوم يحكي الخُلفا ....

قال الشارح: «قوله: (ففيه) أي: فبسبب تحيره وتردده اختلف العلماء في صحة إيمانه وعدمها، فالفاء سببية والضمير لإيمان المقلِّد من حيث الصحة وعدمها»[٢].

فهو هنا يبيِّن دلالة الفاء الداخلة على الجملة أيضًا وهي السببية، بمعنى: أن ما بعدها متسبب عما قبلها، وهي هنا عاطفة جمل؛ لأنها عطفت جملة خبرية على خبرية.

وواضح مما سبق ان الشارح فرق بين الفاء التي هي للتعليل والتي للسببية، فالأولى تدخل على العلة أو السبب فيما قبلها، والثانية تدخل على المسبب أو المعلول لما قبلها، وهي في كل ذلك تؤدي دور الربط المعنوي واللفظي بين الجمل والتراكيب؛ حيث يترتب على عدم استعمالها التجافي بين هذه التراكيب.

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٨٩).

(٢) الحاشية ص٧٦، ٧٧.

حذف حرف العطف

نتناول هنا ما يتعلق بحذف حرف العطف مما تعرض له الشارح في قول الناظم، وقد آثرنا أن نتناول هذا الموضوع قبل أن نأتي إلى الحديث عن العطف بغير الواو والفاء؛ لأن الحذف لا يقع إلا في الواو والفاء ولا يقع في غيرهما من حروف العطف، فكان من المناسب أن نتبع حديثنا عن قضايا العطف بالواو وما يؤدي معناها أحيانًا وهو (أو)، وعن الفاء بالحديث عما تتعرض له الواو والفاء من حذف وإضمار، يقول ابن الشجري: «والعرب تضمر الفاء والواو العاطفتين، فمما جاء فيه إضمار الفاء قوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة: ٦٧]، فأضمر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام، ثم أضمر الفاء في (قال) لتمام كلام قومه، وهذا كثير في القرآن.

ومما أضمرت فيه الواو قول الحطيئة:

إنَّ امــرأ رهطُــه بالــشام منزلُــه برملِ يَبْرِينَ جارًا شد مـا اغتربـا[1]

أراد: (ومنزله)، وكذلك أضمرها الراجز في قوله:

لما رأيت نبطًا أنصارا

شمرت عن ركبتي الإزارا

كنت لها من النصارى جارا

---

(١) ديوان الحطيئة ص٢٣.

أراد: (وكنت) وليس للجملة في هذا الوجه موضع من الإعراب؛ لأنها في التقدير معطوفة على جملة لا موضع لها»[١].

ولم يتناول الشارح حذف الفاء، بل تعرض لحذف الواو؛ لأن ما قال فيه بحذف الواو من قول الناظم يقتضي الجمع بين المتعاطفين في الحكم والإعراب، وهذا ما تختص به الواو.

وأول ما تعرض له الشارح من حذف حرف العطف -حذف الواو بين البسملة وقول الناظم: (الحمد لله)، فقال: «وإنما لم يأت بحرف العطف إشارة إلى أن كلًّا من البسملة، و(الحمد لله) محصل المقصود في الابتداء، أو لاحتمال أن تكون إحداهما خبرية والأخرى إنشائية، والصحيح أنه لا يجوز عطف الإنشاء على الأخبار وعكسه»[٢].

فهو يفسر عدم إتيان الناظم بالواو العاطفة بين البسملة، و(الحمد لله) بأحد أمرين:

الأول: أن يكون كل من البسملة، و(الحمد لله) مقصودًا به الابتداء أي: أنهما كشيء واحد مبتدأ به الكلام.

الثاني: احتمال أن تكون إحدى الجملتين خبرية والأخرى إنشائية، ومن ثَم لا يجوز عطف إحداهما على الأخرى، ولعله يريد أن البسملة خبرية، وأن قول الناظم: (الحمد لله) إنشائية في المعنى؛ حيث يريد بها الناظم الدعاء.

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ١١٧، ١١٨).

(٢) الحاشية ص٢٦.

ثم تناول الشارح حذف الواو العاطفة في حديث الناظم عن صفاته تعالى الواجبة له، فكان الناظم يذكر بعض هذه الصفات دون ذكر واو العطف بينها؛ وذلك لاستقامة الرجز، ومن ذلك قول الناظم:

قيامه بالنفس وحدانية

قال الشارح: «قوله: (قيامه بالنفس) معطوف على الوجود -يريد في قول الناظم: (فواجب له الوجود والقدم) -بحذف حرف العطف، والتقدير: (وواجب قيامه بنفسه)، وقوله: (وحدانية) معطوف على الوجود بحذف حرف العطف، أي: وواجب له وحدانية»[1].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم:

وقـــــدرةٌ إرادةٌ وغـــــايرت   أمـرًا وعلـمًا والرضـا كـما ثبـت

قال الشارح: «قوله: (إرادة) معطوف على الوجود بحذف خرف العطف، أي: وواجب له إرادة»[2].

ومنه أيضًا قول الناظم:

حياتــه كــذا الكــلام الــسمع   ثــم البــصر بــذي أتانــا الــسمع

---

(١) الحاشية ص١١٢، ١١٣.

(٢) الحاشية ص١٢٠، ١٢٢.

قال الشارح: «قوله: (حياته) معطوف على (الوجود) بحذف حرف العطف، وقوله: (كذا الكلام السمع) معطوف على (الكلام) بحذف حرف العطف، أي: وكذا السمع»[١].

ومنه أيضًا قول الناظم:

وكل موجودٍ أنِطْ للسمع به ... كذا البصرْ إدراكُه إن قيل به

قال الشارح: «أي: وكذا إدراكه، فهو معطوف على البصر بحرف عطف مقدر»[٢].

ومنه أيضًا قول الناظم:

فخالقٌ لعبده وما عمِلْ ... موفقٌ لمن أراد أن يصلْ

قال الشارح: «قوله (موفق) معطوف على (خالق) بحرف عطف مقدر»[٣].

وهكذا فإن الشارح يقدر حرف العطف؛ لأن السياق يقتضيه؛ حيث يريد الناظم أن يجعل هذه الصفات مندرجة تحت حكم واحد، وهو وجوبها لله تعالى، ونلاحظ أن هذه المعطوفات مرفوعة؛ لأن المعطوف عليه مرفوع وهو (الوجود) في قول الناظم: (فواجب له الوجود والقدم)؛ إذ هو مبتدأ مؤخر خبره (واجب)، وهذا

(١) الحاشية ص١٢٩، ١٣١.

(٢) الحاشية ص١٤٨.

(٣) الحاشية ص١٦٧، ١٦٩.

ينطبق أيضًا على السمع، فهو معطوف على المبتدأ المؤخر أيضًا وهو (الكلام)، وكذلك (إدراكه) فهو معطوف على (البصر) وهو مبتدأ مؤخر.

أما قوله: (موفق) فهو معطوف على الخبر الذي حذف مبتدؤه، أي: (فهو خالق)، ولم يشر الشارح إلى العلامة الإعرابية للمعطوف، والموقع الإعرابي للمعطوف عليه اعتمادًا على استنباط ذلك من كلامه وإشارته في مواضع متناثرة من التعليق والشرح.

كذلك تعرض الشارح لحذف حرف العطف في مواضع أخرى من قول الناظم في غير حديثه عن صفاته تعالى، ومن ذلك قوله:

سؤالُنا ثم عذابُ القبرِ ... نعيمُه واجبْ كبعث الحشر

قال الشارح: «أي: ونعيم القبر، فهو معطوف على ما تقدم بإسقاط حرف العطف»[1]، يريد أنه مرفوع عطفًا على (عذاب) المعطوف على المبتدأ، وهو (سؤالنا) أما الخبر فهو قوله: (واجب) وهو مرفوع غير أن الناظم سكن آخره للضرورة.

وقد يتخذ الشارح من تقدير الواو العاطفة قرينة على المعنى المراد؛ إذ لو لم يقدر حرف العطف لتوهم خلاف ما يريده الناظم، وهذا ما نجده في تحليل الشارح لقول الناظم:

والعرشُ والكرسيُّ ثم القلمُ ... والكاتبون اللوحُ كلٌّ حِكَمُ

(١) الحاشية ص٢٧٤، ٢٧٧.

فقال الشارح: «قوله (والكرسي) معطوف على (العرش)، و(القلم) معطوف على (الكرسي)، و(الكاتبون) معطوف على (القلم)، و(اللوح) معطوف على ما قبله بتقدير حرف العطف، فهو مرفوع وليس معمولا للكاتبين كما قد يتوهم»[١]، فإذا لم يُقرأ (اللوح) بالرفع معطوفًا على ما سبق على تقدير حرف العطف -لتوهم أنه منصوب باسم الفاعل وهو (الكاتبون)، وحينئذ يفسد المعنى المراد من البيت؛ لأن الناظم يريد ذكر ما يجب الإيمان به من هذه الغيبيات.

حذف حرف العطف على المعطوف

ومن قضايا العطف بالواو والفاء التي تناولها الشارح حذف الواو مع المعطوف بها، وهو جائز مع وجود الدليل عليه، يقول ابن عصفور: «ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى، ومن كلامهم: (راكب الناقة طليحان)، والتقدير: والناقة»[٢]، فالإخبار بالمثنى في هذا القول يشعر بأن معطوفًا محذوفًا؛ حتى يتحقق التطابق بين المبتدأ والخبر؛ إذ الأصل: راكب الناقة والناقة طليحان، ومن ذلك ما جاء في قول الناظم: ولا تزغ عن أمره المبين، قال الشارح: «وفي كلامه حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: عن أمره ونهيه»[٣]، فليس المنهي عنه الزيغ عن أمره فقط، بل عن أمره ونهيه، فدليل المحذوف هنا معنوي، ومثله أيضًا قول الناظم: وأمر بعرف واجتنب نميمة، قال الشارح: «أي: وانه عن منكر، ففيه حذف الواو مع ما

---

(١) الحاشية ص٢٩٦.

(٢) المقرب (١/ ٢٣٦).

(٣) الحاشية ص٣٢٧.

عطفت، وإنما ترك المصنف النهي عن المنكر لاستلزام الأمر له»[١]، فهذا دليل معنوي أيضًا؛ لأن الأمر بالمعروف يستلزم النهي عن المنكر إلا أن المعطوف المحذوف هنا جملة فعلية.

وحذف الواو مع المعطوف بها لقرينة تدل عليها كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: والشر، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾ [النحل: ٨١] أي: تقيكم الحر والبرد[٢].

ولم يتعرض الشارح لحذف الفاء مع معطوفها، ولكن ما تعرض له هو حذف الجملة الطلبية التي ترتبط بها الفاء الدالة على التعليل، وذلك في قول الناظم:

فحاسِب النفسَ وقلْل الأملا فرب من جد لأمر وصلا

قال الشارح: «قوله: (فرب) مرتبطة بمحذوف يؤخذ من قوله: (وقلل الأملا)، والتقدير: وجِدَّ في مطلوبك فرب من جد في أمر وصل، أي: لأنه رب من اجتهد بتوفيق الله لتحصيل أمر من أمور الدنيا أو الآخرة وصل إلى ذلك لتقدير الله تعالى في الأزل وصوله إليه»[٣]، فالفاء الداخلة على (رب) للتعليل كما يفهم من تقدير الشارح؛ حيث عبر مكانها باللام، ولم يذكر أنها عاطفة، ولم يعبر عن المحذوف قبلها بأنه معطوف عليه، بل عبر عنه بارتباط الفاء به؛ وذلك لأن المحذوف جملة طلبية

---

(١) الحاشية ص٣٢٨.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (٣/ ١٠٢).

(٣) الحاشية ص٢٦٠.

إنشائية، وما دخلت عليه الفاء جملة خبرية، وقد ذكر الشارح قبل ذلك أن الصحيح عدم جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية والعكس، وهو ما رجحه ابن هشام أيضًا، وأطلق على الفاء في مثل هذا السببية المحضة.

رابعًا: العطف بـ(ثم)

كذلك تناول الشارح بعض القضايا المتعلقة بـ(ثم)، وهي من الحروف العاطفة التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم والإعراب، وهي تعطف المفردات والجمل كالواو، و(أو)، والفاء، وهي كالفاء من حيث دلالتها على الترتيب الحقيقي، أو الذكرى إلا أنها تخالف الفاء في مدة هذا الترتيب، فالفاء للترتيب والتعقيب، وهي للترتيب والتراخي، يقول ابن السراج: «و(ثم) مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيًا، وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة، تقول: (ضربت زيدًا ثم عمرًا)، و(جاء زيد ثم عمرو) و(مررت بزيد ثم عمرو»)[1].

فالأصل في استعمال (ثم) أن تكون للتشريك، والترتيب، والتراخي، وقد تخرج عن إفادة الترتيب الحقيقي أو الزمني إلى إفادة الترتيب الذكري بمعنى أنها ترتب الأخبار بغض النظر عن اللاحق منها والسابق، وقد حمل بعض النحاة على ذلك استعمال (ثم) في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]، وقول الشاعر:

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ٥٥).

إن مــن ســاد ثــم ســاد أبــوه ثــم قــد ســاد قبــل ذلــك جــده[١]

فإن (ثم) في هذه التراكيب لترتيب الأخبار، لا لترتيب الحكم[٢].

وقد تناول الشارح (ثم) في قول الناظم، فوضح دلالتها حسبما يقتضيه السياق، وقد يستلزم السياق وضع أكثر من احتمال في معناها.

ومما تحتمل فيه (ثم) أكثر من معنى قول الناظم:

الحمــــد لله عــــلى صِــــلاته ثــم ســلامُ الله مــعْ صَــلاته

قال الشارح: «يحتمل أن تكون (ثم) للاستئناف، ويحتمل أن تكون للعطف، وعلى الثاني فيحتمل أن تكون للترتيب الذكري، وأن تكون للترتيب الرتبي؛ لأن رتبة ما يتعلق بالمخلوق من الصلاة والسلام متأخرة ومتراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق من البسملة والحمد له»[٣]، فقد ذكر الشارح أن في وظيفة (ثم) هنا احتمالين:

الأول: أن تكون للاستئناف، ومجيء (ثم) للاستئناف لم يقل به أحد من النحاة إلا إذا أراد الشارح أنها بمعنى الواو الاستئنافية؛ لأن استعمال (ثم) بمعنى الواو مذهب بعض النحاة كما سيأتي.

الثاني: أن تكون عاطفة، وقد جعلها الشارح تحتمل المعنيين:

---

(١) هو لأبي نواس من الخفيف- ديوانه ص١٢٢، وانظر: خزانة الأدب (١١/ ٣٧).

(٢) شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٣/ ٩٤).

(٣) الحاشية ص٢٩.

أحدهما: أنها تفيد الترتيب الذكري، وهو أن الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم يكونان في الذكر بعد البسملة، والحمد لله.

والآخر: أنها تفيد الترتيب الرتبي، وهو الإشارة إلى بعد ما بين المخلوق والخالق من الرتبة والمنزلة، ومن ثم أضفى الشارح على (ثم) في قول الناظم نوعين من الدلالة، وهما: دلالة لفظية وهي تتمثل في الترتيب الذكري بين الجمل، ودلالة معنوية وهي تتمثل في الإشارة إلى بعد المنزلة والمكانة والرتبة بين المخلوق والخالق، وإلى هذا النوع من الدلالة أشار ابن أبي الربيع بقوله: «وتقول: (أكرمت زيدًا ثم عمرًا)، ولم تقل: (وعمرًا)؛ لأن (زيدًا) أعلى منه في الشرف، وأرفع منه منزلة، فجئت بـ(ثم) لذلك»[1].

وبما ذكر الشارح أن (ثم) فيه تحتمل الاستئناف والعطف قول الناظم:

مـتكلم ثـم صـفاتُ الـذات ليـست بغـير أو بعـين الـذات

قال الشارح: «(ثم) للاستئناف، ويحتمل أن تكون للترتيب في الذكر والإخبار، والمعنى: بعد أن أخبرتك بما تقدم أخبرك بأن صفات الذات... إلخ»[2]، فقد بيَّن أن (ثم) هنا للاستئناف، أو للعطف، وحينئذ لا تفيد التشريك في الحكم، والترتيب الحكمي في الجمل، ولكنها تفيد الترتيب في الذكر والإخبار على نحو ما وضحنا سابقًا.

(١) البسيط في شرح الجمل (١/ ٣٣٨).

(٢) الحاشية ص١٤٠.

وقد يقتصر الشارح على بيان المعطوف والمعطوف عليه بـ(ثم)، وبيان الحكم المشترك بين المتعاطفين دون أن يبيِّن دلالة (ثم) من حيث الترتيب والتراخي، وهذا ما نجده في تحليله لقول الناظم:

سؤالنا ثم عذاب القبر ... نعيمه واجب كبعث الحشر

فقال الشارح: «قوله (ثم عذاب القبر) معطوف على قوله (سؤالنا)؛ لمشاركته له في حكمه الآتي وهو الوجوب، وإنما أضيف إلى القبر؛ لأنه الغالب»[1]، فهو هنا اكتفى ببيان كون (ثم) عاطفة، وأنها أشركت ما بعدها مع ما قبلها في الحكم وهو وجوب الإيمان بهما، أو وجوب وقوعهما، ولم يبيِّن وجه التعبير بـ(ثم)، وما إذا كانت تفيد الترتيب والتراخي أو لا، مع أنه لا وجه للترتيب والتراخي بين سؤال القبر وعذابه في وجوب الوقوع؛ لأن الناظم لا يريد أن يرتب بينهما في الحكم أو في الذكر، ولكن مراده أن يجعلهما تحت حكم واحد وهو وجوب الوقوع، والإيمان بذلك، وكانت الواو كافية لأداء هذا المعنى، وقد أغفل الشارح أن يذكر احتمال أن تكون (ثم) بمعنى الواو في إفادة مطلق الجمع، علمًا بأن نيابة (ثم) عن الواو لم تغب عليه، بل قال بذلك في أكثر من موضع، ومن ذلك قول الناظم:

حياته كذا الكلام السمع ... ثم البصر بذي أتانا السمع

فقال الشارح: «(ثم البصر) معطوف على (الكلام)، و(ثم) بمعنى الواو؛ لأن صفاته تعالى لا ترتيب فيها»[2].

---

(١) الحاشية ص٢٧٦.

(٢) الحاشية ص١٣١.

ومما ذكر الشارح أن (ثم) فيه بمعنى الواو قول الناظم:

هــذا وأرجــو الله في الإخــلاص ... مــن الريــاء ثــم في الخــلاص

مــن الــرجيم ثــم نفــسي والهــوى ... .

قال الشارح: «أي: وأرجو الله في الخلاص من هذه الأمور، فـ(ثم) هنا وفيما بعد بمعنى الواو كما يدل عليه تعبير الناظم في قوله: (والهوى»)[1]، فلما رأى الشارح تجرد (ثم) من دلالتها الأصلية وهي الترتيب والتراخي وإفادتها مطلق الجمع -وهذا ما تفيده الواو- قرر أنها بمعنى الواو، وهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه بعض النحاة من مجيء (ثم) بمعنى الواو، وحمل ذلك على قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾، ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ وغير ذلك مما لا تفيد فيه (ثم) ترتيبًا ولا تراخيًا، وقد أنكر ابن عصفور مجيء (ثم) بمعنى الواو، وقال ردًّا على من زعم ذلك: «ومما يدل على فساد مذهبهم أن (ثم) لو كانت بمنزلة الواو لجاز (اختصم زيد ثم عمرو) كما يجوز (اختصم زيد وعمرو) بالواو، فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو»[2].

ونحن نرى أن القول باستعمال (ثم) في معنى الواو يؤدي إلى مرونة اللغة، وليس في القول به تعارض مع النصوص الفصيحة، فقد حمل القائلون بذلك الآيات القرآنية السابقة على مجيء (ثم) بمعنى الواو بدليل عدم الترتيب والتراخي بين متعاطفيها، وقد اتبع الشارح هذا الرأي دون أن يدخل في معمعة الخلاف بين

---

(١) الحاشية ص٣٤٤، ٣٤٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي (١/ ١٨٥).

النحاة؛ لأن هذا الرأي يؤيده استعمال الناظم، ومن ثم يعينه على فهم المراد من النظم.

وعلى قول الشارح بمجيء (ثم) بمعنى الواو ينبني قوله بمجيء (ثم) استئنافية، أي: لا تفيد عطف شيء على شيء، وإنما تشعر بابتداء كلام جديد يحمل موضوعًا جديدًا، وهي في ذلك بمنزلة واو الاستئناف التي تربط بين الفقرات والجمل ربطًا موضوعيًا.

ومما ذهب الشارح إلى أن (ثم) فيه للاستئناف قول الناظم:

ثم الحياةُ ما بشيْ تعلقت

قال الشارح: «(ثم) للاستئناف، والمعنى: أن الحياة لا تتعلق بشيء، أيك بأمر موجود أو معدوم»[١].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: **ثم الصلاةُ والسلامُ الدائمُ**

قال الشارح: «(ثم) للاستئناف، لا للعطف»[٢]، فقد بيَّن الشارح أن (ثم) في هذين البيتين للاستئناف؛ إذ لا تفيد تشريكًا في الحكم ولا ترتيبًا ولا تراخيًا، فهي بمنزلة واو الاستئناف التي يستأنف بها كلام جديد.

ولما رأينا الشارح يعامل (ثم) في بعض التراكيب عند الناظم معاملة واو الاستئنافية، ويطلق عليها أنها للاستئناف -كان من المناسب أن نتبع حديث الشارح

---

(١) الحاشية ص١٥٠.

(٢) الحاشية ص٣٥١.

عن (ثم) الاستئنافية بحديثه عن الواو التي تحتمل الاستئناف والعطف، وقد سبق الحديث عن واو العطف، أما واو الاستئناف فتسمى واو القطع والابتداء، وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان، فالاسمية كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [الأنعام: ٢]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج: ٥]، ويعقب الزركشي على ذلك بقوله: «والظاهر أنها الواو العاطفة، لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف؛ لئلَّا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها»[١] وهذا متناقض مع ما قرره الزركشي وغيره من أنها تسمى واو القطع أو الابتداء، فليست واو الاستئناف هي العاطفة للجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل قد تعطف جملة على جملة وتشركهما في حكم واحد، ولو كانت هي العاطفة لنصب (أجل) في الآية الأولى، ونصب (نقر) في الآية الثانية، والدليل على أنها غير العاطفة أنها تأتي في ابتداء الكلام كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥]، فهذا الكلام مستأنف جديد لم يعطف على ما قبله حيث لم تتحقق المشاركة في الحكم، أو في الإعراب على نحو ما اصطلح عليه النحاة[٢].

ولعل الفرق بين الواو العاطفة والواو الاستئنافية يتضح من تحليل الشارح لبعض استعمالات الناظم للواو مما تحتمل فيه الاستئناف والعطف؛ حيث عدها الشارح استئنافية بالنظر إلى عدم تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب، وعدها

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٤٣٧).

(٢) الواو في العربية بين الصوت والدلالة للمؤلف ص١٠٤.

عاطفة بالنظر إلى إفادتها التشريك في الحكم والإعراب، ومما تحتمل فيه الواو هذين الوجهين قول الناظم:

فكل من كلف شرعًا وجبا عليه أن يعرف ما قد وجبا

لله والجائز والممتنعا ومثلُ ذا لرسله فاستمعا

قال الشارح: «يجوز قراءة (مثل) بالرفع فتكون الجملة مستأنفة، أي: مبتدأ وخبر، والتقدير: ومثل ذا كائن لرسله، ويجوز قراءته بالنصب عطفًا على (ما قد وجب) وما بعده، والتقدير: ووجب عليه أن يعرف مثل ذلك لرسله»[1].

وهكذا فإن جعل الواو للاستئناف، أي: قطع ما بعدها عما قبلها في مشاركة الإعراب، وإن كانت المشاركة في الحكم موجودة -وهي معرفة ما يجب للرسل، وما يجوز، وما يستحيل عليهم -مما يحدو بنا إلى القول بأن الواو الاستئنافية قد تقطع ما بعدها عما قبلها في الإعراب دون الحكم.

ومما يحتمل الأمرين أيضًا قول الناظم:

ونقصُه بنقصها وقيل لا وقيل لا خلفَ كذا قد نقلا

قال الشارح: «قوله: (وقيل لا خلف) استئناف، لا عطف كما قال المصنف، ويحتمل أن يكون معطوفًا على مقدر مفهوم من السياق، والتقدير: قد اشتهر بين القوم خلافًا حقيقيًّا وقيل: لا خلف»[2]، فالشارح يوافق المصنف في شرحه على أن الواو في قوله: (وقيل لا خلف) للاستئناف؛ لأن الجملة الفعلية بعدها ليست داخلة

(١) الحاشية ص٦٦، ٧٤، ٧٥.

(٢) الحاشية ص١٠٣.

في حكم الجملة الفعلية قبلها وهي (وقيل لا)؛ لأن الجملة الأولى تتحدث عن الخلاف حول زيادة الإيمان بالأعمال الصالحة، ونقصه بنقصها، على حين تشير الجملة الثانية إلى كون الخلاف حول زيادة الإيمان ونقصه خلافًا حقيقيًّا أو لفظيًّا، ولذلك أجاز الشارح أن تكون الواو عاطفة عطفت هذه الجملة على جملة مقدرة كما قدرها الشارح، ولعل في تقدير هذا المحذوف توضيحًا للمعنى المراد، ورفعًا لما قد يتوهم من وجود علاقة في الحكم بين ما بعد الواو وما قبلها، حيث تتشابه الجملتان في اللفظ، وإن كان القول باستئنافية الواو يرفع هذا التوهم من غير لجوء إلى التقدير.

فتوجيه الواو إلى العطف، وإلى الاستئناف -يؤدي إلى توجيه التركيب، أو النص إلى معنيين مختلفين، وهذا يتضح من توجيه الشارح للواو في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]، فقد ساق الشارح هذه الآية الكريمة في معرض حديثه عن موقف السلف والخلف من تأويل المتشابه في القرآن الكريم، فبيَّن اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي؛ لأنهم يصرفون النص الموهم عن ظاهره المحال عليه -تعالى، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في تعيين المراد من ذلك النص وعدم التعيين بناءً على الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾، فيكون معطوفًا على لفظ الجلالة، وعلى هذا فنظم الآية هكذا: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم)، وجملة (يقولون آمنا به) حينئذ مستأنفة لبيان سبب التماس التأويل، أو الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وعلى هذا فقوله: ﴿ والراسخون في العلم يقولون ﴾... إلخ

استئناف، وذكر مقابله في قوله تعالى: ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ أي: كالمجسمة[١].

وهكذا فإن من يعد الواو عاطفة كان الراسخون في العلم عنده داخلين في علم التأويل، ومن ثَم كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿ والراسخون في العلم ﴾، ثم يستأنف ﴿ يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾، وعليه يكون تأويل المتشابه عنده جائزًا، ومن يعد الواو استئنافية جعل علم التأويل بالمتشابه مقصورًا على الله تعالى، ومن ثم كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾، ثم يستأنف ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾، وعليه يكون تأويل المتشابه عنده غير جائز، بل يجب تفويض علمه إلى الله تعالى، قال السمين الحلبي: «(والراسخون) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، والوقف على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملة من قوله: (يقولون) خبر المبتدأ.

والثاني: أنهم منسوقون على الجلالة المعظمة، فيكونون داخلين في علم التأويل، وعلى هذا فيجوز في الجملة القولية وجهان:

أحدهما: أنها حال، أي: يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذلك.

الثاني: أن تكون خبر مبتدأ مضمر، أي: (هم يقولون)»[٢].

---

(١) الحاشية ص١٥٦.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٩).

ونخلص من ذلك إلى أن الواو الاستئنافية غير العاطفة، بدليل اختلاف المعنى باختلاف المراد من الواو في الآية الكريمة، وقد رأينا أن العلماء يستنبطونْ حكمين مختلفين يتعلقان بالعقيدة، وذلك بالنظر إلى كون الواو عاطفة أو استئنافية، وهما: جواز التأويل عند من يرى أنها عاطفة، وعدم الجواز عند من يرى أنها استئنافية، مع اتفاقهم على تنزيه الله تعالى مما قد يوهم ظاهره عكس ذلك.

خامسًا: العطف بـ(لا)

فيما مضى ذكرنا ما تعرض له الشارح من مظاهر العطف بالحروف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم، وهي (الواو، أو الفاء، ثم)، ونتناول هنا ما تعرض له الشارح من قضايا العطف بالحروف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب دون الحكم، وهي (لا، بل، لكنْ الخفيفة).

ونبدأ حديثنا عن هذه الأحرف بـ(لا) الواردة في قول الناظم:

والعــرش والكــرسي ثــم القلــم ... والكــاتبون اللــوح كــلٌ حكــم
لا لاحتيـــاج وبهـــا الإيـــمانُ ... يجـــبُ عليـــك أيهـــا الإنـــسانُ

قال الشارح: «قوله: (لا لاحتياج) أي: كل مخلوق لحكمة، لا لاحتياجه –تعالى– إلى شيء منها»[1].

فواضح من قول الشارح أنه جعل (لا) عاطفة؛ حيث عطف الجار والمجرور (لاحتياج) على جار ومجرور محذوف قدرهما الشارح على ضوء كلام الناظم، وإن لم يصرح الشارح بأنها عاطفة، فإن كلامه يدل على ذلك؛ إذ لم يختلف عما قاله النحاة،

---

(١) الحاشية ص٢٩٨.

فيقول المرادي: «فالعاطفة تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب نحو: (يقوم زيد لا عمرو)، وبعد الأمر نحو: (اضرب زيدًا لا عمرًا)»[1]، وذكر ابن هشام للعطف بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات، أو أمر.

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: (جاء زيد، لا بل عمرو)، فالعاطف (بل)، و(لا) رد لما قبلها وليست عاطفة، وإذا قيل: (ما جاءني زيد ولا عمرو) فالعاطف الواو، و(لا) توكيد للنفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز (جاءني رجل لا زيد) بخلاف (جاءني رجل لا امرأة)[2].

فهذه الشروط تنطبق على ما فسر به الشارح قول الناظم إلا أن المعطوف بها محذوف قدر مخالفًا لما بعدها، وكثيرًا ما يحذف المعطوف عليه بها نحو: (أعطيتك لا لتظلم) أي: (لتعدل لا لتظلم)[3].

وتجدر الإشارة إلى أن (لا) العاطفة لا تقوم بوظيفة الربط الإعرابي فقط، بل تقوم بالربط المعنوي أيضًا، وهو يتمثل في إفادتها القصر، وله ثلاث صور يتوقف إدراكها على قصد المتكلم وحال المخاطب:

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٩٤.

(٢) مغني اللبيب ص٢٦٩.

(٣) شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه (٣/ ١١٢).

الصورة الأولى: قصر الحكم على ما قبلها بقصد الإفراد كقولك: (زيد كاتب لا شاعر) ردًّا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر.

الصورة الثانية: قصر التعيين، نحو: (زيد كاتب، لا شاعر) للمتردد في إثبات أي الوصفين له.

الصورة الثالثة: قصر قلب كقولك: (زيد عالم لا جاهل) ردًّا على من يعتقد أنه جاهل[1].

وعليه فإنها تربط ما بعدها بما قبلها بطريقة خاصة تختلف عن طريقة الربط بالحروف المشركة في الحكم إلى جانب الإعراب، حيث تدرج الحروف المشركة في الحكم متعاطفيها تحت حكم واحد، على حين تخرج (لا) المعطوف بها عن حكم ما قبلها على سبيل قصر الحكم على المعطوف عليه بها بقصد الإفراد، أو التعيين، أو القلب على نحو ما وضحنا.

ويمكن جعل قول الناظم من قبيل قصر التعيين، أو قصر القلب، وذلك ردًّا على من يتردد بين احتياج الله تعالى إلى الكرسي، والعرش، والقلم، والكاتبين، واللوح، وعدم احتياجه إليها، أو ردًّا على من يعتقد أنها مخلوقة للاحتياج إليها، لا لحكمة يعلمها الله تعالى.

---

(١) شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه (٣/ ١١٢).

سادسًا: (بل)

لم يتناول الشارح (بل) باعتبارها عاطفة، ولكنه تناولها باعتبارها حرف إضراب؛ لأنها داخلة في قول الناظم على جملة لا على مفرد، وقد فرق النحاة بين الداخلة على الجملة والداخلة على المفرد، فالأولى للإضراب، والثانية للعطف، مع تفريقهم بين الواقعة بعد النفي نحو: (ما قام زيد بل عمرو) أو النهي نحو: (لا تضرب زيدًا بل عمرًا)، والواقعة بعد الإثبات نحو: (اضرب زيدًا بل عمرًا)، فالأولى لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها، والثانية لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها[1]، فهي تفيد الإضراب على كل حال إلا أن الداخلة على الجملة تفيد أحد نوعين من الإضراب:

الأول: إضراب إبطالي

كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد مكرمون.

الثاني: إضراب انتقالي، أي: من غرض إلى غرض كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [المؤمنون: ٦٢] فما قبل (بل) فيه على حاله[2].

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٢٣٦.

(٢) معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم للسيوطي من كتاب الإتقان في علوم القرآن ص٨٤.

ومن قبيل (بل) التي هي للإضراب الانتقالي ما جاء في قول الناظم:

ولم تكن نبوةً مكتسبة ... ولا رقِيٌ في الخير أعلى عقبة

بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن ... يشاء جل الله واهب المنن

قال الشارح: «قوله: (بل ذاك فضل الله) هذا إضراب انتقالي، لا إبطالي»[١]، فهو يريد أن (بل) في قول الناظم لا تفيد إبطال ما قبلها والإعراض عنه، ولكن تفيد الانتقال من غرض إلى غرض مع الإبقاء على معنى ما قبلها.

سابعًا: (لكنْ)

أما (لكن) الخفيفة فإن الشارح لم يتعرض لها من خلال تحليله للنظم باعتبارها عاطفة، ولكن تناولها باعتبارها حرفًا يفيد الاستدراك فقط؛ لأن (لكن) لا تكون عاطفة إلا إذا دخلت على مفرد، أما إذا دخلت على جملة كانت حرف ابتداء، وخرجت من باب العطف، ويكون معناها الاستدراك، وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى نحو قولك: (قام زيد لكنْ عمرو لم يقم)[٢].

وقد فسر الاستدراك بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها[٣].

---

(١) الحاشية ص٢١١، ٢١٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٩٨، ١٩٩).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٣٢٠).

ويوضح ابن هشام في موضع آخر معنى الاستدراك -بأنه تعقيب كلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يقال: (زيد عالم) فيوهم ذلك أنه صالح، فتقول: (لكنه فاسق)، وتقول: (ما زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه ليس بكريم، فتقول: (لكنه كريم)[1].

وهذا المعنى -وهو الاستدراك- أحد معاني (لكن) سواء أكانت ثقيلة عاملة في الجملة الاسمية أم مخففة من الثقيلة مهملة، وحينئذ تدخل على الجملتين، أم خفيفة في أصل الوضع، وحينئذ تدخل على المفرد فتكون عاطفة، أو على الجملة فتكون حرف ابتداء لمجرد الاستدراك، وما تعرض له الشارح في قول الناظم يعد من قبيل (لكن) الخفيفة التي هي للاستدراك؛ لأنها داخلة على الجمل، ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة فزال اختصاصها بالجملة الاسمية، ويحتمل أن تكون هي الخفيفة في أصل الوضع فكانت هي العاطفة، ولكن فقدت شرط العطف بها وهو دخولها على المفرد حينما دخلت على الجملة.

ومما جاءت فيه (لكن) لمجرد الاستدراك قول الناظم:

ويعدُ فالعلم بأصل الدين ... محتم يحتاج للتبيين

لكنْ من التطويل كلت الهمم ....

قال الشارح: «قوله (لكن) استدراكٌ على قوله (يحتاج للتبيين)؛ لأنه يقتضي مزيد التطويل، فدفع ذلك بقوله: (لكن... إلخ)، فكأنه قال: هذا الفن وإن احتاج للتبيين إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تطويل العبارة؛ لأنها تؤدي إلى الملل والسأم»[2].

---

(١) شرح قطر الندى (١/ ١٤٤).

(٢) الحاشية ص٥٣- ٥٧.

فلعل كلام الشارح يوضح ما ذكرناه آنفًا من معنى الاستدراك، فلما كان كلام الناظم: (يحتاج للتبيين) -يوهم ثبوت التطويل في هذا العلم، فإنه رفع هذا الإبهام بنفي التطويل الداعي إلى السأم، وهذا مستفاد من استعمال (لكن) التي تفيد مخالفة ما بعدها لما قبلها في المعنى.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قول الناظم:

فقـــدرة بممكـــن تعلقـــت بـــلا تنـاهي مـا بـه تعلقـت
ووحـدةً أوجِـبْ لهـا ومثـل ذي إرادة والعلـمُ لكـنْ عـمَّ ذي

قال الشارح: «قوله: (لكن عم ذي)، أي: لكن عم العلم من حيث تعلقه بهذه الممكنات التي أشعر بها عموم قوله (بممكن)؛ لأن المراد به: العموم كما سبق، ودفع المصنف بهذا الاستدراك ما يوهمه تشبيه العلم بالقدرة من قصره على الممكنات كما في القدرة والإرادة، وليس كذلك بل يتعلق أيضًا بالواجبات والمستحيلات»[1].

وهنا أيضًا يوضح الشارح ما أراده الناظم من استعمال (لكن) -وهو رفع توهم تشبيه العلم بالقدرة والإرادة من حيث التعلق بالممكنات فقط بعموم تعلق صفة العلم بالممكنات، والواجبات، والمستحيلات.

ومن استعمال (لكن) لمجرد الاستدراك قول الناظم:

وقـل يعـاد الجـسم بـالتحقيق عـن عـدم وقيـل عـن تفريـق
محـضين لكـنْ ذا الخـلافُ خـصا بالأنبيـا ومـن علـيهم نُـصا

---

(١) الحاشية ص٤٢، ٤٤، ٤٥.

قال الشارح: «قوله: (لكنْ ذا الخلافُ خص) بألف الإطلاق، وهذا استدراك على إطلاق الخلاف السابق، وفي التعبير بالتخصيص تسمح؛ لأن التخصيص من عوارض العموم، والتقييد من عوارض الإطلاق، فالمعنى: لكن هذا الخلاف قيد العلماء إطلاقه»[١]، فلما كان الخلاف حول إعادة الأجسام عن عدم أو عن تفريق يوهم أنه خلاف مطلق يعم جميع الناس -رفع الناظم بهذا الاستدراك هذا الإيهام بنفي الإطلاق وجعله مقيدًا بسبب إخراج الأنبياء من هذا الخلاف؛ لأن أجسادهم لا تأكلها الأرض.

البدل

ومما تعرض له الشارح من التوابع -البدل، وهو كما عرفه النحاة: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[٢].

فهذا التعريف يخرج بقية التوابع؛ لأن النعت وعطف البيان ليسا مقصودين بالحكم، وإنما هما مكملان للمتبوع توضيحًا وتبيينًا، كذلك التوكيد، ولأن المعطوف عطف نسق مقصود بالحكم بواسطة حرف العطف.

ويوضح ابن السراج ما ينفرد به البدل من بين التوابع، فيقول: «وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه حالٌّ من الأول»[٣]، وهذا ما يعنيه النحويون بقولهم: إن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، أو على نية تكرار العامل، ولكن

---

(١) الحاشية ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهي ص١٨٥.

(٣) الأصول في النحو (٢/ ٤٦).

ليس هذا على إطلاقه، بمعنى أنه لا ينطبق على كل أنواع البدل، ويذكر الإمام السجاعي أن العرب سلكت في المبدل منه مسلكين:

أحدهما: أنه ليس في تقدير الطرح، ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو قول الشاعر:

إن السيوف غدوَّها ورواحَها تركت هوازنَ مثل قرن الأعضب[1]

فقوله: (غدوها) بدل اشتمال، وقد أخبر الشاعر عن اسم (إن)- وهو (السيوف)، حيث عاد الضمير إليها في قوله: (تركت هوازن)، ولو كان المبدل منه في نية الطرح لجاء الخبر مشتملًا على ضمير البدل، فكان: (تركًا هوازن).

والآخر: عدم الاعتداد به كما في قولهم: (مررت برجل حمار)؛ لأن المبدل منه لم يقصد الخبر، وفي ذلك تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح، ثم يعقب السجاعي على ذلك بقوله: «والحق أن المسلكين يجريان فيما عدا بدل الغلط»[2]، ومعنى هذا أن المبدل منه ليس على نية الطرح دائمًا، وإنما قد يعتد به في الكلام مع البدل، قال أبو حيان: «وأكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر، وهو بلفظ الأول فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولا ينوى بالأول الطّرح»[3]، فمعنى هذا أن المبدل منه قد يكون مقصودًا مع البدل، وليس على نية الطرح، وليس أيضًا على نية إحلال البدل محله، ولذلك يمكن قبول احتمال البدلية في قول الناظم:

---

(١) هو للأخضل من الكامل- ديوانه، وانظر: خزانة الأدب (٥/ ١٩٩).

(٢) حاشية السجاعي على شرح القطر ص١٥٨.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٦١٩).

علــى نبـــي جــاء بالتوحيــد	وقـد خـلا الـدين عـن التوحيـد
فأرشــد الخلــق لــدين الحــق	بــسيفه وهديــه للحـــق
محمــد العاقــبْ لرسْــل ربــه	وآلــه وصــحبه وحزبــه

فقد أجاز الشارح في الاسم الشريف (محمد) الأوجه الإعرابية الثلاثة:

أحدها: الرفع على أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هو محمد، وقد رجح الشارح هذا الوجه؛ لأنه يتضمن تعظيمًا له -صلى الله عليه وسلم- حيث ربط بين دلالة المصطلح النحوي على وظيفة الاسم الشريف في الجملة وعلامته الإعرابية، ودلالة المصطلح اللغوية، فرفع الاسم يدل على رفعة رتبته -صلى الله عليه وسلم- بين الخلق، وعمديته في الجملة تدل على أنه -صلى الله عليه وسلم- عمدة الخلق، وقد سبق الحديث عن هذا الوجه عند تناول الشارح لحذف المبتدأ إذا دل عليه دليل.

الثاني: النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، أي: أعني محمدًا، إلا أنه يستدرك على ذلك بأن النصب لا يساعده الرسم إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، وهذا الوجه سبق ذكره أيضًا عند حديثنا عن حذف عامل المفعول به.

والثالث: الجر على أنه بدل أو عطف بيان، وهنا يستدرك الشارح على كونه بدلًا بأن المبدل منه -يريد كلمة (نبي) في قول الناظم (على نبي)- في نية الطرح والرمي، وحينئذ يقتضي جعله بدلا أن وصف النبوة في نية الطرح والرمي مع أنه مقصود، وقد أجاب الشارح عن ذلك بأن القاعدة أغلبية، أو أن ذلك بالنظر إلى عمل عامل.

والحق أن جواب الشارح ينقصه التوضيح والدليل، فكان ينبغي أن يستدل برأي أكثر النحاة كما ذكر أبو حيان أن المبدل منه ليس في نية الطرح، وأن المبدل

معمول لعامل مقدر يفسره العامل في المبدل منه، فكأن البدل من جملة ثانية، وعليه يكون التقدير في قول الناظم: (على نبي على محمد)، وحينئذ يكون المبدل منه والبدل مقصودين جميعًا، وقد سبق أن ذكرنا ما نقله السجاعي عن بعض النحاة من أن العرب سلكت في المبدل منه مسلكين: نية الطرح، وعدم نية الطرح، وليس المبدل منه في نية الطرح دائمًا إلا في بدل الغلط، ثم إن ما أثاره الشارح من اعتراض على وجه البدلية لا يمثله أكثر النحاة كما ذكر أبو حيان، وإنما قد يصدر عن بعضهم.

كذلك استدرك الشارح على كونه عطف بيان يشترط فيه أن يكون موافقًا للمتبوع تعريفًا وتنكيرًا -يريد أن التابع هنا فقد هذا الشرط؛ حيث جاء التابع معرفة والمتبوع نكرة، وقد أجاب الشارح عن ذلك بأنه جرى على رأي الزمخشري القائل بعدم إشتراط ذلك[1]، وبذلك يشير الشارح إلى جعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطف بيان على «آياتٌ بيناتٌ» في قوله تعالى: ﴿ فيه آيات بينات ﴾[2] وكذلك جعله «أن تقوموا» في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ﴾ [سبأ: ٤٦] -عطف بيان على (واحدة)[3]، وقد عقَّب ابن هشام على الزمخشري بأن ذلك سهو منه[4]، ولعل القول بأن (محمدًا) عطف بيانٌ على (نبي) -اتباعًا لمذهب الزمخشري في جواز عطف المعرفة على النكرة عطف بيان- يعفينا من جدل النحاة حول نية الطرح أو عدمه للمبدل منه؛ وذلك

---

(١) الحاشية ص٤٧.

(٢) الكشاف (١/ ٢٨٧).

(٣) الكشاف (٣/ ٥٨٩).

(٤) مغني اللبيب (٢/ ٤٥٦).

لأن المعطوف عليه عطف بيان هو المقصود، وما عطف البيان إلا توضيح له وتبيين، فلا مانع من جعله عطف بيان، ولا عبرة بعدم التوافق بين التابع والمتبوع في التعريف والتنكير، كذلك لا مانع من جعله بدلًا على أن يكون المبدل منه والبدل مقصودين معًا.

وعند تحليله لقول الناظم: (وآله وصحبه وحزبه) أثار الشارح مشكلة عطف (آله) على (محمد) على جعله بدلًا من (نبي)، فقرر الشارح أن عطف (آله) على (محمد) لا يخفى فساده وإن ذكره المصنف في شرحه؛ لأن (محمدًا) بدل من (نبي)، والمعطوف على البدل بدل، ولا يصح أن يكون (الآل)، ومن ذكر معهم بدلًا من (نبي)، ومن ثم يرى الشارح أن (آله) وما بعده معطوف على (نبي)، أي: (سلام الله مع صلاته على آله)[1]، ولم يجعله الشارح معطوفًا على البدل؛ حتى لا يدخل آله وصحبه وحزبه في حكم النبوة، وحينئذ يفسد المعنى؛ إذ يريد الناظم أن يجعل هؤلاء داخلين فيمن يشملهم سلام الله تعالى وصلاته.

وبذلك يتضح لنا أن الشارح لا يقف عند حد البيان الوظيفي للكلمة في إطار التركيب، وإنما يتجاوز ذلك إلى بيان القيمة المعنوية للكلمة.

ومما وضح فيه القيمة التعبيرية للبدل قول الناظم:

واجبٌ شفاعةُ المشفعِ محمدٍ مقدمًا لا تمنع

فقال الشارح: «قوله (محمد) بدل من (المشفع) دفع به إيهامه»[2].

---

(١) الحاشية ص٥٠.

(٢) الحاشية ص٣٠٥.

فقد بيَّن الشارح قيمة البدل في أداء المعنى المراد؛ حيث تحتمل كلمة (المشفع) أن تكون اسم مفعول، وأن تكون اسم فاعل، فالمعنى على كونه اسم مفعول: الذي تُقبَل شفاعته، وعلى جعله اسم فاعل: الذي يقبل شفاعة غيره[1]، فكان ذكر البدل وهو (محمد) رافعًا لإيهام أن يكون (المشفع) اسم فاعل، فتعيَّن أن يكون اسم مفعول، بمعنى أنه -صلى الله عليه وسلم- تقبل شفاعته يوم القيامة في أمته.

وقد يكون الغرض من البدل تفصيل المجمل كما جاء في قول الناظم:

ثـم الـذنوبُ عنـدنا قسـمان صـغيرةٌ كبـيرةٌ فالثـاني

قال الشارح: «قوله (صغيرة كبيرة) بدل من قوله (قسمان) للتفصيل، وفيه حذف العاطف، والأصل: صغيرة وكبيرة»[2].

ونلاحظ أن الشارح قد يغفل ذكر الحالة الإعرابية التي يتبع البدل فيها متبوعه وهي الجر في (محمد)، والرفع في (صغيرة وكبيرة)، وذلك اعتمادًا على فهم القارئ؛ لأنه ليس في مقام تعليمي للناشئة، وإنما هو في مقام التوضيح لمن تجاوزوا حد الإعراب الظاهر للكلمات.

كما نلاحظ أيضًا أن الشارح قد ينكر احتمال كون التابع بدلًا؛ وكونه عطف بيان كما فعل عند تحليله لقول الناظم: (على نبي)، (محمد العاقب)، وعند تحليله لقول الناظم:

ثـم الـصلاة والـسلام الـدائمُ عـلى نبـي دأبـه المـراحمُ

---

١) الحاشية ص٣٠٥.

(٢) الحاشية ص٣٥١، ٣٥٢.

محمــــدٍ وآلــــه وعترتــــه وتــــابع لنهجــــه مــــن أمتــــه

حيث بيَّن أن قوله (محمد) بدل من (نبي)، أو عطف بيان عليه[1]، غير أنه لم يثر هنا ما يترتب على جعله بدلًا من إشكال أن يكون المبدل منه في نية الطرح، وما يترتب على جعله عطف بيان من إشكال عدم المطابقة بين التابع والمتبوع في التعريف والتنكير.

وقد يقتصر على ذكر البدلية فقط كما فعل عند تحليله لقول الناظم: (وواجب شفاعة المشفع -محمد)، وكما فعل أيضًا عند تحليله لقول الناظم: (ثم الذنوب عندنا قسمان -صغيرة وكبيرة)، فهنا لم يذكر الاحتمال الثاني وهو عطف البيان مع عدم وجود الإشكال الذي أثاره هناك فيما يتعلق بموافقة التابع للمتبوع في التعريف والتنكير، فلا مانع من جعل (محمد) عطف بيان على (المشفع)، ومن جعل (صغيرة وكبيرة) عطف بيان على (قسمان).

إعراب الفعل المضارع

وهنا نتناول ما تعرض له الشارح من قضايا الفعل المضارع من حيث زمانه، ومن حيث إعرابه، وقد عهدنا الشارح يتناول المسائل النحوية بقدر ما يمليه عليه النص، ونحن نحاول أن نقتصر على ما يثيره الشارح من قضايا، فنذكر أوَّلًا ما تعرض له الشارح فيما يتعلق بزمن الفعل المضارع، وذلك عند تحليله لقول الناظم:

هذا وأرجو الله أن يمنحنا

---

(١) الحاشية ص٣٥١، ٣٥٢.

قال الشارح: «قوله: (وأرجو الله)، لا يخفى أن التعبير بالمضارع يشعر بالتجدد، فالمعنى: أرجو الله رجاء متجددًا بتجدد الأحوال والأزمنة والأمكنة»[1]، يريد أن الفعل المضارع في قول الناظم يدل على الزمن المطلق المتجدد؛ لأن رجاء الله تعالى لا يكون في زمن محدد، ولعل الشارح قد اتخذ من السياق والمقام قرينة معنوية استدل بها على ما قرره من دلالة الفعل هنا على التجدد والحدوث، ويبدو أنه مع الذين ذهبوا إلى القول بأن المضارع إذا كان مجردًا من القرائن التي تصرفه إلى الحال، أو إلى الاستقبال -كان محتملًا للدلالة على الحال أو الاستقبال، وفي هذا كلام كثير عن النحاة فصلناه في بحث لنا حول الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية[2].

وإذا كان الشارح يقصد بالتجدد والحدوث ما يدل عليه الفعل من حدث؛ فإن ذلك مرتبط بالزمن أيضًا؛ لأن التجدد والحدوث لا يكونان إلا بالتجدد الزمني.

كما تعرض الشارح لدلالة الفعل المضارع على المضي لقرينة معنوية، وذلك في قول الناظم:

بـــل ذاك فـــضل الله يؤتيـــه لمـــن يشاء..............................

قال الشارح: «قوله: (يؤتيه) -(يشاء)، أي: آتاه وأعطاه لمن شاءه وأراده في الأزل لذلك ممن كان مستجمعًا لشروط النبوة، فالمراد بالمضارع -الماضي فيهما، وإنما عبر بالمضارع استحضارًا للصورة العجيبة، وإنما كان المضارع بمعنى الماضي في

---

(١) الحاشية ص٣٥٠.

(٢) انظر هذا البحث الذي ألقيناه في المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار العلوم- الفيوم ص٤٥ وما بعدها.

الأول؛ لأن إيتاء النبوة قد انقطع بعده -صلى الله عليه وسلم- فإنه خاتم النبيين، وفي الثاني؛ لأن مشيئته وإرادته -تعالى- لذلك ثابتة في الأزل، وإن تأخر الإيتاء بالفعل فيما لا يزال»[١]، فهو يبيِّن أن قرينة دلالة الفعل (يؤتيه) على المضي -انقطاع الوحي بعده- صلى الله عليه وسلم، وقرينة دلالة الفعل (يشاء) على المضي -ثبوت مشيئته تعالى في الأزل، فهاتان قرينتان مفهومتان من السياق، وهما اللتان صرفتا الفعل المضارع إلى المضي.

وقد أجاز كثير من الدارسين المحدثين دلالة الفعل المضارع على المضي دون أن تصحبه إحدى القرائن اللفظية التي تصرفه إلى المضي، بل قد يدل على ذلك قرينة السياق، ومن الذين أجازوا ذلك الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، ومثل بقولك: (هو كريم يعطي السائل، ويكرم الضيف)، ومثل أيضًا بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ﴾ [الماعون: ٦، ٧]، ثم قال: « ليس الحال ولا الاستقبال أولى به من الماضي، وأنا أدعك لفهمك وأطمئن إلى حكمك»[٢]، ولاشك أن ذلك في حاجة إلى قرينة سياقية، أو معنوية تبيِّن المراد كما هو الحال في قول الناظم.

من أحوال جزم المضارع

من أحوال جزم المضارع أنه يُجزم بعد (لا) التي هي للنهي أو للدعاء، ويأتي الفعل المضارع بعدها للمخاطب أو للغائب، قال سيبويه: «وذلك لمْ، ولَمَّا، واللام التي في الأمر وذلك قولك: (ليفعلْ)، ولا في النهي وذلك في قولك: (لا تفعلْ)،

---

(١) الحاشية ص٢١٢.

(٢) إحياء النحو ص٦٤، ٦٥.

فإنها هما بمنزلة (لم)، واعلم أن هذه اللام، و(لا) في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: (لا يقطع الله يمينك) و(ليجزِك الله خيرًا)»[١].

فنفهم من كلام سيبويه أن المضارع بعد (لا) الناهية يكون للمخاطب أو للغائب، ولا يكون للمتكلم، ولذلك خرج ابن هشام قولهم: (لا آتينك ههنا) على إقامة المسبب مقام السبب، والأصل: لا تكن ههنا فأراك»[٢]، ولكن الشارح جعل المضارع بعد (لا) يحتمل أن يكون للمخاطب، وأن يكون للمتكلم في قول الناظم: **فلا نكفِّرْ مؤمنًا بالوزر**، فقال الشارح: «أي فلا نكفر بالنون، أي: معاشر أهل السُّنَّة، أو بالتاء أي: أيها المخاطب أحدًا من المسلمين»[٣].

ولم يصرح الشارح بها إذا كانت (لا) نافية أو ناهية، إلا أن سكوته عن تسكين الناظم لآخر الفعل -فلم يذكر أنه لضرورة النظم كعادته- يفهم أنه أراد (لا) الناهية، وإذا كان كذلك فإنه يوافق من أجاز دخول (لا) الناهية على فعل التكلم دون تأويل.

ومن أحوال جزم المضارع التي تعرض لها الشارح جزمه في جواب الطلب، وذلك في قول الناظم:

فانظر إلى نفسك ثم انتقل ... للعالم العلوي ثم السفلي

تجِدْ به صنعا بديع الحكم ... .

---

(١) الكتاب (٣/ ٨).

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢٤٦).

(٣) الحاشية ص٣٠٧.

قال الشارح: «أي: إن تنظر في أحوال ما ذكر تعلم فيه صنعًا، فـ(تجد) مجزوم في جواب شرط مقدر، ويصح أن يكون مجزومًا في جواب الأمر»[١].

وجزم المضارع في جواب شرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك الطلب هو رأي الجمهور[٢]، ولذلك قدمه الشارح على القول بجزمه في جواب الأمر نفسه.

أسلوب الشرط

وقد تناول الشارح بعض القضايا التي تتعلق بالجملة الشرطية، وهي التي تتكون من أداة الشرط وجملتي الشرط والجزاء المربوطتين بهذه الأداة، وقد لا يكتفي الشارح بالإشارة إلى أجزاء الجملة الشرطية، وإنما يتجاوز ذلك إلى إعراب هذه الأجزاء وبيان موقعها الإعرابي كما فعل ذلك عند تحليله لقول الناظم:

ومن يمت ولم يتب من ذنبه فأمرُه مفوَّضٌ لربه

قال الشارح: «قوله (ومن) اسم شرط جازم مبتدأ، و(يمت) فعل الشرط في محل رفع خبر المبتدأ على الراجح، و(لم يتب من ذنبه) جملة حالية مرتبطة بالواو، وجملة (فأمره مفوض لربه) في محل جزم جواب الشرط»[٣].

ومما تناوله الشارح من قضايا الجملة الشرطية -حذف أحد أركانها، فنذكر أوَّلًا ما تعرض له الشارح من حذف فعل الشرط إذا دل عليه دليل، وقد صرح ابن عقيل بأن حذفه قليل بالنسبة لحذف الجواب، ومنه قول الشاعر:

---

(١) الحاشية ص٨٥، ٨٧.

(٢) حاشية السجاعي على قطر الندى ص٥١.

(٣) الحاشية ص٣٠٨.

فطلقهـــا فلـــستَ لهـــا بكـــفء   وإلا يعـــلُ مفرقَـــك الحـــسامُ

أي: (وإلا تطلقها)[١]، ومثل ذلك ما جاء في قول الناظم:

فقـــال إن يجـــزم بقـــول الغـــير   كفـــى وإلا لم يـــزل في الـــضير

قال الشارح: «أي: وإن لم يجزم المقلد بصدق قول الغير جزمًا قويًا بأن كان جازمًا، لكن لو رجع المقلَّد بالفتح لرجع المقلِّد بالكسر»[٢].

فقد قدر الشارح فعل الشرط المحذوف دون أن يصرح بذلك، غير أنه لم يبق (لا) الداخلة على (إن) على حالها عند التقدير، بل استبدل بها (لم) مع أن الحذف الوارد يكون بعد (إن) المقترنة بـ(لا) النافية، ولعل الشارح يقصد بذلك توضيح المعنى، كما أنه لم يشر إلى موقف النحاة من حذف جملة الشرط دون الأداة من حيث القلة والكثرة.

وقد ذكرنا أن ابن عقيل، والأشموني قد ذهبا إلى أن حذف جملة الشرط قليل تبعًا لابن مالك؛ حيث قال في ألفيته:

والشرط يغني عن جواب قـد علـم   والعكس قد يأتي إن المعنـى فهـم[٣]

ولعل شُرَّاح ابن مالك استنبطوا القلة من استعماله (قد) الدالة على التقليل في قوله: (والعكس قد يأتي).

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٤٢، ٤٣)، وشرح الأشموني (٤/ ٢٦).

) الحاشية ص٨٠.

(٣) متن ألفية ابن مالك ص٢٢٢.

على أن الواقع اللغوي يشهد بكثرته لا سيما بعد (إن) المدغمة في (لا) النافية كما في قول الناظم، وفي بيت الشاهد، قال ابن هشام: «وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير»، واستشهد بالبيت السابق: (وإلا يعل مفرقك الحسام)[1].

ومما تعرض له الشارح من قضايا الحذف في أسلوب الشرط -حذف جملة الشرط مع الأداة وبقاء الجواب مقرونًا بالفاء، وقد جعل منه ابن هشام قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَرْضِى وَاسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي: «فإن لم يتأتَ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدونِ في غيرها»[2].

فهذه الفاء دخلت على جواب شرط مقدر مع الأداة، ولذلك يسمونها فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر، وهذا كثير في القرآن الكريم، وقد تعرض الشارح لفاء الفصيحة في مواضع كثيرة من قول الناظم نكتفي بذكر بعضها، فمن ذلك قول الناظم:

فكـل مـن كلـف شرعًـا وجبـا ....

قال الشارح: «قوله: (فكل من) الفاء فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر، والتقدير: إذا أردت بيان علم أصول الدين فأقول لك كلْ من كلف»[3].

ومن ذلك أيضًا قول الناظم: فانظر إلى نفسك ثم انتقل

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٧٤٤).

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٧٤٤).

(٣) الحاشية ص٦٦.

قال الشارح: «أي: إذا أردت المعرفة فانظر»[١].

ومن الملاحظ أنه قد يصرح باسم هذه الفاء كما سبق؛ وقد يقدر جملة الشرط المحذوفة مع الأداة دون أن يصرح باسم هذه الفاء كما هنا.

وقد يذكر احتمالًا آخر لمعنى الفاء إلى جانب كونها الفصيحة كما فعل عند قول الناظم:

وفُسِّر الإيمان بالتصديق	**والنطق فيه الخلف بالتحقيق**
فقيل شرط كالعملْ وقيل بل	**شطر.............................**

قال الشارح: «قوله: (فقيل)، أي: إذا أردت تفصيل هذا الخلاف فقيل... إلخ، فالفاء فاء الفصيحة، ويحتمل أن تكون لمجرد العطف، فيكون معطوفًا على الجملة الاسمية، وهي قوله: (والنطق فيه الخلف بالتحقيق) من عطف المفصل على المجمل»[٢]، فقد بيَّن هنا أن الفاء في قوله: (فقيل) هي الفصيحة، ويجوز أن تكون عاطفة جمل على نحو ما وضح، ولكن تجدر الإشارة إلى أن جعلها فاء الفصيحة يؤدي إلى اقتران الفعل الماضي المجرد من (قد) بالفاء، وهو أمر مخالف لما ذكره النحاة؛ حيث لا تدخل الفاء على الفعل الماضي الواقع جوابًا للشرط إلا إذا اقترن بـ(قد)، فلا بد أن يراعى في فاء الفصيحة أن تكون داخلة على ما يجب اقترانه بالفاء، ولذلك جعل الزمخشري الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾

---

(١) الحاشية ص٨٤.

(٢) الحاشية ص٩٤.

[الأنفال: ١٧] داخلة على مبتدأ محذوف حتى يكون جواب الشرط جملة اسمية خبرها (لم تقتلوهم)، فالتقدير عنده: (إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم)[١].

ويبدو أن ابن هشام لم يتنبه إلى تقدير الزمخشري؛ حيث لم يجعل الفاء داخلة على الفعل المضارع المنفي بـ(لم)، بل جعلها داخلة على مبتدأ محذوف كما نقلنا تقديره، ولما ظن ابن هشام أن التقدير عند الزمخشري: (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم) -رد هذا التقدير؛ لأن الجواب المنفي بـ(لم) لم تدخل عليه الفاء[٢]، وقد رأينا أن الزمخشري راعى في تقديره صلاحية الجملة لدخول الفاء عليها، ومن ثَم قدر مبتدأ محذوفًا، وعليه كان ينبغي على الشارح أن يراعي عند التقدير (قد) محذوفة، فيقول: (إذا أردت تفصيل هذا الخلاف فقد قيل)، وهكذا فإن الشارح ألمح إلى فاء الفصيحة في مواضع متعددة من حاشيته صرح في بعضها باسم هذه الفاء، واكتفى بالتقدير في بعضها الآخر[٣].

هذا فيما يتعلق بحذف جملة الشرط مع الأداة دون تعويض شيء عنهما، وقد تحذف جملة الشرط مع الأداة مع تعويض (أما) التفصيلية عنهما، مذكورة كانت أو مقدرة، وقد تعرض الشارح لحذف أداة الشرط مع جملة الشرط والتعويض عنهما بـ(أمَّا) التفصيلية عند تحليله لقول الناظم: **وبعدُ فالعلمُ بأصل الدين**، قال الشارح: «والأصل الأصيل (مهما يكن من شيء بعد)، فمهما اسم شرط مبتدأ، و(يكن) فعل الشرط وهو مضارع كان التامة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (مهما)،

(١) الكشاف (٢/ ٢٠٧).

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٧٤٤).

(٣) راجع: الحاشية ص١٠٤، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٢، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٩، ١٩٨، ٢١٥، ٣٠٧.

و(من شيء) بيان لـ(مهما)، فإن كان شأن البيان التخصيص فقد يكون مساويًا إشارة إلى أن المراد: الجنس بتمامه، فحذفت (مهما يكن من شيء)، وأقيمت (أما) مقام ذلك، ثم إن بعضهم ينطق بذلك ويقول: (أما بعد) كما هو السُّنَّة، وبعضهم يحذف (أما)، ويأتي بدلها بالواو، فيقول: (وبعد) كما هنا، فالواو نائبة النائب.

ثم يتطرق الشارح إلى تحليل الظرف (بعد) من حيث العامل فيه، ومن حيث نوعه فيقول: «وهل الظرف من معمولات الشرط، أو من معمولات الجزاء؟ خلاف، والراجح كونه من معمولات الجزاء؛ ليكون المعلق عليه مطلقًا، وهو أبلغ في التحقيق؛ لأن المعنى عليه: إن وجد شيء في الدنيا مطلقا فأقول بعد»، وهنا أثار اعتراضًا قد يرد على ذكر معمول الجزاء قبله، فقال: «فلا يرد أن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لتوسعهم في الظروف»، ثم بيَّن نوع هذا الظرف فقال: «و(بعد) ظرف زمان كثيرًا، ومكان قليلًا، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار النطق وللمكان باعتبار الرقم»[1].

فهذا تحليل بارع يدل على تمكن الشارح من أدواته اللغوية، ويتضح من هذا التحليل أنه يوافق سيبويه في جعل (أما) نائبة عن (مهما يكن من شيء)[2]، كما أن جعله الظرف معمولًا على الأرجح للجزاء -يدل على موافقته للنحاة، وذلك إذا لم يكن العامل في الظرف خبر (إن) نحو قولهم: (أما اليومَ فإني ذاهب)، فقد منع سيبويه والمازني والجمهور أن يكون الظرف معمولًا لخبر (إن) وهو (ذاهب)؛ لأن

(١) الحاشية ص٥٣.

(٢) راجع: شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٥٢).

خبرها لا يتقدم عليها، وكذلك معمول خبرها؛ وأجاز ذلك المبرد، وابن درستويه، والفراء.

وأما قولهم: (أما اليومَ فأنا جالس) فإن العامل يحتمل أن يكون (أما)، ويحتمل أن يكون الخبر وهو (جالس) لعدم المانع[١]، وعليه فإن تعلق الظرف بما بعد الفاء في قول الناظم لا مانع منه، وليس موضع خلاف بين النحاة، بل اختلفوا -كما رأينا- حول تعلق الظرف بما بعد الفاء في حال دخولها على (إن) أو إحدى أخواتها، وحينئذ لا يكون المانع عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، ولكن المانع تقدم معمول خبر (إن) عليها.

ثم انتقل الشارح في تحليله لهذا الوضع إلى حذف القول الواقع جوابا للشرط المحذوف المدلول عليه بـ(أما) دون أن تحذف معه الفاء الداخلة عليه، وذلك في قول الناظم: (فالعلم بأصل الدين)، فقال الشارح: «قوله فالعلم أي: فأقول لك العلم؛ لأن كون العلم بأصل الدين محتمًا أمر متحقق في نفسه وجد شيء في الدنيا أم لا، فلا يصح جعله جواب الشرط، فلا بد من تقدير القول»، وهنا يرد الشارح ما قد يعترض به عليه من وجوب حذف الفاء الداخلة على القول المحذوف؛ حيث صرح الأشموني بعدم جواز حذف الفاء من جواب (أما) إلا إذا حذف معها القول[٢]، فقال: «المسألة خلافية؛ لأن هناك قولًا بجواز ذكر الفاء مع حذف القول»، كما ذكره السيوطي في همع الهوامع[٣].

(١) مغني اللبيب (١/ ٧٠).

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٤/ ٤٥).

(٣) راجع: مغني اللبيب (١/ ٦٨).

ثم يبيِّن الشارح أن هذه الفاء الداخلة على القول المحذوف -وبعد حذف القول انتقلت إلى المقول- واقعة في جواب (أما) المقدرة، أو في جواب الواو النائبة عنها[١].

ونخلص من ذلك إلى أن الشارح يرى هنا أن الفاء داخلة على مقول قول محذوف، والتقدير: أما بعد فأقول لك العلم بأصل الدين، فحذف القول، ولم تحذف الفاء، كما حذفت مع القول في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فالتقدير: فيقال لهم أكفرتم[٢]، ولا يبالي الشارح بما صرح به الأشموني من أن الفاء لا تحذف إلا مع القول ولا يجوز حذف القول بدونها، بل استند الشارح في جواز حذف القول، وانتقال الفاء إلى المقول -إلى ما نقله السيوطي في همع الهوامع عن بعض المتأخرين من عدم جواز حذف الفاء بحال، حتى وإن حذف القول انتقلت إلى المقول، وجعلوا جواب (أما) في الآية الكريمة ﴿ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾، والأصل: فيقال لهم ذوقوا العذاب، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، ولم يجعل الشارح جملة (فالعلم بأصل الدين) -هي الجواب في حد ذاتها؛ لأن العلم بأصل الدين لا ينبغي أن يكون مترتبًا على شيء، بل هو محتم، سواء أوجد شيء أم لم يوجد، ومن ثَم قدر الشارح قولًا محذوفًا؛ ليكون هو الجواب، ولكن لو قدر الشارح (فأنا أقول) -لكان أفضل من تقديره الذي يقتضي دخول الفاء على الفعل المضارع، وهو لا يصلح لدخول الفاء عليه في حال وقوعه جوابًا للشرط مجردًا من حرف التنفيس، ومن النفي بـ(لن) أو (ما).

---

(١) الحاشية ص٥٤.

(٢) شرح الأشموني على الألفية (٤/ ٤٥).

التضمين

وهنا نذكر القضايا النحوية المتفرقة التي تعرض لها الشارح من خلال تحليله لقول الناظم، ومن هذه القضايا -التضمين، وفيه يقول ابن هشام «قد يشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»[١].

والتضمين: هو إعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، فيأخذ حكمه من حيث التعدية، أو اللزوم مع احتفاظ اللفظ بمعناه الأصلي، وعليه تؤدي الكلمة معنيين: معناها الأصلي، والمعنى الجديد الذي أُشربته، فنجد الفعل في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] -وهو يخالفون- قد ضمن معنى فعل آخر وهو (يخرجون)، ولذلك صار متعديًا بـ(عن) بعد أن كان متعديًا بنفسه، وعليه يكون اللفظ مستعملًا في مجموع المعنيين مرتبطًا أحدهما بالآخر فيكون مجازًا لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز[٢]، فالفعل في الآية يتضمن معنى الخروج إلى جانب المخالفة، وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [الأحقاف: ١٥] تضمن معنى المباركة إلى جانب الإصلاح[٣].

ومن هذا يتضح أن الفعل المتعدي بنفسه إذا ضمن معنى فعل لازم متعد بحرف الجر صار لازمًا مثله متعديًا بما تعدى به من حروف الجر، وقد تعرض الشارح لهذا التضمين في أكثر من موضع، فمن ذلك ما جاء في قول الناظم: وقد

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٧١٩).

(٢) شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٢/ ٩٥).

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٩٥).

خلا الدين عن التوحيد، قال الشارح: «وضمن (خلا) معنى تجرد، فعداه بـ(عن)»[١]؛ وذلك لأن (خلا) يتعدى بـ(من)، جاء في اللسان: «وأنت خليٌّ من هذا الأمر، أي: خال فارغ من الهم»[٢] أما (تجرد) فإن الشارح قد ذكر أنه يتعدى بـ(عن)، ولذلك ضمن (خلا) معناه، ولكن ابن منظور ذكر أن (تجرد) بالمعنى الذي قصده الشارح -وهو (تعرى)- يتعدى بـ(من)، قال: «وتجرد من ثوبه، وانجرد - تعرى»[٣].

وإذا كان الفعل (تجرد) يتعدى بـ(من) أيضًا مثل (خلا)، فإن تقدير الشارح ليس دقيقًا؛ إذ ينبغي أن يأتي بفعل يغلب فيه أن يتعدى بـ(عن)، ونرى أن الفعل المناسب الذي ضمنه (خلا) هو (بعد)، فيكون المعنى: (وقد بعد الدين عن التوحيد خاليًا منه)، وبذلك يكون الفعل قد تضمن المعنيين: الخلو والبعد، وهذان الفعلان مختلفان في المعنى؛ لأن الفعل إنما يضمن معنى فعل مختلف عنه، وليس مرادفًا له أو قريبًا منه في المعنى؛ حيث يمكن أن يتعديا بحرف واحد، وما قدره الشارح -وهو (تجرد)- قد يتفق مع (خلا) في نوع الحرف الذي يتعديان إليه فضلًا عن تقاربهما في المعنى، على أن الناظم لو أراد (من) لأمكنه ذلك، ولا يختل الوزن، ولكنه آثر التعبير بـ(عن)؛ لأنها أبلغ في الدلالة على البعد والمجاوزة.

ومما ذكر الشارح أنه يحتمل التضمين قول الناظم:

فأرشدَ الخلقَ لدين الحقِ

---

(١) الحاشية ص٤١.

(٢) لسان العرب لابن منظور (٢/ ١٢٥٥) ط. دار المعارف.

(٣) لسان العرب (٢/ ٥٨٨).

فقد بيّن الشارح أن اللام في (لدين الحق) متعلقة بالفعل (أرشد)؛ لأن مادة الإرشاد تتعدى باللام، كما أن الدلالة تتعدى بـ(على)، فمن فسر الإرشاد بالدلالة جعل اللام بمعنى (على)، ومن أبقاها -أي: مادة الإرشاد- على أصلها جعل اللام على حالها[1]، وعليه يكون الفعل (أرشد) قد ضمن معنى (دل)، ولكن يترتب على هذا التضمين أن اللام تكون بمعنى (على)، فالتضمين هنا هو الذي أدى إلى تفسير الحرف بما يناسب الفعل، ولم يخضع التضمين لنوع الحرف، على أن الفعل (أرشد) يمكن تضمينه معنى (هدى)؛ إذ (هدى) قد يتعدى إلى المفعول الثاني باللام كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ وذلك لأن (أرشد) يتعدى بـ(إلى)، قال ابن منظور «هو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم»[2]، وحينئذ يكون المراد بقول الناظم: (فأرشد الخلق لدين الحق هاديًا لهم).

ومن التضمين أيضًا ما جاء في قول الناظم: **وبعد فالعلم بأصل الدين**

قال الشارح: «ولما لاحظ المصنف في العلم معنى الجزم -عدَّاه بالباء»[3] وعليه يكون المعنى: فالعلم بأصل الدين علمًا جازمًا، وقد يضمن الفعل المبني للمفعول معنى فعل مبني للفاعل كما جاء في قول الناظم:

ومنه أن يُنظر بالأبصار لكنْ بلا كيفٍ ولا انحصارِ
للمؤمنين إذ بجائزٍ علقت ....

---

(١) الحاشية ص٤٥.

(٢) لسان العرب (٢/ ١٦٤٩) ط. دار المعارف، مادة رشد.

(٣) الحاشية ص٥٥.

قال الشارح: «قوله: (للمؤمنين) متعلق بـ(ينظر)؛ لتضمنه معنى الانكشاف، فلا يرد ما يقال: إن (نظر) -إذا كان بمعنى (أبصر)- يتعدى بـ(إلى»)[1].

فالشارح هنا ضمَّن الفعل المبني للمفعول -وهو (يُنظَر)- معنى فعل مبني للفاعل -وهو (ينكشف)؛ حتى يكون المعنى: ومن الجائز عقلًا أن ينكشف الله تعالى للمؤمنين بالأبصار، ولو لم يكن هذا التضمين -لكان (للمؤمنين) فاعلًا في المعنى؛ لأن الناظم حينما بنى الفعل للمفعول وحذف الفاعل أتى به مجرورًا باللام؛ إذ الأصل (ومنه أن ينظر المؤمنون إليه تعالى بالأبصار)، فلما بنى الفعل للمفعول كان لا بد أن يشير إلى الفاعل -وهم المؤمنون؛ لأن رؤية الله تعالى يوم القيامة خاصة بالمؤمنين، ولما كان الفعل (ينظر) لا يتعدى بـ(إلى) إلا في حال بنائه للفاعل عدَّاه هنا باللام، أما النائب عن الفاعل فهو الضمير العائد على الله تعالى أي: ومنه أن يُنظَر الله بالأبصار، وحينئذ يكون الفعل متعديًا بنفسه، فيكون الفعل (ينظر) قد ضمن معنى (يرى)، وعلى تقدير الشارح يكون الضمير المستتر فاعلًا للفعل باعتبار معناه -وهو (ينكشف)، وحينئذ يكون الضمير المستتر ذا وظيفة مزدوجة، فهو نائب عن الفاعل بالنظر إلى صورة الفعل الحالية، وفاعل بالنظر إلى صورة الفعل المُتضمَّن، ولذلك لو ضمن الشارح (ينظر) معنى (يُرَى) لكان أفضل حيث لا يقتضي إزدواجية وظيفة الضمير.

الوقف على الاسم المنصوب المنون

قضية الوقف على آخر الكلمة، وما يستلزمه من تغيير مبحث من مباحث التصريف، ولكن آثرنا أن نذكره هنا؛ لأننا لا نذكر قضية الوقف من أساسها، بل

---

(١) الحاشية ص١٩١، ١٩٤.

نذكر ما تعرض له الشارح منها -وهو الوقف على الاسم المنصوب المنون بالسكون، وهذا أقرب إلى النحو منه إلى الصرف.

وفي التعبير الفصيح عن العرب -أنهم إذا وقفوا على الاسم المنون المفتوح سواء أكانت الفتحة إعرابًا أم بناءً -أبدلوا من التنوين ألفًا نحو: (رأيت زيدًا)[١]، إلا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة، فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور، قال شاعرهم: (وآخذُ من كل حيٍّ عُصُمْ)[٢]، وذلك لأن حذفه مع حذف الفتحة قبله أخف من بقائه مقلوبًا ألفًا[٣]، وأصله (عُصُما)، فوقف عليه في لغة ربيعة بالسكون، فإنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف[٤].

وقد تعرض الشارح لهذه اللغة عند تحليله لقول الناظم:

فصار فيه الاختصار ملتزمْ

قال الشارح: «ولا يخفى أن (الاختصار) اسم (صار)، و(ملتزم) خبرها، لكن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة»[٥]، والأصل (صار فيه الاختصار ملتزمًا)، غير أنه اختار اللغة القليلة؛ حتى لا يختل الوزن.

---

(١) الهمع للسيوطي (٢/ ٢٠٥).

(٢) صدره: (إلى المرء قيسٌ أطيل السُّرى)، وهو لأعشى: ميمون، شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤/ ١٩١).

(٣) شرح الشافية (٢/ ٢٧٩).

(٤) شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤/ ١٩١).

(٥) الحاشية ص٥٧.

وقد استعمل الناظم هذه اللغة في موضع آخر إلا أن الشارح لم يصرح بها مكتفيًا بالإشارة إليها عن طريق توضيح الأصل، وذلك عند قول الناظم:

ومـــن لمعلـــوم ضرورة جحـــد مـن ديننـا يقتـل كفـرًا لـيس حـد

فالمعنى كما يقول الشارح: (ليس قتله حدًّا ولا كفارة لذنبه)[1].

فواضح أن (حدًّا) خبر (ليس)، والأصل أن يوقف عليه بالألف، وقد أشار الشارح إلى هذا الأصل غير أن الناظم وقف عليه بالسكون اتباعًا للغة ربيعة، وحفاظًا على استقامة الوزن.

تعقيب

لقد تناولنا في هذا الفصل الظواهر النحوية التي تعرض لها الشارح، وقد حاولنا بقدر الإمكان أن نتبع في ترتيب المسائل ألفية ابن مالك؛ لأنه الترتيب الذي يتبعه كثير من المتأخرين؛ حيث يبدءون حديثهم بالمقدمات النحوية، ثم يتناولون الجملة الاسمية وما يتعلق بها من نواسخ فعلية وحرفية، ثم يتناولون الجملة الفعلية وما يتعلق بها من الفضلات، ثم حروف الجر والإضافة، ثم المصدر والمشتقات، ثم التوابع، ثم أساليب النداء، ثم إعراب الفعل المضارع، ولم نخرج عن هذا الترتيب إلا عند حديثنا عن قضايا متفرقة.

وقد رأينا الشارح في علاجه لما تعرض له يربط بين المعنى الوظيفي للكلمة والمعنى الدلالي، ويستقصي كل ما يحتمله التركيب من وجوه إعرابية، وقد يختار منها ما يراه مناسبًا لمراد الناظم، ويضعف منها ما يبعد قول الناظم عما يريده؛ لأنه كان

---

(١) الحاشية ص٣٢٤.

حريصًا على إبراز المعاني العقدية التي توافق مذهب أهل السُّنَّة، ولذلك كان يستبعد الوجه الإعرابي الذي قد يؤدي إلى إشكال في المعنى.

ولم نكن نعرض رأي الشارح قانعين بما يذهب إليه دائمًا، بل كنا نوضح ما نراه في حاجة إلى توضيح، وتفصيل المجمل، ونربط بين ما ذهب إليه وآراء النحاة، ونستدرك عليه ما فاته، وندعم ما يذكره بالشواهد القرآنية والشعرية وغيرهما.

على أننا كنا نترك ما نراه تكرارًا لا طائل من ورائه للظاهرة الواحدة، كما أننا أغفلنا بعض المسائل التي لا تعكس موقف الشارح لكثرة تداولها عند النحاة.

خاتمة

وبعد -فهذه هي الآراء الصرفية والنحوية التي احتوتها حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد، وقد كانت تعبر عن دقة ملاحظته، وعمق فكره، وسعة اطلاعه، وغزارة ثقافته اللغوية، وقدرته على تحليل النص.

وبعد دراستنا لهذه الآراء يمكننا أن نستخلص النتائج الآتية:

١- كان الباجوري -رحمه الله تعالى- عالمًا موسوعيًّا؛ حيث تبحر في العلوم الإسلامية والعربية دون أن يولي أحدها عناية أكثر من الآخر؛ إيمانًا منه بأن العلوم تتساعد وتتضافر وتتكامل، فيوضح بعضها الآخر، وقد رأيناه يستعين بعلوم اللغة، والصرف، والنحو، والبلاغة على توضيح ما أراده الناظم من معاني العقيدة.

٢- كثرة الآراء الصرفية والنحوية التي بثها الباجوري في حاشيته، فلا يكاد يمر بقاعدة صرفية، أو نحوية، أو لغوية، أو بلاغية -إلا أشار إليها، ومن شدة حرصه على هذا كان يكرر الحديث عن الظاهرة كلما مر بها.

٣- لم يكن الباجوري يقصد إلى الظاهرة بذاتها، فلا يتناولها كما يتناولها النحاة بالشرح، والتقسيم، والاستقصاء، وإنما كان يتعرض للظاهرة من خلال تحليله للنص، وبقدر ما يمليه عليه التركيب؛ إذ ليس هدفه من وراء ذلك أمرًا تعليميًّا، بل هدفه استجلاء النص واستكشافه متخذًا وسيلته إلى ذلك قواعد الصرف والنحو.

٤- كان الباجوري يتخذ من النص سبيلًا إلى إبراز قدراته اللغوية والنحوية؛ حيث كان يستقصي كل الوجوه النحوية المحتملة للنص، ثم يرجح منها ما يراه

راجحًا معللًا لهذا الترجيح، ويضعف ما يراه ضعيفًا معللًا لهذا التضعيف مستدركًا على ما يذكره من آراء غيره.

٥- لم يكن الباجوري يعنى كثيرًا بنسبة الرأي الذي يتبناه إلى صاحبه كما أنه لم يكن يعنى بما إذا كان هذا الرأي أقيس أو لا، وإنما كانت عنايته موجهة بالدرجة الأولى إلى ما يوضح النص، ويبرز المراد منه.

على أنه لم يترك الإشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين تمامًا، بل كان يشير أحيانًا إلى المذهبين كما فعل ذلك عند حديثه عن اشتقاق الاسم، كذلك لم ينس أحيانًا أن يشير إلى رأي أحد النحاة؛ ليستعين به على تفسير ظاهرة كما استعان بقول ابن هشام في المراد من العطف في قوله تعالى: ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ﴾.

٦- كانت دلالة النص تحكم الباجوري في توجيهه نحويًّا؛ حيث كان يوفق بين التركيب النحوي، وما يريده الناظم من معان تتفق وآراء أهل السُّنَّة، ومن هنا كان الربط بين دلالة النص والوظائف النحوية له من أبرز خصائص شرح الباجوري.

٧- لم يكن الباجوري يستشهد بالقرآن والحديث على توضيح المعاني العقدية التي يريدها الناظم فقط، بل كان يستشهد بالقرآن والحديث أيضًا على ظواهر صرفية ونحوية يتعرض لها، كما كان أحيانًا يثير بعض المشكلات اللغوية والنحوية حول ما استشهد به من القرآن والحديث على أمور في العقيدة.

٨- كان الباجوري يلتمس العذر للناظم حينما يقع في محظور صرفي أو نحوي، فيفسر ذلك بالضرورة، وذلك كتسكينه لآخر الاسم المعرب، أو آخر الفعل المضارع المرفوع، أو حذف همزة، أو نقل حركتها إلى الساكن قبلها، أو عدم تنوين الاسم

المنصرف، فكان الباجوري يرجع ذلك كله إلى ضرورة النظم، على أننا ربطنا بين بعض هذه الأشياء، وما جاءَ في القراءات القرآنية.

٩- ونلاحظ أن تعرضه للظواهر النحوية كان أكثر من تعرضه للظواهر الصرفية، ويرجع ذلك إلى أن توضيح معنى النص يقتضي تحليله تركيبيًّا بالنظر في علاقة كل كلمة من أجزاء التركيب بالأخرى، واستنتاج المعاني المترتبة على وجوه الإعراب المحتملة للنص.

أما الاتجاه إلى الكلمة المفردة للنظر في اشتقاقها، أو نوعها بعيدة عن سياقها التركيبي -فلم يكن من أهداف الشارح؛ إذ لم يكن يتعرض للمعاني الصرفية إلا بقدر ما يعينه على استكشاف المعني المراد من أقوال الناظم.

هذا وبالله التوفيق

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطي البناء، رواه وصححه وعلق عليه/ علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة -بيروت، لبنان، د.ت.

٢- إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية، الناشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد للشيخ/ على محمد الضباع، تحقيق وتقديم/ إبراهيم عطوة عوض شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس، تحقيق وتعليق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، مطبعة النسر الذهبي.

٥- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن.السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه وعلق عليه الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، الناشر مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٧- الأعلام، تأليف/ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة ١٩٩٠م.

٨- أمالي بن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع د.ت.

٩- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تأليف أبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩-١٩٧٩.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للشيخ/ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري المصري، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الطبعة الخامسة ١٤٠٢-١٩٨٢.

١٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم الدكتور/ مرسي رناي العليلي الكتاب الخمسون، مطبعة القاني بغداد ١٤٠٢-١٩٨٢.

١٣- البرهان في علوم القرآن لإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، د.ت.

١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد بن عبدي الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٦، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٥- التبيان في تصريف الأسماء، تأليف/ أحمد حسن كحيل، الطبعة السادسة ١٣٩٨-١٩٧٨.

١٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٩٩٧.

١٧- تصريف الأسماء في اللغة العربية للدكتور/ شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٣-٢٠٠٢.

١٨- تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة دار الغد العربي، القاهرة ١٤٠٩-١٩٨٩.

١٩- التفاحة في النحو، تأليف أبي جعفر النحاس النحوي، تحقيق كوكيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥-١٩٦٥.

٢٠- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢.

٢١- حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد، المسمى: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، حققه وعلق عليه وشرح غريب ألفاظه الأستاذ الدكتور/ علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠٢.

٢٢- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى لابن هشام، الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية، د.ت.

٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٢٤- حاشية العطار على شرح الأزهرية.

٢٥- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.

٢٦- حاشية يس بن زين الدين الحمصي الشافعي على شرح قطر الندى للفاكهي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠-١٩٧١.

٢٧- حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حققه وعلق على حواشيه/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٤-١٩٨٤.

٢٨- خزانة الأدب ولب لسان العرب، تأليف/ عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩.

٢٩- الخصائص، صنعة أبي الفتح بن جني، تحقيق/ عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية د.ت.

٣٠- الخطط التوفيقية -علي مبارك، الطبعة الثانية عن بولاق، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣.

٣١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦.

٣٢- دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر: عبد القاهر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، قرأه وعلق عليه/ أبو فهر: محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني القاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣-١٩٩٢.

٣٣- ديوان أبي نواس، تحقيق الغزالي -مصر ١٩٥٣.

٣٤- ديوان الأخطل، تحقيق أنطوان صالحاني -بيروت ١٨٩٨.

٣٥- ديوان الحطيئة، شرح دكتور/ يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢.

٣٦- سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي المعروف بشرح القاصح: أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح -على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٢-١٩٣٤، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة حجازي.

٣٧- سر صناعة الإعراب، صنعة الشيخ أبي الفتح: ابن جني، بتحقيق لجنة من الأساتذة، الجزء الأول، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤-١٩٥٤.

٣٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠-١٩٨٠، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٩- شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري.

٤٠- شرح الأشموني على الألفية -دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت.

٤١- شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، تأليف/ جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق وتعليق دكتور/ حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة د.ت.

٤٢- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٩٠.

٤٣- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي د.ت.

٤٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن محمد بن علي ابن عصفورْ الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار،

إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨.

٤٥- شرح الحدود النحوية، تأليف/ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦.

٤٦- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده، تحقيق/ محمد نور الحسن -محمد الزفزاف- محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان ١٣٩٥-١٩٧٥.

٤٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام جمال الدين ابن هاشم الأنصاري المصري، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، د.ت.

٤٨- شرح شواهد الشافية للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، تحقيق/ محمد نور الحسن -محمد الزفزاف- محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ١٣٩٥-١٩٧٥، القسم الثاني وهو خاص بشرح الشواهد.

٤٩- شرح الشواهد للعيني بذيل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وحاشية الصبان عليه دار إحياء الكتب العربية -عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٥٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف الإمام النحوي ابن هشام الأنصاري، شرح وتعليق الدكتور/ طه محمد الزيني، والأستاذ الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٣٨٨-١٩٦٩.

٥١- شرح الكافية للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية -بيروت ١٤٠٥-١٩٨٥.

٥٢- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق دكتور/ فهمي أبو الفضل، مراجعة الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب، والأستاذ الدكتور/ محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط.أ ١٤٢١-٢٠٠١.

٥٣- شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرمادي، تحقيق وتعليق الدكتور/ عبد الحميد محمود حسان الوكيل، ط.أ ١٤٠٦-١٩٨٦.

٥٤- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، تصدير د/ رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ط.أ ١٤٢٠-٢٠٠٠.

٥٥- شرح المفصل لابن يعيش: الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب بيروت د.ت.

٥٦- شرح ملحة الإعراب للشيخ أبي القاسم بن علي الحريري البصري، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٤١٧-١٩٩٧.

٥٧- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، الطبعة الرابعة، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، ١٣٢٩هـ.

٥٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، مكتبة القدسي -القاهرة، د.ت.

٥٩- صحيح البخاري.

٦٠- صحيح مسلم.

٦١- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، تأليف الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة ٢٠٠١.

٦٢- علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور/ كمال محمد بشر الطبعة الخامسة ١٩٧٩م دار المعارف.

٦٣- علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، تأليف الدكتور/ محمود السعران، دار الفكر العربي د.ت.

٦٤- غيث النفع في القراءات السبع لسيدي علي النوري الصفاقسي رضي الله عنه بذيل شرح ابن القاصح على الشاطبية، ط.أ ١٣٥٢-١٩٣٤، المكتبة التجارية الكبرى- مطبعة حجازي.

٦٥- فتح الخبير اللطيف على شرح متن الترصيف في علم التصريف، شرح شيخ الإسلام الشيخ إبراهيم الباجوري، الطبعة الأخيرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٩-١٩٤٠.

٦٦- الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية، الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار العلوم فرع الفيوم/ جامعة القاهرة ١٤٢٣-٢٠٠٢.

٦٧- في تصريف الأسماء للدكتور/ عبد الرحمن محمد شرف، مكتبة القاهرة الحديثة دار غريب للطباعة، د.ت.

٦٨- قراءة ابن عامر صوتيًا وصرفيًا ونحويًا، رسالة ماجستير إعداد أحمد محمد عبد الراضي دار العلوم القاهرة.

٦٩- الكتاب لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبل، تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية بيروت -الطبعة الثالثة ١٤٠٨-١٩٨٨.

٧٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام محمود بن عمر الزمخشري، الناشر دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي بيروت -لبنان، رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة ١٤٠٧-١٩٨٧.

٧١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف أبي محمد: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور/ محي الدين رمضان ١٣٩٤-١٩٧٤.

٧٢- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، تولى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعارف د.ت.

٧٣- اللهجات العربية في القراءات القرآنية دكتور/ عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ١٩٩٦م.

٧٤- متن ألفية ابن مالك -مكتبة السُّنَّة -ط.أ القاهرة ١٤١٩-١٩٩٨.

٧٥- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، الطبعة الثانية ١٣٩٠-١٩٧١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي نجدي ناصف- د/ عبد الحليم نجار- د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الكتاب التاسع- القاهرة ١٣٨٦هـ.

٧٧- المدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، ط، أ ١٤٠٢-١٩٨٢.

٧٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، تأليف د/ رمضان عبد التواب، ط.أ ١٤٠٣-١٩٨٢، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٧٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور/ مهدي المخزومي، طباعة ونشر شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٧-١٩٥٨.

٨٠- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، حققه وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٤١٩-١٩٩٩.

٨١- المستدرك على معجم المؤلفين لـعمرو رضا كحالة -مؤسسة الرسالة - بيروت -لبنان، ط.أ ١٤٠٦-١٩٨٥.

٨٢- معاني الحروف تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر -الفجالة -القاهرة، د.ت.

٨٣- معاني القرآن تأليف أبي بكر يحيى بن زياد الفرء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة ١٤٢٢-٢٠٠١.، الجزء الأول مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٨٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: أبي إسحق إبراهيم بن السرى، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب- ط.أ١٤٠٨-١٩٨٨.

٨٥- معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم، تحقيق الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، ويوسف علي بديوي عن كتاب الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي، ط.أ دار ابن هانئ -دمشق ١٩٨٨م.

٨٦- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير دكتور محمد عيسى صالحية، القاهرة ١٩٩٢م، معهد المخطوطات العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٢.

٨٧- معجم المؤلفين: عمرو رضا كحالة، مكتبة المثنى -بيروت ودار إحياء التراث د.ت.

٨٨- المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار -مجمع اللغة العربية -الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.

٨٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.

٩٠- المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥-١٩٩٤، الطبعة الثالثة.

٩١- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، ط.أ ١٣٩١-١٩٧١.

٩٢- مقدمة حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد للدكتور/ علي جمعة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط.أ ١٤٢٢-٢٠٠٢.

٩٣- من أسرار اللغة، تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس، الطبعة السابعة ١٩٩٤م- مكتبة الأنجلو المصرية.

٩٤- من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع -حي الجامعة الفيوم، ٢٠٠٢م.

٩٥- المنهج الصوتي للبنية العربية -رؤية جديدة في الصرف العربي للدكتور/ عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم، مطبعة جامعة القاهرة، ط.أ ١٩٧٧م.

٩٦- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف زيد الدين خالد بن عبد الله الأزهري، الطبعة الأخيرة ١٣٧٠-١٩٥١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر -بهامش تمرين الطلاب على إعراب الألفية.

٩٧- مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أوائل القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن، رسالة دكتوراة إعداد أحمد محمد عبد الراضي، دار العلوم- القاهرة.

٩٨- نتائج الفكر في النحو للسهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨-١٩٧٨.

٩٩- نحو الألفية/ محمد عيد- شرح معاصر.

١٠٠- نحو النص «اتجاه جديد في الدرس النحوي» الأستاذ الدكتور/ أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١م.

١٠١- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الحادية عشر، د.ت.

١٠٢- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق ودراسة دكتور/ أحمد عبد الحميد هريدي، مكتبة الزهراء ١٤١٠-١٩٩٠.

١٠٣- همع الهوامع شرح جمل الجوامع، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، صححه محمد بدر الدين الغساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.ت.

١٠٤- الواو في العربية بين الصوت والدلالة للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة ١٤١٨-١٩٩٧.



فهرس